وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور –خنشلة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية نيابة العمادة للدراسات و شؤون الطلبة

دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات
-افريقيا نموذج-

شهادة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

من إعداد الطالب:
أمينة حوت

تحت إشراف الأستاذ:
خلالفة هاجر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
سليماني مباركة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
خلالفة هاجر	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا ومقررا
طرشي ياسين	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية:
2019/2018

بسم الله الرحمان الرحيم

"اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الانسان من علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3)

الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان مالم يعلم".

سورة العلق

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "(32)

سورة البقرة الآية-32-

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الذي حسن خلقي وأنار دربي وساندني في كل الأمور أبي الغالي.

إلى منبع الحب والحنان والتي حملتني تسعة أشهر أمي الحبيبة "حبيبة".

والى التي ربتني طيلة عمري حتى وصلت إلى هذه المرحلة أمي ثانية "نوة".

حفظهما الله وطال في عمرهم.

إلى أخوات العزيزات: "صبرينة، سعاد، كريمة، حلام ، خديجة".

وإلى قرة عيني إخواني أطال الله في عمرهم وحفظهم" يزيد ورمزي".

والى الكتكوت ابنة أختي "إخلاص".

إلى كل أقربائي وصديقاتي "أسماء، مسعودة، أحلام، هدى، نهاد"

إلى كل زملائي بقسم الحقوق والعلوم السياسية دراسات أمنية وإستراتجية بجامعة خنشلة.

شكر وعـــرفان

الحمد الله وشكر لله سبحانه وتعالى له الفضل المنة على توفيقي الانجاز هذا العمل.

ثم الشكر والعرفان والتقدير لأستاذتي المشرفة "خلا لفة هاجر" لما قدمته لي من عون ونصح وإرشاد طيلة إنجاز لهذه المذكرة، رغم بعض الضغوطات التي تواجهها إلا أنها لم تتركني وكل لحظة ولا دقيقة، فلها مني جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

كما أشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم وتشريفهم لي بالمناقشة هذا البحث العلمي وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر و التقدير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية كلا باسمه بجامعة،والشكر أيضا لكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عباس لغرور خنشلة.

وأخيرا اشكرا جميع العاملين بمكتبة الكلية.

اسم المختصر	الاسم الكامل	الصفحة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	98
NGO	المنظمات غير الحكومية	11
RADHD	منظمة اللقاء الافريقي للدفاع عن حقوق الانسان	107
SFCG	البحث عن الارضية المشتركة	107
IRN	شبكة الراديو المستقلة	107
NEW	مرصد الانتخابات الوطنية	107
REPAT	الشبكة البينينية من أجل انتخابات سلمية و شفافة	108
IFES	المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية	109
EISA	المعهد الانتخابي للجنوب الافريقي	109
HIV	مرض السيدا	18
NCA	منظمة الاغاثة للكنسية النرويجية	80
CPT	مجلس التسامح والسلام	80
WFP	منظمة النساء من اجل الازدهار	83

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول:

مقاربة مفاهيمية، نظرية للمنظمات غير الحكومية وللنزاعات الدولية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمنظمات غير الحكومية.

المطلب الأول: نشأة المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: مفهوم المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثالث: أشكال المنظمات غير الحكومية.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للنزاعات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم النزاع والمفاهيم ذات الصلة.

المطلب الثاني: تصنيف النزاعات الدولية.

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للنزاعات الدولية.

المطلب الأول: نظريات العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: نظريات النزاع الدولي.

الفصل الثاني:

تدخل المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الدولية.

المبحث الأول: مستويات عمل المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الدولية.

المطلب الأول: المستوى الأمني السياسي.

المطلب الثاني: المستوى الحقوقي الاجتماعي.

المطلب الثالث: المستوى الاقتصادي.

المبحث الثاني: أدوات عمل المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات.

المطلب الأول: تمويل عمليات التدخل.

المطلب الثاني: الوساطة والرقابة على العمليات السياسية.

المطلب الثالث: التحسيس.

المبحث الثالث: معيقات عمل المنظمات غير الحكومية.

المطلب الأول: الشرعية المنظماتية.

المطلب الثاني: الموارد المادية والبشرية.

المطلب الثالث: خصوصية بيئة العمل.

الخاتمة.

مقـــدمة

مقـدمة

تشهد دول العالم من النزاعات الدولية التي تخلف آلاف الضحايا ما بين قتلى وجرحى سواء في صفوف المدنيين أو العسكريين، فالنزاعات ليست بالظاهرة الجديدة، فالظاهرة النزاعات قديمة بقدم الإنسان وتعقدت بتعقيد الحياة البشرية، حيث عرف العالم نزاعات بسيطة بين القبائل، كما عرف نزاعات معقدة شملت حروب عالمية وإقليمية وأهلية.

إن مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة شهدت الكثير من المعطيات الجديدة التي أعادت تشكيل بنية الصراع الدولي وطبيعته ، وخاصة بعد تفكك اتحاد السوفييتي و انهيار الكتلة الشرقية ، حيث انعكست التناقضات التي كانت بارزة أثناء الحرب الباردة على طبيعة العلاقات الدولية ، وحتى داخل الدول نفسها ، مما أدى إلى ازدياد عدد النزاعات الدولية، وكذا النزاعات الداخلية ، حيث أن الكثير من المنظرين كانوا يعتقدون بأنه سيحدث تحولا في طبيعة العلاقات الدولية بعد نهاية الجرب الباردة من بينها انحصار الدولية ،لكن ما حدث هو العكس.

إن التحولات لم تقتصر فقط على بنية الصراع الدولي ، بل عرفت تحولات في دور مكانة الدولة خاصة مع تصاعد دور الفواعل فوق وتحت القومية كالمنظمات غير الحكومية، وهذا وفقا لمتغيرات زمنية وكذا سياسية واجتماعية واقتصادية ، وهذه التحولات مست بشكل مباشر حياة الإنسان في جميع المجالات سواء كانت حقوقه الأساسي أو الصحية أو البيئية أو التنموية.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حدث انعكاس بشكل مباشر على النزاعات الدولية في العالم، ليست فقط من حيث بنية و طبيعة النزاعات الدولية ، بل على مستوى الدور الذي تلعبه هذه الفواعل سواء طرف مؤيد للنزاع أو كطرف يعمل على حل هذا النزاع ، وتعتبر المنظمات غير الحكومية كأحد هذه الفواعل.

فالتحول في دور الفواعل وتقاسم الأدوار بين الدولو الفواعل فوق وتحت القومية أعطى مساحة أكبر للمنظمات غير الحكومية كونها تلعب دورا هاما ومؤثرا على الساحة الدولية ، وخاصة في ظل ازدياد الدرجات الانكشافية وتطور وسائل التواصل و المواصلات.

فالمنظمات غير الحكومية أصبحت تتميز بالتخصص في مجالات نشاطا ، وان كان منها في الجانب الإنساني والسياسي والاقتصادي ، حيث نجد العديد من المنظمات غير الحكومية تناولت هذه الجوانب خلال النزاعات الدولية .

حيث تشهد منطقة إفريقيا الكثير من التوترات، حيث تعد بيئة خصبة لمختلف التهديدات الجديدة و الجريمة المنظمة، إضافة الى النزاعات التي عرفتها بعد الحرب الباردة و ظهور أنماط نزاعية جديدة. و كل هذا راجع إلى امتلاكها للمواقع الإستراتيجية الكبرى و احتوائها على العديد من الموارد الاقتصادية الطبيعية.

هذا كله ما أدى بالمنظمات غير الحكومية للتدخل فيها خدمة لمصالحها و الوصول الى حل بشان هذه النزاعات.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في دور الفواعل غير الدولية في النزاعات الدولية في إفريقيا منها منظمات غير حكومية، في ظل نظام دولي تتلاشى فيه الحدود وتغيرت فيه مفاهيم عديدة.

فالمنظمات غير الحكومية تزايد دورها نوعا ما وأصبحت تتدخل في النزاعات الدولية الإفريقية من أجل المساهمة في حلها أو الضغط على المجتمع الدولي من أجل التدخل لوقفها.

يكتسي موضوع المنظمات غير الحكومية والنزاعات الدولية في إفريقيا أهمية بالغة في حقل دراسات العلوم السياسية.

حيث تسعى هذه المنظمات داخل هذه الدول إلى تحقيق أمن الأفراد ، بعدما كان الاهتمام منصب على تحقيق أمن الدولة، و تهدف كذلك الى وضع برامج سياسية للدولة المتضررة من النزاع في فترات السلم.

أهداف الموضوع:

لقد عرف موضوع النزاعات الدولية في إفريقيا دورا واهتماما متزايدا في الدراسات الأكاديمية للعلوم السياسية من زوايا مختلفة حسب اهتمام كل باحث وتوجهاته الفكرية والمعرفية،إلا أن هدفنا من هذا البحث أو هذه الدراسة هو الوقوف على دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات في إفريقيا، خاصة أن معظم الدراسات في هدا الحقل ركزت على دور الدول أو المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الدولية ، بالمقابل نجد القليل من الدراسات اهتمت بدور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية.

كما يمكن أن نلخص أهداف الدراسة في العناصر التالية:

1- إبراز أهمية و دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الإفريقية.
2- إبراز العوامل التي أدت إلى تزايد دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات في إفريقيا.

مبررات اختيار الموضوع:

لعل اهتمام الباحث ورغبته في تناول موضوع معين ما سواه، هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بالشخص الباحث وتوجه اهتماماته يحتم الميل نحو موضوعات معينة، وأخرى موضوعية فقط ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة ، من حيث قيمت العلمية وكذا حداثة الموضوع وصلاحي البحث فيه.

أ- المبررات الموضوعية:

من الأسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث، هو أن هذه الدراسة تحاول أن تقدم تصورا تحليليا للنزاعات الدولية من خلال دراسة وتحليل الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في حماية حياة الإنسان، وكل الظروف المحيطة به خاصة أثناء النزاعات و بعدها.

بالإضافة إلى أن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت النزاعات الدولية ركزت على دور الدول أو المنظمات الدولية في هذه النزاعات بالمقابل نجد القليل من الدراساتاهتمت بدورالمنظمات غيرالحكومية في النزاعات الدولية، وخاصة في افريقيا.

ب-المبررات الذاتية:

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هو ميولي الشخصي لموضوعوالنزاعات الدولية، وكذا رغبتي في تنمية معارفي في هذا المجال.

إشكالية الدراسة:

تسعى المنظمات غير الحكومية جاهدة الى بذل مجموعة من الجهود والأدوار من أجل تقديم المساعدة و المعونة للدول الإفريقية المتضررة من النزاع ما ، بغية الوصول إلى حل وتحقيق الأمن و السلم، وإخراجها من هذا المأزق .

وعليه تم طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا فاعلا في حل النزاعات في إفريقيا بما يتواءم وأهداف السلم والأمن الدوليين؟

التساؤلات الفرعية:

1. فيما تتمثل مختلف الأطراف المفاهيمية و النظرية المنحصرة للمنظمات غير الحكومية و النزاعات الدولية؟
2. ماهي أهم المعوقات التي تحد من تدخل المنظمات غير الحكومية في مختلف مستويات حل النزاع؟

الفرضيات:

و للإجابة عن هذه الإشكالية و الأسئلة الفرعية يتم طرح الفرضيات التالية:

1. مرونة المنظمات غير الحكومية و طبيعتها غير الربحية يساهم في قيامها بمهامها نوعية في مجال إحلال السلام.
2. تشكل التحديات الخارجية المتعلقة أساسا بيئة النزاع، من المثبطات الحقيقية لعمل المنظمات غير الحكومية في تدخلها في ميدان حل النزاعات.

الدراسات السابقة:

عرف موضوع منظمات غير الحكومية و دورها في حل النزاعات الدولية "افريقيا نموذج" أهمية بالغة غي أوساط الاكاديمية عموما، و كذا لما هذا الموضوع اهمية في تحليل وفهم الواقع السياسي لإفريقيا حيث نجد:

- ✓ عمر سعد الله، المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية و التطور، (الجزائر: دار هومه، 2009)، أين عالج الباحث في هذا الكتاب موضوع المنظمات غير الحكومية بكل تفاصيله.

- ✓ عبد الله ذنون الصواف، دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع على حقوق الانسان، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعية، 2015)، أين عالج الباحث في هذا الموضوع دور المنظمات غي الحكومية في المجال الحقوقي الاجتماعي.
- ✓ نادية عثماني و سهيلة عقال، المنظمات غير الحكومية و دورها في تنفيذ القانون الدولي الانساني–حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر–، (مذكرة ماجيستر في القانون، جامعة بجاية، 2013/2012)، حيث عالجت كل منهما أهمية و تدخل منظمة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في حماية حقوق الانسان ومدى نجاح المنظمة في ذلك.

المقاربات المنهجية المعتمدة في الدراسات:

تعتبر المقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في تحليل الظاهرة المراد دراستها و الظواهر المتصلة بها.

حيث تم الاعتماد على المناهج التالية: المنهج التاريخي المتمثل في دراسة التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية، والمنهج المقارن من خلال ذكر كيف كانت المنظمات غير الحكومية و كيف أصبحت، ثم المنهج الوصفي و المنهج الاحصائي من خلال دراسات للنزاعات الدولية ثم تحدث عن أهمالإحصائيات في افريقيا من خلال: اللاجئين، النازحين، المساعدات المقدمة و أخيرا المنهج التحليلي المتمثل في تحليل الموضوع و تحليل أموره الغامضة.

أما فيما يخص المقاربات منها المقاربات العلاقات الدولية و منها : المقاربة الواقعية بشقيها الكلاسيكي و الجديد ، كما نجد المقاربة الليبرالية بتركيز على جانبها المؤسساتي وأخيرا المقاربة البنائية ، فحينا هنالك نظريات خاصة بالنزاع منها نظرية الاحتياجات الأساسية ونظرية الحرمان النسبي ونظرية الجندر ونظرية التعلم الاجتماعي .

صعوبات الدراسة:

عند دراستنا لهذا الموضوع واجهنا العديد من الصعوبات أبرزها:

1. ضيق الوقت للبحث في هذا الموضوع.
2. قلة بعض المراجع خاصة في الفصل الثاني.
3. صعوبة الترجمة واستغراقها وقت كبير.

تبرير الخطة:

لمعالجة هذه الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على خطة تبدأ بمقدمة وتتكون من فصلين و تنتهي بخاتمة.

ففي الفصل الأول تم تخصيصه للإطار النظري و المفاهيمي للدراسة "المنظمات غير الحكومية و النزاعات الدولية"، حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مدخل مفاهيمي للمنظمات غير الحكومية، ينطوي هذا الأخير على ثلاثة مطالب ، حيث تناول الأول مفهوم المنظمات غير الحكومية و ثاني نشأتها و أخيرا أشكالها، بينما تناول المبحث الثاني مقاربة مفاهيمية للنزاعات الدولية، تم التطرق أولا الى مفهوم النزاع الدولي و المفاهيم المقاربة له و ثانيا تصنيف النزاعات الدولية و أخيرا تناول المبحث الثالث الأطر النظرية المفسرة للنزاعات الدولية ، أولانظرية العلاقات الدولية و ثانيا نظرية النزاع الدولي.

في حين تناول الفصل الثاني دراسة تطبيقية حول دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الدولية في إفريقيا، و قد تم تقسيمه هو الآخر الى ثلاثة مباحث، اختص المبحث الاول بمستويات عمل المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات في افريقيا حيث يحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب، أولا المستوى الأمني السياسي للمنظمات غير الحكومية، ثانيا المستوى الاجتماعي الحقوقي للمنظمات غير الحكومية و أخيرا المستوى الاقتصادي،

واختص المبحث الثاني بأدوات المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات، حيث احتوى هذا المبحث على ثلاثة مطالب، أولا أداة تمويل عمليات التدخل، ثانيا أداة الوساطة الرقابة على العمليات السياسية وأخيرا اداة التحسيس، كما تناول المبحث الثالث معيقات المنظمات غير الحكومية تمثلت في أولا الشرعية المنظوماتية، ثانيا الموارد المادية و البشرية وأخيرا خصوصية بيئة العمل.

الفصل الأول:

مقاربة مفاهيمية، نظرية للمنظمات غير الحكومية والنزاعات الدولية

إن دراسة الجانب النظري من أي دراسة أو موضوع بات مبدأ أساسيا مفاده إزالة الغموض والإبهام عن ذلك الموضوع البحث مفاهيميا ونظريا، ثم الشروع في الجانب التطبيقي لتكوين رصيد معرفيا بشأنه.

تعود نشأة المنظمات غير الحكومية بفضل الأوضاع القاسية التي كانت تعيشها البشرية من أزمات الدولية ناجمة عن النزاعات الدولية بمفهومها الواسع، حيث وصلت هذه الأخيرة إلى مجموعة من المشاكل ضد الإنسان كانتهاكه لحقوق، وهذا ما فكرت فيه الجماعات الدولية من اجل إيجاد فعالية للحد من هذه المخاطر والمشاكل وفعلا حققت هذه الجماعة هذه الآلية المتمثلة في إنشاء منظمات وعلى رأسها المنظمات غير الحكومية بحثا عن الأمن والاستقرار الأفراد خاصة والدولة عامة.

وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل بدءا بتوضيح مفهوم المنظمات غير الحكومية ونشأتها وتصنيفاتها ثم النزاعات الدولية كإطار مفاهيمي، ثم نتحدث عن مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم المتداخلة معه، واهم تصنيفاته، لنصل في الأخير إلى العرض أهم الأطر النظرية المفسرة في النظرية العلاقات الدولية وعلى رأسها :النظرية الواقعية بشقيها والنظرية الليبرالية والنظرية البنائية ثم النظريات المفسرة للنزاع الدولي المتمثلة في النظرية الاحتياجات الأساسية ونظرية الحرمان النسبي....

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمنظمات غير الحكومية

على الرغم من إن المصطلح المنظمات غير الحكومية الذي يرمز لها*NGO*و يعد من المصطلحات أكثر شيوعا على المستوى العالمي للتغير عن هذا النوع من المنظمات، لكنه ليس بالمصطلح الوحيد للتعبير، فهناك مصطلحات أخرى يجري استخدامها الإشارة عن هذه الأنواع من المنظمات،إذ انه لا يوجد اتفاق حول المصطلح وهذا بسبب اختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول فنجد مثلا: مصطلح" المنظمات غير الربحية" ويستخدم هذا المصطلح كثيرا في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول

الأوربية، وكذلك المصطلح "المنظمات الأهلية" الذي تستخدمه في الدول العربية ،وكذلك مصطلح "المنظمات التطوعية" يستخدم من قبل بعض المنظمات الدولية ، بالإضافة إلى ذلك نجد انه تعددت كذلك استخدامات هذه المصطلحات، فكل مصطلح يستخدم وفق لوصف القطاع الذي تنطلق منه،فكل هذا يتم التطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول: نشأة المنظمات غير الحكومية

إن الحديث عن النشأة المنظمات غير الحكومية يعود إلى حقبة الزمنية بعيدة،فهذه المنظمات أصبحت من ابرز المنظمات في العلاقات الدولية،التي نشأت في فترة زمنية معينة. [1]

وقبل التطرق إلى نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية، يجب أولا تحديد الأسباب التي جعلت هذه المنظمات تظهر

الفرع الأول : أسباب الظهور المنظمات غير الحكومية:

إن التطور والمكانة الدولية التي وصلت إليها المنظمات غير الحكومية، كانت نتاجا لعدة عوامل جعلتها عاملا فاعلا في العلاقات الدولية، و تصل إلى المكانة والاعتراف الدولي، وفيما يلي سنبين ونوضح أهم العوامل والأسباب التي ساعدت المنظمات غير الحكومية على الظهور والتطور.

أولا : الاعتراف الدولي بموجب المواثيق الدولية والإعلانات العالمية:

شجع ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 وملاحقه من مواثيق وإعلانات دولية على الاعتراف بحق الأفراد في تشكيل جمعيات وجامعات سلمية، بموجبها يستطيع الأفراد تعبير عن أرائهم، وتشكيل وسيلة ضغط على الحكومات التي ربما تنتهك حقوقهم إذ تحد من ممارستها.

[1] عبد الله ذنون الصراف،دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعية،2015)، ص .23

فالمادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة نصت على الحق الاعتراف، للمنظمات غير الحكومية حيث يبين نصها إن المنظمات غير الحكومية ظهرت لأول مرة في وثيقة رسمية، فهذه العبارة جسدت عبارة المنظمات غير الحكومية ولكنها لم تخلقها،لأنها كانت موجودة في المصطلحات **الانجلو سكسونية** لتعنى كما تسمى في فرنسا "الجمعيات الدولية".[1]

كما نجد إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام1948 اقر في المادة (20) الفقرة الأولى على "انه لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية".

كذلك المادة (19) من النفس الإعلان" لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء..."[2]

كما نجد إن الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان لعام (1950) نصت المادتين (10و11)على"ضرورة الاعتراف الدولي وللمنظمات غير الحكومية".[3]

كما أقر ميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام (1980) في مادتين (10و11) على" ضرورة الاعتراف الدولي للمنظمات".[4]

وأخير ميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان العام (1969) في مادتين (10و11) على "ضرورة الاعتراف الدولي للمنظمات غير الحكومية".[5]

فكل هذه المواثيق والإعلانات نجدها أنها أقرب بصراحة في نصوصها في حق الأفراد في تكوين جمعيات وإعطائها طابع الرسمية أي اعتراف بها دوليا.

---

[1] د/ عمر سعد الله. المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور. (الجزائر : دار هومة ،2009)، ص63

[2] المادة 30و19من إعلان حقوق الإنسان العام(1941) .

[3] المادة 10و11من الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان لعام(1950).

[4]المادة 10و11 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام(1910).

[5] المادة 10و11 من الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام(1969).

ثانيا : تنوع نشاطاتها وتطورها اهتماماتها بالقضايا الدولية:

نجد إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تطور المنظمات غير الحكومية هو تنوع اهتماماتها بالقضايا الدولية المختلفة، تأسست المنظمة الصليب الأحمر في سنة (1631) .

في فترة مابين(1863-1918) تركز على عمل المنظمات في القضايا الوطنية المحلية مثال: مكافحة العبودية وتجارة الرقيق وتعزيز السلم.

أما الفترة مابين (1920 –1944) فقد تطورت المنظمات جهودها نحو الاهتمام بالقضايا الدولية وحل النزاعات.

أما الفترة مابين (1980– 1990) شهدت المنظمات غير الحكومية توسعا في أعمالها وبروز دور الجهات المانحة بشكل ظاهر.[1]

أما في عام (1990) فقد ظهرت مفاهيم جديدة ركزت على دور المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبارها القاعدة الأساسية في التنمية.[2]

أما في عام (2000) فقد ازداد الاهتمام في تطوير القيم الأساسية للمنظمات غير الحكومية، كما زادا الاهتمام في اعتماد سبل أكثر تطور في الرعاية الاجتماعية.[3]

وفي الأخير لابد الإشارة أن هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية لها تأثير فعالا على الساحة الدولية من بين هذه المنظمات نجد: المنظمات منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر ومنظمة اوكسفام...

ثالثا : تأثيرها على الرأي العام:

تعد تعبئة وتوجيه الرأي العام العالمي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية من أهم العوامل التي تساعدها على التطور ودخولها للمجتمع الدولي.

---

[1] د/ أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمعالمدني، (مصر: مكتبة الأسرة،2001) ص .72_ 73

[2] سعيد عبد المسيح شحاتة،"دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي الحاضر والمستقبل"مجلة السياسية الدولية ،العدد 199،، 1990ص 220.

[3] أماني قنديل، مرجع سابق، ص.73

فأصبحت الدول تضع في حسبانها ما تنشره هذه المنظمات تخوف من رسم صورة سيئة عنها للرأي العام العالمي.

حيث أصبحت هذه التقارير والبحوث والبعثات تلعب دورا هاما في توجيه الاهتمام العالمي إلى الأوضاع السائدة في دولة معينة، إلا أنها بأي طريقة أو بأخرى في إساءة مكانة تلك الدولة كي تعدل سلوكها يعد بمثابة انتهاكا لحقوق الإنسان.[1]

حيث يرى بعض الأخر إن الصعود المفاجئ للمنظمات غير الحكومية لا يعدوا إلا إن يكون استجابة لتزايد الوعي والإدراك بضرورة وأهمية بناء مجتمع مدني عالمي يضمن تحقيق الأمن والاستقرار.[2]

وفضلا عن كل ما تم ذكره حول أسباب تطور المنظمات غير الحكومية نجد بأنها تتميز بسهولة بالمرونة والكفاءة، وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقا، وهذا ما ساعدها على سرعة التحرك ومواجهة التفاعل في مواجهة الظروف الطارئة،أما في الفترة الراهنة من التطور في النظام الدولي وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانتشار الصراعات والحروب الأهلية هذا ما جعل الشعوب تفقد الأمن داخل الدول ، وكل هذا مهد إلى ظهور المنظمات غير الحكومية.

بعد ذكر أهم الأسباب والعوامل التي ساعدت على ظهور وتطور المنظمات غير الحكومية وسوف نبين الآن ظهور ونشأة المنظمات غير الحكومية:

الفرع الثاني :نشأة المنظمات غير الحكومية:

إذا عدنا إلى نشأة المنظمات غير الحكومية نجدها تعود إلى القرون الوسطى، التي كانت عبارة عن جمعيات داخلية تمارس نشاطها الإنساني عن طريق تقديم مساعدات

[1] عمر سعد الله، مصدر سابق، ص328-329.

[2] فاتح سميح عزام،دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن الحقوق الإنسان، مقال منشور،ص 134 تصفح الموقع يوم 2016/05/15نقلاعن: www.aihrory-arbic-revearabe.org/

إنسانية لأفراد المجتمع ونشر القيم الدينية، التي تهدف إلى التكامل والتعاون بين الأفراد في كل الأوقات.

فتعود نشأة المنظمات غير الحكومية إلى القرون الوسطى، وكانت غالبها ذات نزعة دينية ، وهذا ما نلاحظه في نظم المشافي القديس" Ordre de hospitaliers de si jean،الذي تأسس في مدينة القدس عام 1098، ثم مالتا حيث تم تغيير اسمها" Ordre de malte"، ثم تم إبعاده إلى قلعة مالتا باتفاق مع حكومتها، أصبح له فروع منتشرة في 82 بلدا.[1]

حيث يؤكد الدكتور إبراهيم **أحمد شلبي** في قوله: "لعل أقدم أنواع المنظمات هي المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمسائل اجتماعية إنسانية وثقافية رغم أن هذه المنظمات لم تكن لها اجتماعات دورية إلا أنها كانت لها أهمية ليست في المجالات السابقة فقط، بل أنها أصبحت سابقة تستطيع الدول التشبه بها".[2]

إن ظهور المنظمات غير الحكومية كان في القرن 19 وبداية القرن 20، أولا في أوروبا ثم أمريكا الشمالية، وقد ساهم التطور والتقدم والاتصالات خلال العقود الأخيرة في دعم وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية، كما أن بروز النظام الدولي الجديد أحادي القطبية ذو الطابع الرأسمالي أدى لتوسيع نشاط هذه المنظمات.[3]

حيث نجد أن أول نشوء منظمة غير الحكومية كانت في القرن 17أول من استخدامها هو "**جون لوك John Look**" الذي دعا إلى ضرورة قيام مجتمع سياسي ذات السلطة تنفيذية و صلاحيات معالجات الخلافات وتنظيم في حالة فوضى،وإيجاد الحلول للنزاعات الدولية التي من المحتمل أن تنشأ،ثم تطور هذا المصطلح وشاع استخدامه في أوروبا خلال القرنين17و 18بعد إنتضخمت العلاقات الرأسمالية حيث انقسم المجتمع إلى طبقات متفاوتة،

---

[1] نادية عثماني وسهيلة عقال، "المنظمات غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني– حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر" (مذكرة ماجستير في القانون: جامعة بجاية،2014/2013)، ص 06.

[2] إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي،(بيروت : الدار الجامعية ، 1984)21–22.

[3] عبد الله ذنون الصواف ، مرجع سابق ،ص 24.

وهذا ما أدى إلى تفاقم في حدة الصراع الطبقي بين الإفراد، وهذا ما حتم على النظام الرأسمالي استخدام آليات فعالة لإدارة هذا الصراع وتمثلت هذه الآلية في الهيمنة الإيديولوجيا والثقافية من خلال منظمات غير حكومية، حيث أن هناك من يعتبر هذه المنظمات بأنها "ظاهرة اجتماعية أو الاجتماع المنظم والحر من قبل الأشخاص والأفراد أو جماعات بمبادرة منهم لغير دافع ربح".[1]

حيث نلاحظ أن الفترة مابين 1863وبداية الحرب العالمية الثانية عرفت منظمات غير حكومية نشاطا فكريا قاده العديد من المفكرين منهم: "**هيغل وغرا مشي وهابر ماس**" الذين كانوا يدعون إلى التطوير المجتمع المدني، وهذا من خلال إلحاق المثقف في عملية الرأي العام، ورفع مستوى الثقافي،وضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية وثقافية وتعددية الحزبية. وهذا كله من اجل تحقيق أهداف اجتماعية صريح.[2]

إلا أن هناك من يرى بان ظهور وتطور المنظمات غير الحكومية كان بفضل وظهور فواعل ذات تأثير كبير في بنية وهيكل النظام الدولي خاصة في القرن 19إلى بروز منظمات ذات طابع غير الحكومي، قد يقابل عمل المنظمات غير الحكومية والتي تنشا بموجب اتفاقيات بين الحكومات الدول الأعضاء في المنظمات، في حين نجد المنظمات غير الحكومية تختلف في ظهورها وأول تأسيس لها في سنة (1832)أخذت طابع الجمعيات التي لا تتدخل في عملها الحكومات الدول.

تعتبر الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية the British and footing Anti-slaves society"كأول ظهور لجمعيات الخاصة بعد الحرب العامية الأولى،بدأت تأخذ أبعاد وتتوسع بشكل اكبر ومنها جمعية "**كاريتاس**" بالإضافة إلى تشكيل فروع لها في عدة دول خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] أمين البار،"المنظمات غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في تونس2000-2015"،(مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية: جامعة باتنة 1، 2017/2016)، ص14

[2] نادية عثماني وسهيلة عقال ، مرجع سابق ، ص ص9-10.

وبعد الحرب العالمية الثانية وعرفت الجمعيات غير الحكومية نشاطا أكبرا ،حيث ركزت جهودها على الإنقاذ الإغاثة وإعادة تعمير البلدان الأوروبية المتضررة من الحرب .

وفي ظل المساعدات التي كانت تقدمها للدول العالم الثالث ظهرت بعض الجمعيات التي تطورت فيما بعد لتصبح من أهم الفواعل في إطار ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية ، وأصبحت بدل ما تقوم ببرامج الإغاثة فقط أصبحت تقوم ببرامج الإنماء.

الفرع الثالث : هدف المنظمات غير الحكومية :

لعل ما يميز المنظمات غير الحكومية منذ ظهورها أنها سعت إلى خلق علاقات بين الأفراد المجتمع المدني وضمان القدر الكافي من التعاون الدولي، ومنذ نشأتها كان الهدف من الجمعيات أو الهيئات الإنسانية هو رجوع بالفائدة على الشعوب التي تعاني من الحرمان خاصة في ظل فترة الحرب العالمية الأولى والثانية ،فقد كانت تقدم المساعدات ومعونات للإغاثة، لكن بعد تطور العلاقات الدولية سعت هذه المنظمات لعب دورا فعالا، كون هدفها ليس مادي وتسعى أن تمارس نشاطاتها في كافة الدول، وبهذا فان هدفها هو المساعدة والمساندة ،وهذا ما يتطلب على الدول المتلقية تسهيل المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ، لكي تدخل إلى إقليميها وتصل إلى الأفراد المتضررين، وتسعى هذه المنظمات إلى تحقيق أهدافها من خلال التبرعات والتضامن التي تقدمها أفرادها مثال: ما يقدمه بعض الأفراد المنظمة**Sidaction** لدعم أهدافها والحصول على الرؤوس الأموال للبحث عن العلاج لـSIDA.

المطلب الثاني: مفهوم المنظمات غير الحكومية

نظرا لتعدد هذه المنظمات غير الحكومية فانه لا يوجد تعريف محدد لها ،إلا أن ذلك لم يمنع الفقهاء والكتاب من إعطاء تعريف لها.

حيث يتم في هذا العنصر إعطاء مختلف التعاريف للمنظمات غير الحكومية وصولا للأهم خصائصها التي نميزها عن باقي المنظمات الدولية الأخرى.

الفرع الأول : تعريف المنظمات غير الحكومية:

وفي هذا العنصر سوف نبين مختلف التعاريف الصادرة للمنظمات غير الحكومية سواء تعاريف خاصة بالمفكرين متخصصين في المجال السياسي، ومن جهة أخرى نجد تعاريف المفكرين المتخصصين في القانون، و التعاريف الخاصة ببعض الاتفاقيات وصولا أخير إلى تعريف إجرائي.

أولا : تعاريف مفكرين متخصصين في السياسية عند العرب والغرب:

1-عند العرب:

أ. يعرف **محمود خلف** المنظمات غير الحكومية على أنها:

"تلك المنظمات المكونة من ممثلين خاصين أي أفراد أو جماعات أو حتى كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات المستقلة".[1]

من خلال التعريف الذي قدمه **محمد خلف** حول المنظمات غير الحكومية نجد انه اقر بان المنظمات غير الحكومية :

- تتشكل من أفراد أو جماعات أو كيانات.
- تكون هذه الأفراد مستقلة عن الحكومة وليست تابعة له.

ب.يعرف **عمر سعد الله** المنظمات غير الحكومية على أنها :

"كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات تنشا بموجب اتفاق بين الأفراد والطبيعيين أو المعنويين الخاصين، تمارس نشاطها ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا تعني بها السوق آو القطاع العام آو الدولة آو المجتمع الدولي".[2]

من خلال التعريف الذي قدمه **عمر سعد الله** حول المنظمات غير الحكومية نجد انه يرى بان المنظمات غير الحكومية:

---

[1] كمال طوير :"دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"، (مذكرة ماجستير ،في تخصص البيئة والعمران : جامعة الجزائر 1،2015/2016)،ص ص9-10.

[2] عمر سعد الله ، مرجع سابق، ص16 _ 17.

- لها صفة قانونية.
- مستقلة عن الحكومة
- تنشا بموجب اتفاق بين الأفراد الطبيعيين.
- تهدف لتحقيق احتياجات الأفراد

ج. يعرف دكتور **عبد المجيد العبد لي** المنظمات غير الحكومية على أنها:

"جمعيات يكونها أشخاص طبيعيون آو معنويين للتغيير عن التضامن وتفاوت بعد دولي بدون تحقيق غاية الربح".[1]

- تنشا عن طريق اتفاق وتكوين أشخاص طبيعيين.
- تهدف إلى التعاون والتضامن الدولي.
- هدفها ليس ربحي بل خيري.

2-عند الغرب:

أ. يعرف **جوزيف نايل** المنظمات غير الحكومية على أنها:

"منظمات غير الوطنية ولا تنتمي لحكومتها، وهي تعبر عن الوعي العالمي وعن الراي العام،حيث تقوم بالضغط على الحكومات من اجل تغيير سياستها".[2]

من خلال تعريف الذي قدمه **جوزيف نايل** حول المنظمات غير الحكومية فانه يركز على :

- أنها المنظمات ليست تابعة للحكومة.
- نعبر عن أراء الأفراد داخل الدولة.
- تستعمل كوسيلة ضغط على الحكومات من اجل تغيير.

ب.يعرف **انطو بزل ينو** المنظمات غير الحكومية على أنها:

[1] إبراهيم السعيدي ووسام نعمت ،تطور وظائف المنظمات غير الحكومية وأثره على واقع مجتمع الدولي المعاصر –دراسة تأهلية تحليلية مستقبلية–، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ،2014) ، ص 18.

[2] كمال طوير، مرجع سابق، ص ص9_ 10.

"تجمع الأشخاص طبيعيين أو المعنويين من جنسيات مختلفة دولية بطابعها وبوظائفها وبنشاطها ولا تهدف إلى تحقيق الربح وتخص للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها". [1]

نلاحظ من خلال التعريف الذي طرحه **انطو بزل ينو** انه ركز على أن المنظمات غير الحكومية :

- تتشكل بموجب أشخاص من مختلف الجنسيات الدولية
- لا تخضع لأي قانون سواء داخل الدولة الذي انشات فيه أو خارج الدولة
- لا تهدف إلى تحقيق الربح.

د. يعرف **مارسيل أميرال** المنظمات غير الحكومية على أنها :

"كل تجمع أو رابطة أو حركة مستقلة على نحو قابل الاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى الدول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أعراض ليست من بينها تحقيق الربح".[2]

من خلال التعريف الذي طرحه **مارسيل ميرال** حول المنظمات غير الحكومية نجده انه ركز على آن:

- المنظمات غير الحكومية هي رابطة أو تجمع من الأشخاص.
- لا تهدف إلى تحقيق الربح.

ثانيا : التعاريف المؤسسات الصادرة عن المنظمة الدولية:

أ. يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة في قراره رقم 288الصادر في سنة 1950 " كل منظمة لا يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين حكومات بما فيها التي تقبل في عضويتها أعضائهم اختيارهم من قبل الحكومات شرط أن لا يؤدي ذلك إلى المساس بحرية التعبير عن الرأي هذه المنظمات".[3]

وفي هذا التعريف نجد انه ركز على أن المنظمات غير الحكومية :

[1]AntioneGazaano ,Les relations internationales,(Paris : geralainoéditeur.2001), p96.

[2] كمال طوير، مرجع سابق ،ص،10.

[3] نايت جودي يمينة،"دور المنظمات غير الحكومية في تطوير وضمان تنفيذ قانون الدولي"،(مذكرة ماجستير في القانون العام : جامعة معمري مولود تيزي وزو،2012) ،ص 11.

- لا تتألف نتيجة اتفاق الحكومات فيما بينها، إنما نتيجة اتفاق الأفراد.
- لا يتم اختيار هذه الأفراد آو الأعضاء من قبلا الحكومات.

ب. يعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية على أنها:

منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات تتسم بصورة رئيسية بان لها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر كونها أهداف تجارية وتسعى لتحقيق المعاناة ومصالح الفقراء أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الإنسانية والاضطلاع لتنمية المجتمعات.[1]

من خلال التعريف الطي قدمه البنك الدولي حول المنظمات غير الحكومية نجد انه ركز على:

- المنظمات الخاصة
- مستقلة كليا عن الحكومة
- تحقيق أهداف إنسانية من اجل تنمية المجتمع.

ج. يعرف المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته 11 والمعدلة في دورته 114المنظمات غير الحكومية أنها:

"كل منظمة دولية لم تنشا عن طريق اتفاق بين الحكومات وتتسم أهدافها ووظائفها بطابع الغير الحكومي، وتضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد كالأعضاء منظمين من بلاد متعددة وتتوفر لها هيئة دائمة ذات تكوين دولي".[2]

نلاحظ من خلال التعريف المقدم من طرف المنظمة اليونسكو حول المنظمات غير الحكومية ركز على أنها:

- منظمة دولية ليست تابعة للحكومات.
- تضم نسبة كبيرة من الأفراد مختلفين الجنسيات.

[1] علاء أبو عامر،علاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية، الإستراتيجية، (عمان: دار الشروق لنشر والتوزيع ،2004) ص 42.

[2] نايت جودي يمينة ، مرجع سابق ، ص 14.

- لها هيئة دائمة ذات تكوين وطابع الدولي.

ثالثا :التعاريف القانونية:

يعرفها القانون الجمعيات الفرنسية الصادرة لسنة 1901 على أنها:

"مؤسسات أو جمعيات، هي عبارة عن اتفاق بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص بصورة دائمة من اجل تحقيق الأهداف المشتركة من غير تحقيق الربح".[1]

نلاحظ خلا تعريف القانون الفرنسي للمنظمات غير الحكومية نجد انه ركز على أنها:

- اتفاق بين شخصين أو أكثر
- أنها عبارة عن مؤسسة أو جمعية.
- لا تهدف إلى تحقيق الربح.

من خلال التعاريف السابقة الذكر حول المنظمات غير الحكومية نخلص إلى تعريف إجرائي حول المنظمات غير الحكومية :

" هي منظمات أو جمعيات يؤسسها ويديرها أفراد أو جماعات خارج القطاع الحكومي، وتسعى هذه المنظمات أو التجمعات إلى خدمة المجتمع والمساهمة في تطويره بدون الحصول على أي مقابل".

الفرع الرابع : خصائص المنظمات غير الحكومية:

تتميز المنظمات غير الحكومية بمجموعة من الخصائص وتتمثل في:

أ. **التطوعية** : تتميز المنظمات غير الحكومية بقيامها على أساس تطوعي أي تنشا بتطوع الأفراد في الغالب نتيجة إيمانهم بالأهداف التي تسعى لتحقيقها، و تعني التطوعية التزام المشاركة الطوعية كالفعل الإداري الحر أو الطوعي ولن تتحقق الصفة التطوعية إلا بواسطة الاستقلالية في ممارسة غير الربحية في كنف الأطر القانونية السائدة ولن تتأثر هذه الصفة بمعالجة المسائل الداخلية و تنفيذ أهدافها عبر حدود الدول.[2]

[1] نادية عثماني وسهيلة عقال، مرجع سابق،ص12.

[2] عمر سعد الله، مرجع سابق،ص27.

ب. **اكتسابها الصفة الدولية:** تكتسب المنظمات غير الحكومية الصفة الدولية عن طريق عدم انتمائها لجنسية معينة، بمعنى أن إعطاء الصفة الدولية يأتي من اتساع نشاطها عبر العالم وعدم انتمائها لجنسية المحددة بذاتها ولا ينحصر عملها في خدمة شعب معين بل خدمة إنسانية جمعاء.[1]

ج. **الهيكل التنظيمي:** تتكون المنظمات غير الحكومية من هيكل رسمي أي مجموعة من الأجهزة المختلفة وتكون ممثلة في جهاز عام و آخر تنفيذي وجهاز إداري يقابل الأمانة العامة في المنظمات الحكومية، وكل جهاز من هذه الأجهزة يتكون من مجموعة من الأفراد المؤهلين الذين يتم ترشيحهم من قبل المجموعة التأسيسية لمدة معينة، وكل هذه الأجهزة لديها وسائل وممارسات خاصة تستخدمها في تحقيق الغايات.[2]

د. **غياب الصفة الحكومية:** تتميز هذه المنظمات بكونها لا تتصف بالصفة الحكومية اي أنها لا نتشا باتفاق الحكومات ولا تعمل تحت سيطرتها ولا تسير بمخططها، كما نجد أن عملها يكون مخالفا تماما لبرامج الحكومات التي تتسبب لدولتها، فهدف المنظمات غير الحكومية هو محاربة مبادئ وأفكار وقرارات تدعمها هذه الحكومات كالتعريف والتمييز العنصري والتعذيب.[3]

هـ. **غير ربحية :** تعرف المنظمات غير الحكومية في العديد من الدول بالمنظمات غير الربحية وهي صفة يجب توفرها في جميع المنظمات غير الحكومية، وذلك لتميزها عن المؤسسات والشركات التجارية التي يكون أساس نشأتها هو الربح المادي، عكس

---

[1] السعيد برابح، "دور المنظمات غير الحكومية غي ترقية و حماية حقوق الإنسان"، (مذكرة ماجيستر في القانون العام: تخصص علاقات دولية، جامعة متنوري قسنطينة، 2010/2009) ،ص 21

[2] جميل عودة، المنظمات غير الحكومية، متحصل عليها يوم:2013/03/25 نقلا عن الموقع:http://:llshrx.comص4

[3] محمد بوعزيز، "المنظمات الحكومية كألية دولية لتطبيق القانون الدولي الإنساني"، مقال: منشور في الموسوعة السياسية، جامعة باتنة، ص 5.

المنظمات غير الحكومية التي أسسها القيام بمهام تهدف إلى خدمة المجتمع لا جمع الاموال.[1]

و. **ذاتية الحكم:** أي أن المنظمات غير الحكومية تحكم نفسها بنفسها عن طريق وجود إجراءات الداخلية وليس عن طريق كيانات خارجية، حيث يمكن للمنظمات عادة نظام داخلي يعتبر دستور عملها الأعلى بما يحويه من مواد وأسس تنظيم عمل بشكل واضح.

ز. **غاية وهدف عام:** أساس قيام المنظمات غير الحكومية هو تحقيق أهداف تختلف عن المنظمات الأخرى، لها هدف وأسس واهتمامات مشتركة الأعضاء تعمل باستقلالية عن السلطة وهيمنة الدول، فهي تعمل في سياق علاقات تضامن وتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي ،وهذه الأهداف قد تتحقق على أساس محلي أو قطري أو إقليمي أي أنها تتعدى حدود الدولة الواحدة.[2]

المطلب الثالث: أشكال المنظمات غير الحكومية:

تأخذ المنظمات غير الحكومية عدة أشكال تجعلها تختلف عن المنظمات الأخرى، حيث يمكن أن تمييز بين عدة أشكال للمنظمات غير الحكومية مثال: الشبكة ، الاتحاد ، الجمعية.

أ. **الشركة:** هي إحدى الأشكال التنظيمية التي تأخذها المنظمات غير الحكومية، حيث يقوم هذا الشكل على مبدأ الشراكة، ويتم إنشائه مجموعة من مؤسسين محدودة العدد ، كذلك تعرف الشبكة على أنها :" إطار طوعي اختياري يضم أفرادا أو مجموعات ومنظمات بطريقة أفقية غير ترتيبية تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والاتصال".[3]

---

[1] علي مساعد،"المنظمات غير الحكومية وتأثيرها على السيدة الدول"، (مذكرة ماستر: في الإستراتيجية العلاقات الدولية: جامعة مجمد بوضياف مسيلة ،2017/2016)، ص 23.

[2] جميل عودة، مرجع سابق،ص 04.

[3] أماني قنديل،المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية تفاعلات فاعل دولي جديد وأثاره على العالم الغربي،(القاهرة: مركز البحوث العربية ،2000) ،ص 74.

من أمثلة الشبكة نجد: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية وهي منظمة إقليمية غير حكومية حربية مقرها القاهرة، ونشاطها في مختلف الدول العربية.

ب. **الإتحاد:** يعرف بالإتحاد أو التحالف فهو يضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية الوطنية ، بإضافة إلى النقابات، والروابط المهنية ،ضمن حيز جغرافي إقليمي أو الدولي، ومن بين هذه الأمثلة حول التحالفات أو الاتحادات نذكر : إتحاد المحامين العرب.[1]

ج. **الجمعية** : يتميز هذا الشكل من المنظمات غير الحكومية بالمرونة في المجال العضوية، حيث يوفر سياسة الباب المفتوح في إطار هذه العضوية ، كما يسهل عملية الاتصال الأعضاء ، من بين الأمثلة حول هذا الشكل من المنظمات غير الحكومية نجد :الجمعية البيطرية العالمية ،الجمعية الدولية الأمراض النباتات، الجمعية الدولية لعلماء السياسة ،الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع.....[2]

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للنزاعات الدولية:

تكتسي المفاهيم أهمية بالغة في أي عملية بحثية، فهي البناء الأساسي الذي يؤسس عليه النظريات، ولذا فهو يعد من بين الشروط عملية البحث، ويعد مفهوم النزاع الدولي من بين المفاهيم التي لم يحدث الإجماع أو الاتفاق حول حدوده أو مدلولاته، إذ انه يعاني من الكثير الاضطرابات وخلط بين المفاهيم الأخرى قريبة المعنى منه.

حيث نجد أن ظهور النزاع على الساحة الدولية لديه العديد من الأسباب، حيث سنبين في هذا المبحث مفهوم النزاع الدولي" تعريفه، أسبابه، مفاهيم متداخلة معه، وسائل الحد منه"، وصولا في الأخير إلى أهم تصنيفاته.

[1] أماني قنديل ، المرجع السابق ،ص 72

[2] أماني قنديل، نفس المرجع ، ص ص72-73

المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم المتداخلة معه:

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز مختلف التعاريف للنزاع الدولي:

الفرع الأول : التعريف اللغوي للنزاع الدولي:

1. النزاع هو" سمة طبيعية في حياة البشر وجزرة الاختلاف في المصالح والعوائق ،فالنزاع هو قرين بالعنف في درجاته وأشكاله المختلفة، سواء كان هذا العنف مباشرا أو هيكليا أو عنفا ماديا أو لفظيا أو معنويا".

فالنزاع في ابسط معاينة من الناحية اللغوية في قاموس "**وب استار**"يعني:

- الاصطدام معا
- الحرب أو المعركة
- القضاء أو عدم التوافق أو التنافس
- التعارض أو التضارب.[1]

من خلال التعريف الدولي حول النزاع الدولي : نخلص إلى أن النزاع هو صفة طبيعية أي صفة موجودة في نفسية الإنسان، ويرتبط بالعنف في مختلف أشكاله.

تشير قواميس اللغة العربية إلى أن النزاع يعود:

مفرد النزاع إلى الفعل (نزع) أي من باب ضرب.

أما الجمع النزاع هو النزاعات .

قوله : "فلان في النزاع آي خلعه للحياة، ونازعه منازعة أي جاذبه في الخصومة وبينهم نزاعة (بالفتح)،أي في خصومة في حقه ، التنازع والتخاصم ونازعت النفس الى كذا النزاع بمعنى اشتقت وانتزع شيء أي قلعه فاقتلع ، وتنازع القوم آي اختصموا".[2]

---

[1] ربيع عبد العاطي عبيد ،دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، (القاهرة : دار القومية العربية للثقافة والنشر)، ص ص 16-17

[2] جمال الدين بن محمد مكرم ، لسان العرب ،(بيروت للطباعة ، الجزء 8) ،ص 251.

كما درت المفردة النزاع في القران الكريم في عدة مواضيع تحمل معنى الخير والشر معا، ففي البعد الخيري للنزاع آو التنازع نجد الآية الكريمة: يتنازعون فيها كائسا لا لغو فيها ولا أثيم".

حيث تدل يتنازعون ويتعاورون هم وجلسائهم من أقربائهم وإخوانهم كأس خمر لا لغو فيها في شربها لا تأثيم لا يتكلمون أثناء الشرب في السقط الحديث ومالا طائل تحته.[1]

إما في بعد الشر فالقرآن الكريم صور لنا أضرارها تطويرا بليغا لقوله تعالى: وأطيعوا الله ورسوله ولا تتنازعوا فتفشلوا أو تذهب ريحكم واصبروا إن الله يحب الصابرينً[2] ،الفشل هو التقاعد عن القتال جنبا .

تذهب ريحكم فيها ثلاث تأويل وهي:

- ✓ احدهم يريد بالربح القوة .
- ✓ الثاني يريد بالربح الدولة.
- ✓ الثالث يريد بالربح النصر التي يرسلها الله وهلاك أعداءه.[3]

كذلك جاء في قول –الرسول صلى الله عليه وسلم– فقال: "هل قرأ معه احد منكم ، قال رجل نعم يا رسول الله قال :إني أقول مالي أنازع، القرآن، قال: فانتهي الناس عن القراءة فيها جهر فيه رسول صلى الله عليه وسلم من الصلوات حين سمعوا ذلك".[4]

فالنزاع أو المنازعة أي الخصومة والمنازعة في الخصومة آي جاذب ،هو فيها يتنازع فيه الخصمان.

[1] أبو القاسم محمود بن محمد بن عمرين أحمد الزمخشري جار الله، الكشاف، (الجزء6)،ص 431.

[2] سورة الأنفال الآية (46)

[3] أبو الحسن علي بن محمد بن محمد حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي، النكت والعيون، (الجزء8) ،ص72،

[4] أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمان،النسائي الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص 319.

الفرع الثاني :التعريف الاصطلاحي للنزاع الدولي:

1. يعرف **ريمون اروان** النزاع على انه:

"نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف والسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة".[1]

من خلال التعريف الذي قدمه **ريمون ارون** حول النزاع الدولي نجد انه ركز على:

✓ أن النزاع هو عبارة عن نتيجة تنشا بين شخصين حول اختلاف في الهدف.

كذلك **ريموناروان** يعرف النزاع الدولي على انه:

"ليس وليد الوقت الحالي هو موجود منذ العصور القديمة ونتيجة لتضارب المصالح".[2]

من خلال التعريف **ريمون** الذي قدمه حول النزاع الدولي نجد انه ركز على أن :

- النزاع كان موجودا سابقا
- تنشأ نتيجة لتضارب وتعارض مصالح الأفراد والدول.

2. يعرف **نيكولاس سوانسترام** النزاع الدولي على انه:

"تعارض مصادر الاهتمام وانحراف وتشعب الأهداف. فهو يرتبط بخيبة الأمل الإحباط لأحد الأطراف النزاع، ولا يرتبط بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات السلوكية بشكل سياسي".[3]

من خلال التعريف الذي قدمه **نيكولاس سوانسترام** حول النزاع الدولي نجد انه حصر النزاع في:

- ينشا نتيجة لتعارض الاهتمام.
- يرتبط بشخصية ونفسية الأفراد.

---

[1] دورتي جيمس ،بالستغراف روبرت ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحق، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985)، ص 95.

[2] Darios Battistella, Théories des relations internationales 2 emmeedition,(paris : Les presses science politique , 2006), p46

[3] Nikolas Swanstron ,MikealWeissmen,Conflictprvention, (Sweedn Asian Caucasian in institues, 2005), p07

- لا يرتبط بالدوافع العسكرية بل الدوافع السلوكية وتصرفات الأفراد.

3. يعرف **جوزيف نايل** النزاع الدولي على انه:

"تسلسل ينطلق من نشوء أزمة، حيث يتطور إلى نزاع ، قد يكون على شكل عسكري أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية ،أمنية،إعلامية".[1]

من خلال التعريف الذي قدمه **جوزيف نايل** حول النزاع الدولي نجد انه ركز على:

- النزاع يبدأ من الأزمة ثم يتطور إلى النزاع.
- يأخذ شكل العسكري ثم يتطور إلى أشكال أخرى قد تكون اقتصادية، أمنية.....

4.أما **غالتوغ** فيرى بأن النزاع الدولي يكون نزاعا دوليا اجتمعت فيه المكونات الثلاثة :

- ✓ **التناقض:** الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف بين أطراف النزاع.
- ✓ **الإدراك:** عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم.
- ✓ **السلوك:** المكون الثالث في مثلث النزاع، فهو يتسم بالتهديد والفقر.[2]

5. يعرف (كوسر) النزاع الدولي على انه:

"الصراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو أعادت على حالة معينة ، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على منفعة الموجودة بل تتعداها على تحديد الأضرار التخلص من التنافس الأخر".

من خلال التعريف الذي قدمه **كوسر** حول النزاع الدولي نجد أنه ركز على أن النزاع:

- النزاع هو نفسه الصراع حول شيء معينة من أجل الحصول على مادون تحقيق الأضرار.

---

[1] جوزيف نايل: المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتأريخ، تر: أحمد أمين جمل، (مصر: الجمعية العصرية،1997) ص 15.

[2] عبد الحق جنيدي،"المنظمات الاممية و دورها في حل النزاعات الدولية،نموذج الصحراء الغربيةّ"، (مذكرة ماستر تخصص سياسة خارجية: جامعة الريان عاشور، الجلفة، 2017/2016)، ص ص 36-37

الشكل 1:

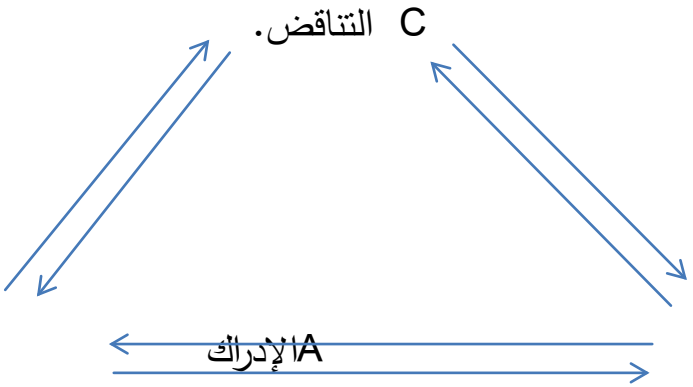

المصدر : **Niklas L.P ,Swaanstron,Mikel.s,Weissmam, ConflictConflictpreventionconflict management and beyond:aconceptual exploration, constable Asia institute, 2005, P 11**

6. أما **إسماعيل صبري مقلد** يعرف النزاع الدولي على انه :

"تنازع الإرادات الوطنية هو ناتج عن اختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها، التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة مختلفة ".[1]

فمن خلال تعريف **إسماعيل صبري مقلد** الذي قدمه حول النزاع الدولي، نجد أنه ركز على أن النزاع :ينشأ اختلاف بين تصورات الأفراد والدول.

7. يعرف **رويرت وريت** النزاع الدولي على انه:

"التصور الاعتقاد باختلاف المصالح، وان التطلعات كل الأطراف في النزاع لا يمكن تحقيقها تزامنيا معا".

[1] إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول النظريات-، (الكويت: المنشورات ذات السلاسل،1985)، ص 233.

من خلال التعريف الذي قدمه **روبرت وريت** حول النزاع الدولي نجد أنه ركز على النزاع:

- اعتقاد باختلاف وتعارض وتضارب المصالح الدول.[1]

الفرع الثالث : التعريف القانوني للنزاع الدولي:

تعرف محكمة الدائمة للعدل الدولي النزاع على أنه:

"عدم اتفاق بنشأة مسألة من مسائل الواقع أو القانون".[2]

من خلال التعريف الذي قدمته المحكمة الدائمة للعدل الدولي نجد أنها أقرت بأن النزاع هو:

- تعارض حول المسألة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو أمنية .
- عندما تتعارض الدولة على موقف محدد لدولة أخرى يؤدي إلى النزاع.

من خلال التعاريف السالفة الذكر حول تعريف النزاع الدولي، إلا أن هناك رأي أخرى يعرف النزاع الدولي من زاويتين:

1.التصور الموضوعي: هو تنافس تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة ويريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى مع الموقع الذي يريد أن يحتله الأخر.

حيث يعبر عن هذا التوجه **كينت بولدينغ** يعرف النزاع على انه:

"حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن أحد الأطراف يحتل فيها مكان الأخر، بما لا يتطابق مع رغباته".[3]

2. التصور الذاتي: يعرف النزاع على أنه إدراك مشوه، وخاطئ لوضع موضوعي ، معنى ذلك أن النزاعات حالة مرضية ، مما يحتم السعي إلى تحديد أسبابها ، حيث يقول **جون**

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار،فض النزاعات في الفكر السياسة الغربية، (الجزائر : دار هومة،2003)، ص 83.

[2] غي نيل ،قانون العلاقات الدولية، تر: نور الدين اللباد، (مكتبة مديولي،1999)، ص129

[3] AbdelkrimKibeche, genralthéoties of international conflit,(constantine,uniqublished work, 2005), p-p 10-11

بورتون:"أن نزاعا يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازعة عليه".[1]

الفرع الرابع : التعريف الإجرائي للنزاع الدولي:

من خلال كل التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف إجرائي جامع مانع حول النزاع الدولي :

"النزاع هو التنافس بين الأفراد الجماعات أو الدول على القيم أو على القوة أو الموارد أو أية مصلحة أخرى،باستخدام شتى الوسائل الممكنة للوصول إلى ما يسعى إليه الفرد سواد كانت الوسيلة مشروعة أو غير مشروعة".

فمن خلال كل التعاريف السابقة الذكر حول مفهوم النزاع الدولي، نجد أن هناك بعض الباحثين وضعوا جملة من الخصائص المميزة النزاع الدولي، حيث يمكن ضبطه بشكل عملي بدلا من وضع تعريف محدد ،وهذا ما قام به الفكر **ماك سنايدر** أين وضع جملة من الخصائص على النحو التالي:

- ينشأ النزاع من أهمية موقعه وندرة موارد.
- يتورط في النزاع الطرفين على الأقل.
- تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة.
- للنزاع الدولي نتائج مهمة، وهنا المقصود ما يترتب عن هذا النزاع من أثار بمعنى هل حقق النزاع أهدافه آم لا؟[2]

وفي النفس السياق ذاته هناك من وضع أركان النزاع الدولي ، حتى يمكن أن نعتبر نزاعا ما دوليا، وتتمثل هذه الأركان فيما يلي:

1. **الأطراف:** يشترط في النزاع الدولي بين طرفين على الأقل لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد،لأنه يكون في حالة صراعا داخليا.

[1] محمد أحمد عبد الغفار، مرجع السابق، ص37.

[2] كمال حداد،النزاعات الدولية، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر،1997)، ص 12.

2. **الدولية:** يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي، كما يمكن أن يكون للأشخاص الآخرين المعنونين، كانوا أن يكونوا أطراف في هذا النزاع، ما لم يتم نزع صفة الدولة عنها، كما يعتبر النزاع بين الأعضاء الاتحاد الفيدرالي هو النزاع الداخلي وليس دوليا.

3. **المنازعة:** تعني المعارضة أو إبداء رأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في مسالة حل النزاع أو ابتكارها أصلا أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يناقض تفسير الدولة الأولى.[1]

الفرع الخامس : شروط الواجب توفرها في النزاع الدولي:

من خلال تعاريف سالفة ذكر حول النزاع الدولي نخلص إلى مجموعة من شروط الواجبة توافرها في النزاع الدولي، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1. أن يكون النزاع بين شخصين من الأشخاص الدولي، كما ينشأ النزاع بين دولتين أو أكثر ، كما أن يكون داخل الدولة الواحدة آو بين الدولة واحد ورعايا دولة أخرى.

مثال: النزاع بين بريطانيا والأرجنتينيين حول جزر الفوكلاند.

- النزاع الحدودي العراقي الإيراني بين العراق وإيران .
- النزاع بين الهند وباكستان دول إقليم كاشمير.[2]

2. إن تكون هناك إدعاءات متناقضة بين أطراف النزاع كما يشترط في النزاع، حيث يأخذ وصف النزاع الدولي ،أن تكون هناك ادعاءات فعلية من حيث اختلافات في وجهات النظر.

مثال :تباين موقف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي حول القضية الفلسطينية.

3. أن تكون ادعاءات المتناقضة مستمرة ، فإن لم تكن مستمر فإننا لسنا أمام النزاع دولي كأن تدعي دولة حق معينا تجاه دولة أخرى وترفض الأخيرة هذه الأبعاد، وينتهي الأمر عن هذا الحد.

---

[1] حسين قادي،النزاعات الدولية دراسة وتحليل،(باتنة: منشور خير جليس، 2007)، ص 12.

[2] سهيل حسين الفتلاوي،تسوية النزاعات الدولية، (بغداد : الذاكرة للنشر والتوزيع ،2014)، ص25.

4. أن يكون النزاع قابلا للتسوية وفقا لقواعد تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، أما النزاعات التي تتعذر تسويتها لا تعد نزاعات دولية والسمة الأساسية للنزاع الدولي ،هي ما يتعلق بالنزاع القانون القابل لتسوية السلمية تمييز له عن غيره من النزاعات.[1]

الفرع السادس : أسباب النزاعات الدولية:

اختلفت أسباب النزاعات الدولية وتعددت حسب تتنوع النزاع والأطراف المشاركة فيه، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

1. **القوة:** تلجأ الدول عادة إلى عامل مهم وأساسي لبقائها وتطورها وهو عامل القوة والنفوذ رغم اختلاف درجاتها من حالة إلى أخرى، إلا يكون ملازما لكل النزاعات الدولية، وغالبا ما تلجأ الدول إلى التنازل في النزاعات لأنها ترى في ذلك ما سيؤدي إلى التأثير السلبي على مركزها من القوة والنفوذ ويؤدي بها إلى المطالبة بتنازلات أخرى.
2. **الأمن:**كثير ما تدخل الدول في النزاعات تصل إلى ذروتها بسبب الأمن، وهو أن تلك الدول تعتقد أن أمنها أصبح مهددا من طرف دول أخرى مثال: تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان وإسرائيل في لبنان،*وهذا من أجل تأمين الحدود من الخطر والتهديد الخارجي وكما يقولون أو يزعمون.*
3. **الإيديولوجية:** هي تلك المبادئ والمعتقدات والفلسفات التي يؤمن بها شعب من الشعوب تقود و توجه تصرفاته في الواقع العلمي، ونظرا لوجود إيديولوجيا مختلفة في العالم، فإن النزاعات غالبا ما تكون أسبابها في رغبة الدولة في الدفاع عن أفكارها ومعتقداتها مثال: ألمانيا.[2]

---

[1] مختار محمود بربري،التحكم الإجباري الدولي، (القاهرة: النهضة العربية،2004)، ص 07.

[2] سليم عاشور، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة، (LMD) تخصص: علاقات دولية، مقياس النزاعات الدولية، جامعة محمد بوضياف،2014، ص1

4. العدالة والمساواة: *كثيرا ما تكون النزاعات بسبب أن الدولة* أو مجموعة من دول تشعر أنها مظلومة من طرف دول أخرى، وعدم توفر عامل العدالة والمساواة بين أعضاء المجتمع المدني يؤدي إلى حدوث نزاعات خاصة بسبب معاهدات جاحفة إلى تعقيد من حرية دولة ما ،من جهة أخرى تحيز لدولة أخرى حقوق امتيازات غير عادية وغير موضعية مثال: معاهدة فرساي.[1]

الفرع السابع : مراحل النزاع الدولي:

إذا انطلقنا من النزاع والحرب يعتبران من الأشكال الأساسية من النزاعات الدولية فإنه يمكن الإشارة إلى الاختلاف بين(الحالة والموقف وبين النزاع)، وعلما بأن حالة والموقف تأتي قبل النزاع ، وذلك ما أكدت عليه المادة (14) من ميثاق الأمم المتحدة ، إذا نظرنا إلى النزاع كعملية تختار مراحل متتالية من الأطوار، وفي إطار المراحل فإن الحالة والموقف تخلف النزاع في صفة.[2]

- **المرحلة الأولى للنزاع:**

ويكون النزاع في حالة متوسطة للتناقض الموضوعين للأطراف يعبر عنه بشكل تنازعي بشكل تنازعي يأخذ شكل الحالة أو الموقف الذي ما أن يستمر وجوده الذاتي كحالة أو يتحول إلى نزاع.

- **المرحلة الثانية للنزاع :**

إن طور النزاع الذي نتج عن هدف معين أو محدد أو إستراتيجية أو شكل صراع ، الأطراف قد يطرح ردة فعل الأطراف على ادعاءات معلنة ولهذا يظهر في شكل نزاع الذي يملك طابع سياسي أو قانوني.

---

[1] سليم عاشور، نفس المرجع، ص 5

[2] JosephHimes , conflict and conflict management Athens 1980, Wright Q,(Bombay:international low and the united nation, 1960), p 160

➢ **المرحلة الثالثة للنزاع:**

يظهر بشكل تورط في صراع بهذا الشكل من النزاع أو ذلك مع الدول،مما يؤدي تعقيد العلاقات بين الأطراف المتنازعة ،والكلام هنا يدور عن اكتساب أي شكل من النزاع طابعا سياسيا يعبر عنه بقابلية على تهديد السلم والأمن الدوليين ، والشاهد العملي لمستوى هذا النزاع يعتبر حملات إعلامية على شخصية رسمية أو على الدولة متنازعة معها دعاية تخريبية،دعاية الحرب.

➢ **المرحلة الرابعة للنزع:**

تظهر كأزمة سياسية دولية من شأن استمرارها، أن تعرض للخطر للحفظ الأمن، والسلم الدوليين تستخدم الأطراف المتنازعة كل ما لديها من وسائل إيديولوجية، اقتصادية،سياسية، التي تتراوح مابين أعمال التدخل التخريبية والتي تشمل اعتداء الأشخاص أو تخريب المؤسسات الدولة الأساسية والتي يرتكبها أشخاص أخفوا هويتهم الرسمية، لكنهم بالحقيقة يعملون باسم وبتكاليف الدولة المتنازع معها.

➢ **المرحلة الخامسة للنزاع:**

يتنقل أحد الأطراف باستعمال الفعلي للقوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود، وتعتبر هذه المرحلة هي كفترة مابين مرحلتين الأولى تنتهي معها مرحلة سلمية للنزاع والثانية أحد الأطراف ينشئ تهديد غير مباشر باستعمال قواته المسلحة في النزاع ،ويمثل هذا بحد ذاته انتهاك أحد الأطراف في النزاع لالتزامات الدولية، ويعبر عنه مثلا في حشد القوات المسلحة أو في حدوث الحدودية.

➢ **المرحلة السادسة للنزاع:**

يعبر عنها بالنزاع المسلح، وهو لجوء أحد الأطراف إلى استخدام القوة ضد الدولة أو الدول أخرى، وهو ما يقرره ميثاق الأمم المتحدة صراحة عندما حرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها مع الدول الأخرى .[1]

حيث أن هناك نماذج عديدة حول مراحل و تطور النزاع الدولي ،و من بين هذه النماذج نموذج **نيكولاس سوانستروم**، و الشكل التالي يبين لنا مراحل تطور النزاعات الدولية.

الشكل 2:

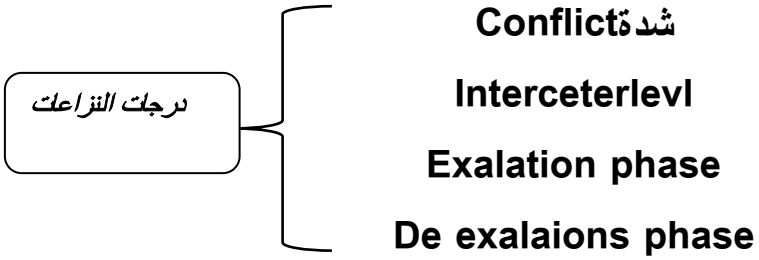

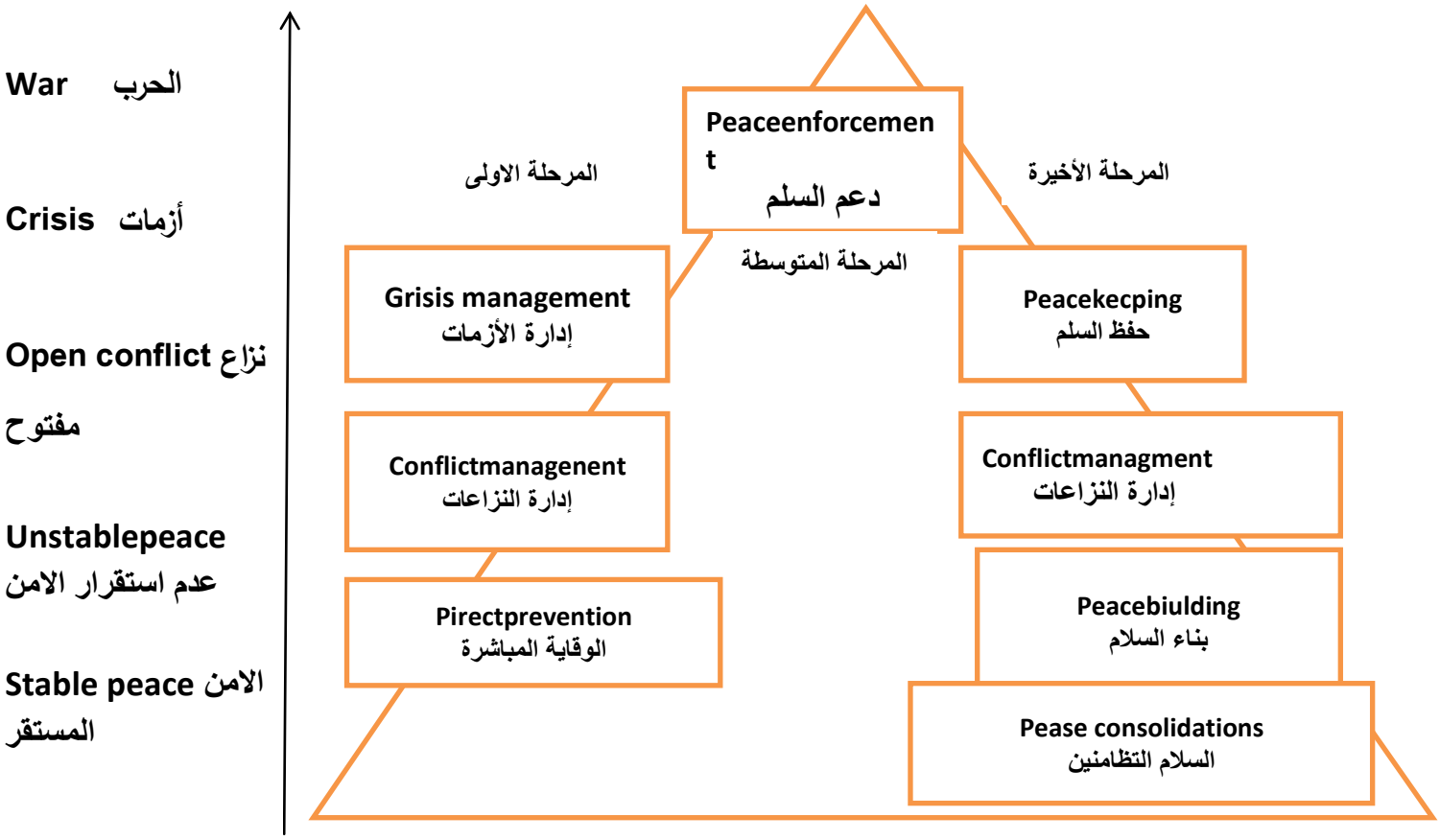

[1]Niklas L.P Swanstion ,MekelS,Wessmam, op,cit, p 160

NiklasL.PSwanstionMekel S ,Weismann Conflict . Conflict management and beyond(:a conceptual exploratation: contral Asia institue,2005),P 11

الفرع الثامن : المفاهيم ذات الصلة بالنزاع الدولي:

نجد أن هناك مفاهيم مشابهة للنزاع، وربما تداخل معه في المعنى إلى حد كبيرا، أن كان هناك بعض ما يميزها عن النزاع، فلابد لنا من نتناولها حتى يتضح لنا الشبه والاختلاف بينهما، إلى أي مدى تختلف عن النزاع، وتتمثل هذه المفاهيم في: الصراع، المنافسة، التوتر،الحرب،الموقف، وسنتناول هذه المفاهيم كالأتي:

أولا: الصراع:

قال الله تعالى: "أطيعوا الله ورسوله ولا تتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم و أصبروا إن الله مع الصابرين".[1]

فمفهوم الصراع هو من أبرز المفاهيم المشابهة مع النزاع، إلا أنه رغم ذلك التشابه بطل دون التطابق الكامل مع النزاع.

حيث عرف القانون الدولي العام الصراع على أنه:

" التنازع الناتج عن الاختلاف في الدوافع الدول في تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل إلى الاتخاذ قرارات و انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تنفق.

فالصراع محكوم بعقائد فلسفية ومفاهيم قيمية يصعب معها الاتفاق الأطراف عليها،ولهذا يعرف الصراع بأنه:" موقف ناجم من الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية".[2]

أما **لويس كوسر** يعرف الصراع على أنه:

[1] سورة الأنفال ،الآية (46)

[2]JosephFrrank ,international polixonflictand and harmony (London: penguin press,1964),p43

"التنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحديد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم".[1]

فالصراع هو تغيير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغيير مواجهة الضغوط الموروثة،

الصراع هو تصادم بين طرفين أو أكثر من القوي أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين تحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الأخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل.

الصراع هو أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله خلافا للنزاع حله الذي حله باستخدام الوسائل.[2]

الصراع أوسع من النزاع مثال:

صراع الحضاريين الإسلام والغرب، وصراع الايديولوجي، ويمتد الصراع لمدة طويلة أو أحيانا قرون.[3]

ثانيا: التوتر:

يعتبر التوتر من بين المفاهيم المشابهة للنزاع،إذ أن هناك فرق بينهما قد تحدث نتيجة للنزاع، إذ قد يؤدي النزاع على مسألة معينة إلى إصابة العلاقة بين طرفين أو أكثر، وقد يؤدي ذلك لمواجهة بين الطرفين، وفي الغالب أن التوتر يحرك عجلة الدبلوماسية ،أولا وربما التلويح بالقوة العسكرية والمناورات، غير هامة الأساليب التعبير.[4]

ذلك يشير إلى التوتر إلى حالة عداء تخون وشكوك ويتصور تباين المصالح ، أو الرغبة في السيطرة أو تحقيق والانتقام ، غير أن يبقى في هذا الاطار أن يتعداه ليشمل تعارضنا

---

[1] جيمس دورتي،باستغراف روبرت، تر: وليدعبد الحي، مرجع سابق، ص 140.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص19.

[3] حسين قادري، مرجع سابق، ص20

[4] جيمس دورتي ،بالستغرافروبرت، مرجع سابق، ص 14.

فعليا وصريحا وتهددا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض وهنا التوتر حالة سابقة على النزاع.[1]

ثالثا: الحرب:

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف مقطع باستعمال القوات المسلحة.

حيث يعرفها **كلوزفيش**أنها :

" عمل من أعمال العنف يهدف إرغام الخصوم على تنفيذ إرادتنا....إن الحرب لا تخص ميدان علوم والفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى".[2]

أما**بوتول غاستون أن:**

" إن الحرب هي الصراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة".

"هي صور من صور العنف... وتتميز بكونها دامية،إذ انه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوانات بشرية لا تعد أن تكون صراع أو التبادل تهديدات".

أما **ريمون اروان** يعرف الحرب أنها :

" الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية ".[3]

أما **كونيسي رايت** الحرب هي:

"عنف منظم تقوم به وحدات متميزة ولكن متشابهة".

---

[1] فاطمة زهراء حشاني،"النزاعات الدولية في الفترة مابين الحرب الباردة على ضوء اتجاهات النظرية الجديدة"، (مذكرة ماجستير: جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاتصال قسم العلوم السياسية، 2008)، ص150.

[2] بوتول غاستون، الحرب و المجتمع- تحليل للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية-، تر:أكرم الغديري ،(بيروت: دار اليقظة العربية،1983)، ص ص48 49.

[3] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، (الجزائر:وفد للنشر،1992)، ص 97

[1]الحرب هي قائمة تطور مسار النزاع الدولي وهي المرحلة التي نجد أن الأطراف أنهم قد وضعوا أمام الخيارات النهائية، المقاومة أو الاستسلام، أو النصر أو الهزيمة، وهذه هي النتائج النهائية لكل حرب وتعتبر الحرب علاج للداء بالداء.

رابعا: الأزمة:

لقد ركزوا الباحثين في تحديدهم لمفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها من غيرها الصور التي توصفها العلاقات النزاعية بين الدول من بين هذه الخصائص هي:

- المفاجأة في الأزمة غير متوقعة.
- التعقد والتشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وتعدد أطرافها.
- نقص وعدم دقة المعلومات.
- قصرا أو ضيق الوقت المتاح.[2]

يعرف **ماكليلاند** الأزمة أنها:

" الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها".

أما **كارل سلايكي** يعرف الأزمة على أنها :

" حالة مؤقتة من اضطراب واختلال التنظيم ،يمكن التطور الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب على تغيير فجائي وحاد في النتائج" .[3]

فالأزمة تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من تفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم،أو مصالح الدولة مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد ،وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة".

---

[1] يوسف ناصيف ،النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب الغربي، 1985)، ص 294،

[2]عثمان فاروق السيد ، التفاوض الادارة الأزمات،(مصر: دار الأمين للنشر، 2004)، ص124

[3] كمال حماد ،إدارة الأزمات : نقلا عن موقع في تاريخ تصفح يوم:25 / 3 / 2011

http://www.lebarnygow.barticle/asp/inardid?102087

المطلب الثاني: تصنيف النزاعات الدولية:

يختلف تصنيف النزاعات الدولية حسب معايير التصنيف، حيث يمكن التصنيف إلى:

الفرع الأول : من حيث كون النزاعات داخلية وخارجية:

حيث النزاعات في هذه المعيار سواء قديمة أو حديثة، فهي بما تتم داخل الدولة أو بين أفرادها ومختلف فئاتها التي تكون المجتمع، إما يتم ذلك بين الدول بعضها البعض،حيث نلاحظ أن العالم المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية، كان مليء بالنزاعات من نوعين: الداخلي والخارجي، كما أن هناك تداخل كبير بين النوعين بحيث أن كثيرا من النزاعات الداخلية تتحول إلى خارج الحدود وتصبح بين دول مثال: نزاع رواند بوراندييين الهوتو و التوتسو ومسألة الاكراد.

الفرع الثاني : من حيث طبيعتتها : صنف الى:

أ. **النزاع القانوني:** عندما ينحصر النزاع في إدعاءات مختلفة حول وضع قائم،ويتم اللجوء إلى القضاء الدولي عن طريق التحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية ، للنظر في النزاع والحكم فيه، و في هذه الحالة حل النزاعات استنادا إلى القواعد القانونية مثال : نزاع بين البحرين وقطر.

ب. **النزاع السياسي:** عند ما ينحصر النزاع في إدعاءات مختلفة حول وضع قائم، إذا كان يصعب فصل النزاع خصوصا في مضمار القانون الدولي والعلاقات الدولية ككل ، إلا أنه يجب إيجاد حل للنزاع من خلال الطرق الدبلوماسية (المفاوضات ، والوساطة ، المساعي الحميدة) ،

الفرع الثالث : النزاعات من خطورتها وأهميتها:

هذا التطبيق هو البناء على وسائل المستخدمة الإدارة والنزاع ، فالذي يدويا بطرق السلمية ليس مثال الذي يدار بالسلاح التقليدي، ويختلف عن الذي يدار بوسائل التدمير الشامل، وتقاس أيضا النزاعات بعدد القتلى ويمكن قياس خطورة النزاع باتساع مداره الجغرافي

والأسلحة المستخدمة في الأطراف المشاركة فيه بشكل مباشر وغير مباشر مثال: نزاع البوسنة والهرسك.

الفرع الرابع : النزاعات من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها:

هناك نزاعات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف* أي كما زاد عدد الأطراف زادت خطورة هذا النزاع* .[1]

وهناك من يصنف النزاعات الدولية إلى:

أ. النزاع السلمي:Conflit Peaceful

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتفاوضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلبيا ،ومن بين هذه الآليات نجد : الدساتير القوانين، التكوين الأسري والعشائري، النظم التحاكم الأحكام الدينية، الأعراف والتقاليد ، والحوار والمؤتمرات، وهي تنقسم إلى كامنة الرسمية في العقل الاجتماعي والفردي.

ب. النزاع العنيف: conflict violent

يعرف أنه نزاع مماثل للنزاع المسلح، ويصبح نزاعا عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية ،ويتم استخدام العنف من طرف واحد كالطرف الحكومي أو غير الحكومي، وتحدث بموجبه حالات الإبادة البشرية ضد المدنيين غير المسلحين ضمن حالات العنف من طرف واحد .

ج .النزاع المعاصر:contemporay Conflit

ويشير إلى ذلك النمط السائد من النزاعات الدولية السياسية التي تتسم بالعنف، والتي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة، إذا استخدم العنف في هذا النزاع فإنه يصبح نزاعا مسلحا معاصرا.

[1] عبد الحق جنيدي ،المرجع السابق ، ص ص 41-42

هـ. النزاع المسلح: Arendt Conflit

هو درجة من درجات الصراع تؤدي إلى خرق أو تهديد نظام الأمن والسلم الدوليين، ويأتي على رأس ذلك الغزو المسلح، وقد يتمثل في تدخل العسكري في صراع داخلي بدون دولة أخرى ، أو قد يتمثل في اشتباكات حدودية، أو تسلل عسكري عبر حدود الدولة المجاورة والحروب التي يثبت فيها تورط خارجي.[1]

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للنزاع الدولي:

وفي هذا المبحث سوف يتم دراستنا الأهم النظريات المفسرة للنزاع،لابد أن تعطي نظرة عامة حول مختلف النظريات المفسرة للنزاع بعيدا عن العلاقات الدولية،حيث يطلق على هذه النظريات عادة بالنظريات الجزئية، والتي تتمركز أساسا على الدوافع العدوان وهو الشيء الذي أخرج مقاربات عديدة لتفسير النزاع.

حيث أن حقل النزاع هو حقل علمي مبني على تعددية الأصول الأكاديمية والمنهجية، مما يساعد الباحثين في هذا على المجال على أن يستعينوا بهذه نظريات في مجالات عديدة كالاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية، علم النفس والاتصال، والثقافة وغيرها، ولهذا الآمر أهمية كبيرة إذا أنه استخدام نظريات من مجال أكاديمي واحد يستحيل فهم أبعاد المختلفة للنزاع فكل هذه النظريات تساعد على تحليل النزاع وفهمه.

حيث قسمنا هذا المحور إلى نظرتين مفسرتين الظاهرة النزاعات الدولية:

أولا: النظريات العلاقات الدولية المتمثلة في النظرية الواقعية والليبرالية والبنائية .

ثانيا: نظريات المفسرة للنزاع الدولي المتمثلة في نظرية الاحتياجات الإنسانية و الحرمان النسبي..

.

[1] محمد أحمد عبد الغفار ، المرجع السابق ، ص 40

المطلب الأول: نظريات العلاقات الدولية المفسرة للنزاعات الدولية:

من أجل تحليل دراسة أي نزاع على الساحة الدولية، يجب التطرق الأهم النظريات المفسرة له ،بعدما تم التطرق إلى إطار مفاهيمي للنزاع الدولي، تم التوصل إلى دراسة الجانب النظري لهذا النزاع، حيث ما نلاحظه على هذه النظريات أنها انقسمت إلى قسمين نظريات ثانوية تمثلت في نظريات العلاقات الدولية، ونظريات خاصة تمثلت في نظريات المفسرة للنزاع الدولي، وتشمل الأولى كل من النظرية الواقعية والنظرية البنائية والثانية تتمثل في النظريات التالية: الاحتياجات الأساسية والحرمان النسبي ، وإحباط العدوان، كل هذا سيتم تفصيل فيه كل عنصر على حدى.

الفرع الأول: النظرية الواقعية المفسرة للنزاعات الدولية:

هناك إجماع حول أهمية موضوع النزاعات الدولية في أجندة المنظرين في حقل العلاقات الدولية ، كون قيام علم العلاقات الدولية على ثنائية (الحرب /سلم)، لم يأتي اعتباطا إنما جاء تأكيدا على أن حالة الاستقرار في النظام لا تحدد إلا بقربها أو بعدها عن الحرب ،وقد بدأ التنظير الأكاديمي لهذا المجال الحساس غداة الحرب العالمية الأولى، والذي استمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، أين ظهرت ميكانيزمات جديدة أكثر تطور أو إلماما عن ذي قبل، رغم أنها كانت تعبر عن واقع دولي معين، إلا أن هذا لا يعني قصورها في فهم العملية الصراعية بين الدول، وقد كانت مقاربة الواقعية من بين أهم المقاربات التي تناولت ظاهرة النزاعات، وتفسيرها،انطلاقا من المعطيات تلك الفترة معتمدة على بعض الآليات التي صارت غير مقبولة نوعا ما لفترة ما بعد الحرب الباردة، ولا غرابة أن نجد أن الحرب نفسها كانت وسيلة وغاية في ذات الوقت للحد من ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية، وأحداث الاستقرار في النظام الدولي هو تأكيد على أن المنظور الواقعي يميل إلى النزاع والتصارع أكثر من ميله إلى التعاون ، رغم الانتقادات التي تعرضت لها الواقعية الكلاسيكية حيث لا توجد نظرية تعرضت إلى هذا الكم من النقد كالذي تعرضت له النظرية الواقعية.

فإن ذلك أعطى لها نفعا للاستمرار في طبعة جديدة سميت بالواقعية الجديدة، وهي النظرية التي أبدت تعارضا وقطيعة لبعض المسلمات الكلاسيكية وتأييد لبعضها الأخر تارة أخرى.

حيث يعتبرها **هانس مورغانتو** هو المؤسس الواقعية البنيوية الأولى ، التي تقوم على الطبيعة البشرية،اعتبارها البنية الحاسمة التي تقع في إطار التاريخ ، لا يمكن تجاوزها، ويأتي تسمية واقعية هانس لتفريقها عن الواقعية النبوية الثانية *والتز* التي تغزو سبب النزاع إلى التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي يحول الدول دون الدخول في اتفاقية تعاونية ، إذ انه يمكن أن يدفع تركيب النظام الدولي نحو الحرب حتى ولو لم يكن رغبا هذه الدول يرغبون في السلام،وهو ما يحتم النزاع في العلاقات الدولية،[1]فالعناصر الأساسية للواقعية سواء التقليدية والجديدة هي الدولة كفاعل رئيسي ،وضمان البقاء كأولوية قصوى، العون الذاتي أي الاعتماد على النفس في ظل نظام فوضوي وغياب حكومة عالمية وهذه العناصر تشكل مثلث زوايا المثلث الواقعية وهو ما يمثله الرسم الآتي:

[1]بيبلس جون سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية،(تر: نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 235،

الشكل رقم 03 :زوايا المثلث الواقعي

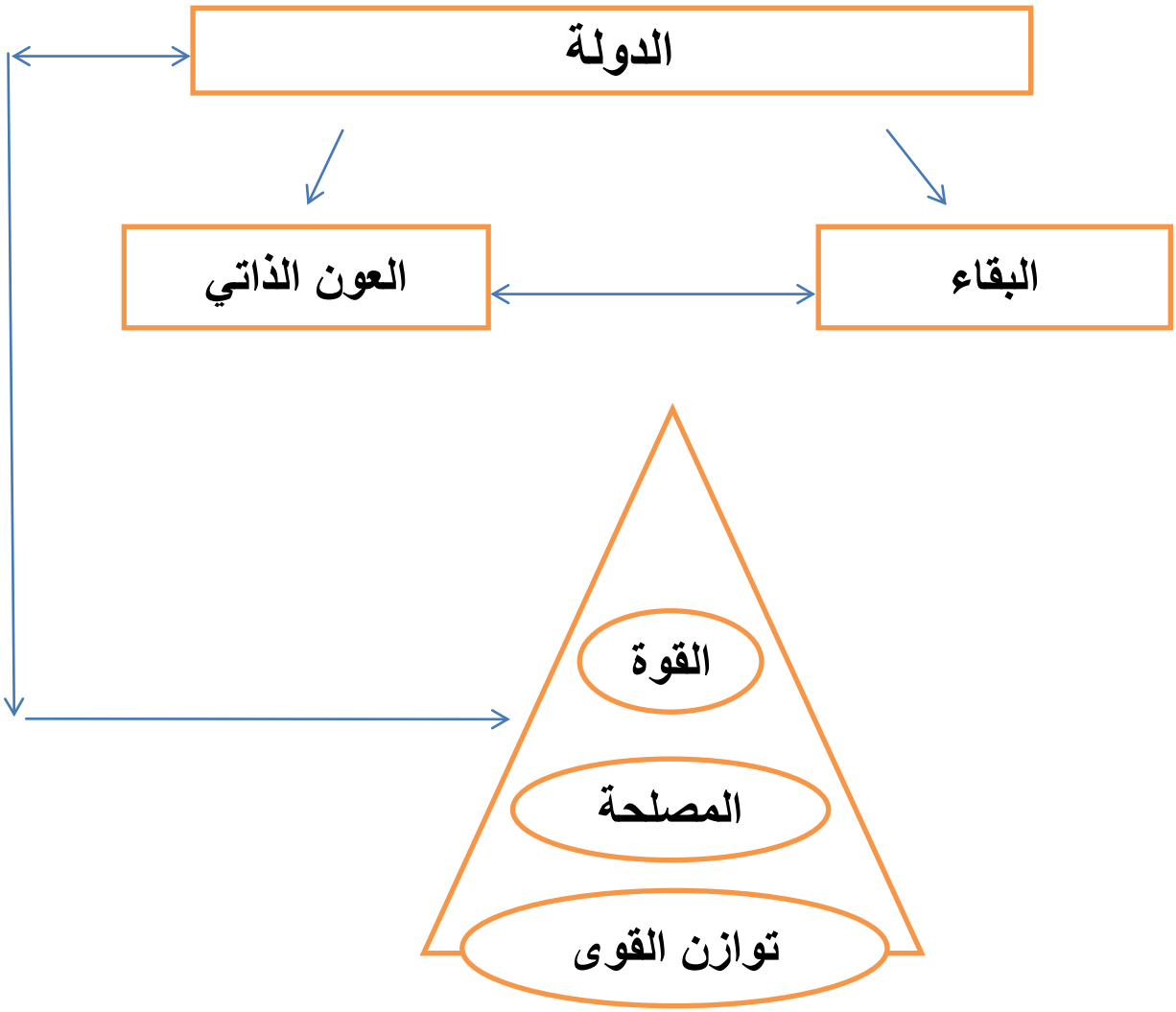

المصدر : بيليس جون و سميث ستيف،عولمة السياسة العالمية ، تر: نشر مركز الخليج للأبحاث، (2004)، ص235،

تعد العناصر المذكورة في المثلث السابقة بمثابة المنطلقات الأولى للواقعيين بتشكيل بناء النظري للواقعة السياسية، التي لا يمكن فهم هذا البناء دون المرور بها فالبناء النظري للواقعية يكون مرتبطا بالثالوث المفهوماتي الذي يعتمد على مفاهيم مترابطة ،تتمثل في مفهوم القوة والمصلحة وتوازن القوى، ولا يكمن بأي حال من الأحوال تحقيق الأخر دون تحقيقا

لأخر وهذا الترابط مرتبط ببقاء الدولة واعتمادها على ذاتها كل هذا سوف يتم تحدث عنه فيما يلي: [1]

أولا : التفسير الواقعي الكلاسيكي لظاهرة النزاعات الدولية:

رغم ثراء ميدان العلاقات الدولية بالعديد من النظريات والمقاربات، إلا أن الواقعية حازت على النصيب الوافر من اهتمام الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية ، وهو ما جعلها تهمين على الدراسات النظرية لهذا الحقل لفترات طويلة، كونها قدمت محتويات التفسيرية الأمثل لمسائل الصراعات والحروب ، وربما كان التعاطي الدائم الواقعيين مع حالة الحرب، وهي مسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من وجهة وعنصر إضفاء الموضوعية والعقلانية عليها من جهة أخرى.

ويستوجب الواقعيون تخيلاتهم من **فلسفة ميكيافليي**، وخصوصا **هوبز** في كتابة "**الدولة ذات الطابع الديكتاتورية**" الصادر بالإنجليزية عام **1651** حيث وصف العالم في الوضع الطبيعي ، أنه خلعة للغرائز النرجسية المغرورة الإنسان ، وهنا حيث لا توجد قوة مشتركة فلا وجود لقانون، وحيث لا يوجد لقانون ، وحيث لا وجود لقانون فليس هناك من ظلم.

بالنسبة للواقعين فإن المجتمع الدولي مشكل من دول دون قوة مشتركة، فهو فوضوي من الطبيعة ولقد وصف **توسيديد** من قبل عملية التطور في العلم اليوناني، تبدأ المدينة بتلميح نفسها من أجل أن لا تقع تحت طغيان، وما أن تصبح مجهزة بمعدات عسكرية قوية،فإنها تصل إلى الاستدلال بأن الهدف أن تكون محمية أكثر، وما أن تقوم بذلك حتى تنتقل لوضع الدول المجاورة لها تمت وصايتها ، وتصبح بالتالي إمبريالية لأنها لم تبحث إلا عن الدفاع عن مصالحها، إن الموازنة الوحيدة لوقف هيمنة قوة كبرى تكمن في نتيجة تحالف الآخرين، من هنا البحث الدائم عن توازن القوى .

وتتحدد الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية فيما يلي:

1. الدول هي الفاعل الأساسي أو الأهم في العلاقات الدولية.

[1] بيليس جون سميث ستيف ، نفس المرجع ، ص 228

2. الدولة كفاعل دولي ووحدة واحدة لا تتجزأ.

3. الدولة الفاعل العقلاني بالأساس.

4. الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية.

حيث ينظر أنصار الواقعية عادة إلى القضايا العسكرية والأمنية الإستراتيجية باعتبارها قضايا السياسية العليا ،بينما يرون أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا والروتينية والأقل الأهمية.

تعتقد الواقعية تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية وهي: "أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب هما أساس العلاقات الدولية"،وأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية:

1_ مصلحة البقاء: هي المصلحة الأساسية الدولية وتعني أن تظل موجودة ماديا ولا تم إلغاءها.

2_ مصلحة تنظيم القوة العسكرية: حيث أن الأداة العسكرية هي الأداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.[1]

3_مصلحة تعظيم القوة السياسية : يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية ،إلا أن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه المصلحة تعظيم القوة العسكرية.

تعتبر هذه النظرية بأن توزيع القوة من أهم عوامل النزاع والصراع الدولي والقوة عندها موزعة بين ثلاث أشكال هي:

1. **القوة العسكرية.**
2. **القوة الاقتصادية.**
3. **القوة السياسية والتجارية.**

[1] كريس بروان، فهم العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص20.

وتعد هذه الأخير محصلة القوانين الاقتصادية والعسكرية ونجد هذه الأفكار دعامتها لدى أبرز رواد الواقعية وهو **هانس مورغانثو** بقوله : "ن المرجعي الرئيسي للواقعية السياسية في السياسة الدولية هي المصلحة المحددة البناء على القوة".[1]

كما يرى الواقعيين بأن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب ، كما تلعب الإمكانيات للمتوفرة للدولة دورا هاما في تحديد نتيجة النزاع الدولي وقدرة الدولة على تأثير في السلوك الآخرين،فالقوة هي مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية كالتطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافيا.

وتسعى الدول من خلال سلوكها الخارجي إلى تحقيق عدة أهداف قسمها **مورغانثو** إلى ثلاث أهداف أساسية:

1. **زيادة القوة:**إتباع سياسة توسعية.
2. **للحفاظ على القوة:** من خلال انتهاج سياسة الحفاظ على الوضع الراهن.
3. **إظهار القوة:** بإتباع سياسة عرض القوة.

يرى كذلك أن قضايا الحرب والأمن أعتبر مفهوم المصلحةInterset بمثابة الأداة التحليل الأساسية في الواقعية الكلاسيكية لبناء وتفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية، إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي يعتبر إحدى أهم سمات إسهامات **هانس مورغانثو** في نظرية **Balance of power** حيث يعتبره على أنه الوسيلة لضمان السلام، كما ينصح الدول المتنافسة أن تلزم نفسها بمفعول هذا النظام كإطار مشترك لمساعيها، لأن هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة وتحقيق رغبة السيطرة.[2]

[1] كريس بروان، نفس المرجع،ص23

[2] خالد موسى المصري ،"الوضعية ونقدها في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، (دمشق: المجلد 30، العدد 1،2014) ص 53

يعتبر أنصار هذه النظرية إلى جانب ما ذكرناه أن الفوضى والصراع شيء أساسي أي أنه دائما سيكون هناك صراع ولا يكون تعاون، إن مسائل الحرب والصراع تأتي في المرتبة الأولى في العلاقات الدولية،

فعندما يكتسب طرف شيئا فإن ذلك ما يمثل خسارة الطرف الأخر لهذا الشيء، وهذا ما أكده **نيكولاس سبيكمان** بدوره استنادا إلى عبارة **شارلز تيلي** في مقولته الشهيرة:"**الحرب صنعت الدولة والدولة صنعت الحرب**" ليؤكد أن ميزة العلاقات الدولية هو النزاع وليس تعاون، ويضيف بأنه كما هو الحال في العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية ، فإنها تمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول النظام الدولي ،أن الدول في ظل هذا النظام تبقى إما لأنها قوية،أو لأن دول أخرى تتولى حمايتها.

فالصراع حسب الواقعيين يعتبر حالة طبيعية ناتجة عن التضارب في المصالح بين الدول،ويجسد مفهوم القوة المتغير الأساسي في تفسير سلوكيات الدول، وأن المصطلحات و التعابير القانونية ليست سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية ألا وهو القوة، إما في تحليليهم لمصادر الصراعات الدولية، فالنزاع حسب رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول فلام سعيها لإكساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة مع الأطراف الأخرى.

يرتكز مفكرو الواقعية السياسية في تفسير السلوكيات النزاعية على مفاهيم إستراتيجية كالإخلال في ميزان القوة أو وجود فراغ القوة.

يرتكز الواقعيين الكلاسيكيين على تفسير الحروب والنزاعات، إلا أنهم اهتموا أيضا بشروط تحقيق السلام ،حيث أعتقد **مورغانثو** أن هناك ثلاث أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي وهي:

1. إذا تم فرضه من قبل الرأي العام الدولي أو نوع من الأخلاق.
2. يمكن تحقيق السلام من أجل القانون الدولي.

3.هذا السلام يكمن أن يكون حقيقة إذا قامت حكومة عالمية، أي قوة مهيمنة شبه مطلقة يمكنها فرض آراءها على الجميع.

أخيرا يمكن تحقيق السلام أو تحديد الحرب من خلال توازن القوى[1]،حسب **مورغانثو** الحل الأخير هو الممكن لأن حلول الأخرى تبدو غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية عكس مفهوم توازن القوى.

إلا أن الأطروحات الواقعية الكلاسيكية والتقليدية،انتقدت بشكل لاذع بسبب منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول سلوك الدولة، العنصر الأساسي في تقديرها في السياسة الدولة،واتفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه نظام له بنية أو كيانه المميز إلا أنها بالغت في تفسيرها للمصلحة ومفهوم القوة،و أغفلت سلوك المؤسسات الدولية وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[2]

ثانيا : التحليل الواقعي البنيوي للنزاعات الدولية:

بخلاف الواقعية الكلاسيكية **لهانس مورغانثو** الذي يعتمد على المقولة : أن الدولة مثلها مثل البشر نملك رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، فإن الواقعية **كينت والتز** جاءت بضرورة دراسة المجتمع الدولي إضافة إلى الفرد ، ففي كتابه***الدولة والحرب*** يطرح كينت والتز التساؤل التالي:

أيهما أفضل لفهم الإنسان في المجتمع: دراسة الإنسان أم دراسة المجتمع؟

ويبدو أن الرد المرضي يأتي من خلال سؤال بأداة **أم** الإجابة المرضية تأتي بأداة كيلهما، إلا أن الشروع بإحداهما قبل الأخر في تفسير الأحداث يمكن أن يحدث فارقا.

وعليه كانت مستويات التحليل عند **كينت والتز** قائمة على الثلاثية التالية في فهم الظواهر السياسية ومنها النزاعات الدولية.

[1] خالد موسى المصري، المرجع السابق، ص54

[2] خالد موسى المصري، نفس المرجع، ص60

1. **بنية النظام الدولي:** من خلال توزيع القوى وتركيزها، وعدد الوحدات الفاعلة، ودور الفواعل غير الدولة.
2. **الدولة:** من خلال طبيعة النظام السياسي ، والوضع الاقتصادي، ودور المؤسسات والبيروقراطيات في صنع القرار الرأي العام ودوره.
3. **الفرد:** من خلال شخصية صانع القرار وإيديولوجية صانع القرار، وتصور صانع القرار للقضايا الدولية.

كما ترى الواقعية البنيوية أنه بالتركيز على الأسباب الرئيسة للنزاع نجد أنها تكمن في الطبيعة البشرية وناتجة عن الأنانية في التعامل، ومنه فتفادي النزاعات هو الاهتمام بالفرد وتحقيق وجوده الاجتماعي، وقد أوضح **برتراند راسل** حيث يقول أنه:"حتى يتحقق السلام يجب على الفرد أن يقلل من غريزة حب تملك والسيطرة على الأخريين ".

وفي ربطهم بين النزاع والفوضى الدولية فهي ناتجة عن غياب سلطة عليا أي السلطة المركزية[1] فوق سلطة الدولة لأنها ذات سيادة، ولهذا فهي تفكر حسب مصلحتها، وهنا تحدث النزاعات وتصبح الحرب فيما بعد هي الوسيلة لتحقيق العديد من النتائج المرجوة، وفي ظل هذه الفوضى يحب التناسق وتضطر الدولة إلى استخدام ما تملكه من القوة لتحصل على الأهداف التي رسمتها في البداية.[2]

يعتبر الواقعيين البنيويون بين سببين للحرب، إحداهما هو الحرب كسبيل لحل النزاع المباشر حول المصالح بين دولتين، الثاني هو بحث دولتان أو أكثر عن أمنهما، أما بخصوص الواقعية الهجومية ترى أن النظام الدولي أكثر عدائية وغير متسامح،ويتسم بالغموض وهذا ما يؤدي بالدول إلى الحرب.

[1] كينت والتز،الإنسان والدولة والحرب تحليل نظري، تر: عمر سليم التل،(أبو ظبي: هيئة السياحة والثقافية للنشر)،ص42

[2] كينث والتز، نفس المرجع، ص ص 43 -45

أما الواقعية الدفاعية من الناحية الأخرى فهي ترى أن الأمة ليس حالة نادرة، كما ترى الواقعية الهجومية، ذلك إن الفوضى الدولية ليست في قوة الدول نفسها التي هي في النزاع أوفي الحرب، وإنما هي إستراتيجيات دفاع من أجل توفير الأمن.[1]

ثالثا :الواقعية الجديدة وتفسيرها لظاهرة النزاعات الدولية:

تعتبر الواقعية الجديدة بصفة عامة هي امتدادا للواقعية التقليدية، ومن أهم كتابها: ***كينت والتز وستفين كريزنروروبرت جيلبينو روبرت تاكر وجورج مودلسكي****، فالواقعية الجديدة هي رؤية نسقية للسياسات الدولية، وهي عكس الواقعية التقليدية، فإنها تربط بحالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية.

ويعتبر **كينت والتز** أهم مفكري هذا الاتجاه الذي حاول من عمله الشهير" نظرية السياسات الدولية 1979، **international politiques Théories of**تجاوز نقد الذي وجه إلى **مورغانثو** مقترحا نظرية المنظومة الدولية والإبقاء على هذا المستوى من التحليل،باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك ،أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة هي كذلك تعتبر من العناصر التي تشكل هذه المنظومة.

وقد برز اعتقاد الواقعية الجديدة على المنظومة الدولية في التحليل من خلال عمل **والتز** كلاسيكي ،الذي قسم من خلاله مختلق السياسات الدولية وبشكل خاص تحديد أسباب الحرب والشروط السلام،انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه الأسباب : الفرد الدولة ، النظام الدولي، ثم وضع تصنيف أخر في عام 1979 وضع بمقتضاه نظريات السياسة الدولية التي

تحصر الأسباب في المستويين الفردي والوطني ضمن ما يسميه بالنظريات التلخيصية أو الاختزالية في مقابل النسقية التي تستند غلى المستوى الدولي.[1]

[1]صباح بالة،"النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية"، الموسوعة السياسة، (دار النشر للتوزيع، 2019)، ص ص9 -12

رغم أن **والتز** يقر بان الواقعية الجديدة هي امتداد للكلاسيكية ،إلا أن ذلك لا ينفي وجود اختلاف بينهما من حيث منطق تفسير بعض السلوكيات الدولية، حيث ينطلق **والتز** في بناء نظريته من افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا مواطن الحرب في المستوى واحد من اثنين،أو كلاهما وهما الفرد والمجتمع أو الدولة، ويرى أن الصواب هو وجوب فصل بين مستوى النظام ووحداته.[2]

رغم انطلاق الواقعية الجديدة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية كلاسيكية خاصة من حيث اعتبار أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل إن الدراسة العلاقات الدولية وهي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات ،إلا أن الواقعيين الجدد لا يذكرون وجود فواعل أخرى غير الدولة كالمنظمات غير الدولية والشركات متعددة الجنسيات والجماعات الإرهابية والمنظمات العابرة للوطنية،إلا أن هذه الفواعل تبقى في تصورهم ذات أهمية قليلة مادامت الدول هي الفواعل المهمة.[3]

رابعا : تحليل الواقعية الجديدة لظاهرة النزاع الدولي:

ترتكز الواقعية الجديدة على أثر البنية النظام الدولي وطبيعة على العلاقات بين الدول، وهم يرون أيضا أن الدول تتفاعل في ظل النظام دولي يتسم بالفوضى يلزم كل منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها ،إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها مساعدة الدول عند الحاجة، لذلك تسعى الدول لتوازن قواها فتحقق حالة التفاعل أو التساوي بينها، مما يقلل من خطر اندلاع الحرب، فالدولة إذ هي فاعل الفردي العقلاني الذي يحدد مصالحها وأنشطتها وشكل وسمات النظام الدولي.

يركز الواقعيون الجدد على النتائج والأفكار والآثار التي تحدثها بنية الأنساق الدولية على الدول الفاعلين المشكلين لها، فالتنافس في تلك الإنسان ينتهي بإزالة الدول التي تفتقر

---

[1] محي الدين إسماعيل الديهي،تحولات العلاقات السياسة الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية،2014)، ص ص 113 -127

[2] كينث والتز، مرجع سابق، ص 50

[3] كينث والتز، نفس المرجع ،ص ص50 -52

للجدية، بالإضافة إلى ذلك فإن الأنساق تؤهل للدول اجتماعيا بإجبارها على أن تتصرف بطرق معينة ويبدو من وجهة النظر أن **والتز** يتبنى وجهة نظر المنظرين البنيويين القائلين بتأثير البنية **Structure** على سلوك الفاعلين **Actions**المكونين لها، بنفس القدر الذي يتبنى فيه أيضا وجهة المنظرين الفرديين القائلين بتأثير الفاعلين على البنية التي تحويهم.

وسعيا منه لتجاوز اللبس من حيث اعتبار الدولة الفاعل الأساسي من جانب والارتكاز على البنية النظام الدولي لتفسير السلوكيات الدول من جانب أخر، نجد أن **والتز** حريص على التمييز الدقيق بين التنظير المنظومي،الذي ينطلق من مستوى الوحدة،أي التمييز بين مستويين مختلفين من التحليل،مستوى النسق ومستوى الوحدة، ففي حين يرتكز مستوى الوحدة على دراسة عملية التفاعل بين الدول من تفسير أفعال وسياسات دول ووحدات بعينها، حيث نجد أن **والتز** اهتم بدراسة المستوى النسق بتفسير القيود والميول الكلية التي تحدث على مستوى هذا النسق،وهذا ما يبرز اهتمامه بدراسة السياسة الدولية، وليس السياسة الخارجية.[1]

كما يعتقد **والتز** أن النظام الدولي يخضع لقوانين خاصة به تختلف نوعيا عن تلك التي تتحكم في المجتمعات القومية ،لذلك فهو ينتقد الاتجاهات الاختزالية التي يرى أنها تستنتج قوانين النظام الدولي من التناقضات الداخلية للمجتمع الدولي وحده، وعلى خلاف اتجاهات التي تربط بين طبيعة النظام السياسي الداخلي والسلوكيات الخارجية ،فنجد أن **والتز** ينطلق من فرضية (أن الدول هي في النظام الدولي وحدات متماثلة لا تختلف باختلاف أنظمتها (داخليا) بل اختلاف مواقعها في هذا النظام الدولي).

ومن جهة أخرى نظر **والتز**، فإن ما عجزت النظريات الاختزالية عن تفسيره هو لماذا تتصرف الدول بطريقة مماثلة رغم اختلاف أنظمتها السياسية وتناقض إيديولوجيتها؟

[1] سكوت بوزتشيل، نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار، (القاهرة : المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص51-68

لقد تم حل هذه المشكلة من طرف الواقعية الجديدة التي تفترض أن العوائق النسقية **Systémique Contraints** تحتل موقعا وسطا بين الدول وسلوكيات سياساتها الخارجية، وتهدف الواقعية الجديدة لتوضيح كيف أن هذه القوى النسقية مسؤولة عن التشابه الملاحظ في السلوك السياسة الخارجية ،حيث أعطى **والتز** مثال: من خلال ظاهرة العلاقات الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي في ظل النظام توازن القوى أثناء الحرب الباردة،فعلى رغم من اختلاف لإيديولوجيات، فقد شكلت القوتان وفق الأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وتأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب.[1]

وفي تفسيره لسلوكيات الدول في ظل المنظومة الدولية يقدم **والتز** مسلمتين في هذا الخصوص: الأولى تتمثل في القول أن الدولة مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق الأمن مادام تحقيق الأهداف الأخرى، يعتمد عل تأمين بقاء الدولة فقط، وتناقض هذه المسلمة وجهة نظر العديد من الواقعيين الكلاسيكيين القائلين :(أن الدول تسعى لزيادة قوتها كغاية في حد ذاتها)،وهذا ما ينطبق مع منطق الفوضى السائدة في النظام الدولي:(حيث من صعب على الدول أن تستمتع بأية ضمانة لأمنها إلا إذا قامت هي بتوفيره لنفسها) ،الأمر الذي يجعل من المنظومة الدولية نوعا من نسق الاعتماد على الذات، أما فيما يخص علاقة شكل النظام بظاهرة الصراع، فإن **والتز** يبني تصوره بهذا الخصوص على فرضية تعتبر: *أن الاستقرار يقوم في النظام الثنائي القطبين أكثر مما يقوم في نظام متعدد الأقطاب*.

وبالتالي فإن حسب **والتز** فإن النظام الثنائية[2] القطبية هو الأكثر تحقيق الاستقرار والأقل ميلا للصراعات ويدعم حجته هذه من خلا ل اعتباره:

- قدرة الدولتين المهيمنتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه تمكنها من تخفيف أثار استخدام الآخرين للعنف.

[1] عبد الناصر جندلي،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية،2007)، ص 176

[2]Kenneth Waltz, structural realism after the cold ware,(Summer: international security, 2000), p05.

- قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجودة اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.
- إن زيادة القوتين العظمتين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث يصبح الأسلحة في النظام ثنائي القطب، مهمة إذا كان الغرض منها لدافع ردعي وليس لاستعمالها مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار.[1]

عموما يبقى متغير الفوضى حسب **والتز** والواقعية الجديدة بمثابة المرتكز الأساسي في تفسير السلوك النزاعي الفواعل، حيث تعني الفوضى حسبهم (غياب سلطة مشتركة لتعزيز أية القوانين أو قواعد لتنفيذ سلوك الدول أو أية فواعل أخرى،الشيء الذي يجعل من الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك المساعدة الذاتية **Self help** وفي ظل هذه الفوضى يعد التعاون مسألة صعبة التحقيق، إضافة إلى ذلك ينزع الواقعيين الجدد نحو تبني نظرة أكثر تشاؤمية ورؤية لعالم تسوده.

الفرع الثاني :النظرية الليبرالية وتفسيرها لظاهرة النزاعات الدولية:

هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلميا واعتماد الحجة والإقناع بدل اللجوء إلى العنف واستعمال القوة، وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين، وأن دول هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي تسعى إلى تحقيق إلى البقاء، فالليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي والدولة ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق الأفراد والموازنة بينهما.[2]

ولقد انتقد الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية ،لان الصورة الواقعية الفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة

---

[1]Kenneth waltz ,op.cit, p 07

[2] زيدان ليث ،ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي، نقلا عن الموقع :

http://www.akware.ong/debat/art/asp/aid/98771

وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المتجمع الدوليّ[1]، وأعتبر مفكروالليبرالية أن بعض العوامل مثال: النظم السياسة نوع من النخبة،وعمليات اتخاذ القرارات يجب ألاتمهل في أي تحليل حول كيفية التصرف الدول.[2]

ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب وهي : التجارة، الديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية.[3]

كما انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثال:" كارت ليليارودر" وتنتخب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى واعتبروا ذلك غير كافي لان الشعوب تتصل مع بعضها بعض عر الحدود.[4]

فحسب **جوزيف ناي** أهم رائد الليبرالية فإنه يرى أن أهمية التجارة، لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول،ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى أخر إن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب ،التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.[5]

غير أن هناك من يرفض هذا الطرح على اعتبار أن العالم لم ينجح في نزع قتيلا الحرب بدليل أن معظم الحروب الدولية اندلعت بين أهم تشابك ومصالحها اقتصاديا، فالحربان العالميتان اندلعت بين دول الأوربية، وهي دول عرفت أوسع مصالح اقتصادية مشتركة، ومرونة كبيرة في التبادل التجاري،لقد افترض بعض الليبراليين وتحديدا أصحاب السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية لا تحارب فيما بينها، أنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل

[1] جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 19

[2]Spinier John, games nations play seventh ,edition ,library of congress, P565

[3] موسى الزغبي ، دراسات في الفكر الاستراتجي والسياسي،(دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب ،2001)، ص28

[4]Spinier John .op .citp 565

[5] جوزيف ناي، المرجع سابق، ص ص 64 _65

مشاكلها قضية الارتباط بين الديمقراطية إرساء السلم هي فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين من أمثال **جيريمي بنتام وايمانويل كانط وتوماس.**[1]

فالدول الديمقراطية برأي **كانط** هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على فصل بين السلطات وقواعد القانون وحكومة تمثيلية.[2] حيث أن منظري المنظومة الليبرالية يؤمن بشرعية النظم الديمقراطية الأخر لأنها تمثل مجتمعها، فعلى الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاء، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة و تستحق الاحترام المعاملة الحسنة.[3]

ولقد قدم لنا عدد من الباحثين ومن بينهم "**جيمس لي ري ومايكل دويل وبروس راست**" عددا من التفسيرات في هذا المجال ومن أكثرها. انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية ، تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ.

تمثل المؤسساتية الاتجاه الثالث الليبرالية، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص سلوكيات الدولية،فبالرغم من أن النظام الدولي يتسم الفوضى،إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع تخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.[4]

الفرع الثالث: النظرية البنائية المفسرة الظاهرة النزاعات الدولية:

ساهمت النهاية السلمية للحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية، لان الواقعية والليبرالية، أخفقت في استباق هذا الحدث ، كما أنهما وجدت صعوبة كبيرة في

---

[1] إبراهيم أبو حزام،الحروب وتوازن القوى –دراسة شاملة لنظرية التوازن القوى علاقاتها الجدلية بالحرب والسلام–، (لبنان: منشورات الأهلية،1999) ، ص 29

[2]Devetak Richard, Sings of a new enhghtemement ?,Concepts of community and humanity other cold war ,(stephanielansan,Lawson,1967), P 167

[3] رشيد قويدر ، الليبرالية والسلام الديمقراطي ومسارات الأوهام، نقلا عن:
http://www.amin.org./look/amin/artical

[4] وولت ستفين،نظريات العلاقات الدولية عالم واحد متعددة، تر: عادل زقاع نقلا:
http://geocties.com/adelzegaghe /html

تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على من متغير الهوية والمصلحة خصوصا ما يتعلق الثورة التي أحدثها **ميخائيل غورباتشوف** في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك[1]، زيادة على ذلك وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له ضوابط التقليدية بمجرد تحليل الحدود و بروز القضايا إلى واجهة تجعل منها محور الاهتمام.[2]

فوفقا **لألكسندر ونت**، فإن البنائية وبغرض تقديم وفهم إدراك أكثر للسياسة الدولية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

1. الدول الوحدات الأساسية لتحليل.

2. البنى الأساسية للنظام قائمة على الدول مبينة بشكل (بذاتاني)

3.هويات والمصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هو موجود بشكل منعزل ضمن النظام.[3]

ومن جهة نظر بنائية فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، ورغم أن التحليل البنائي لا يستعد فنغير القوة، إلا أن البنائية تركز بالأساس على كيفية إنشاء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها في بعضها البعض،لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك وتنطلق من تصورات تنقد الاتجاهات النظرية العقلانية التي ثبت فشلها في أعقاب نهاية الحرب الباردة من خلال عدم قدرتها على تفسير نهاية هذه الحرب وبشكل سلمي ويتضح ذلك في العناصر التالية:

1- تستند الاتجاهات النظرية العقلانية الواقعية والليبرالية في تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية، وعلى خلاق ذلك تنطلق البنائية من عناصر غير مادية وبالتحديد على

[1] وولت ستفين ، نفس المرجع.

[2] عمار حجار،السياسة الأمنية تجاه جنوب المتوسط، (مذكرة ماجستير: في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2002) ،ص 45.

[3] عمار حجار، نفس المرجع، ص 40.

العنصر الهوية ،التي تعتبرها مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وكيفية التعامل مع الهويات ومع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسة.

وتستجيب لمتطلباتها ومؤسساتها ومع ذلك البنائية لا تنفي دور العوامل المادية، بل هي تحاول أن تربط بين الأبعاد المادية،التذاتانية في العلاقات الدولية.

حيث أوضح **وندت ألكسندر**:(إن المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة الأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم).

2- إن الاتجاه العقلاني يعتبر أن الواقع الاجتماعي بشيء معطى ،وبالتالي فإن المصالح الدول شيء معطى كذلك، في حين أن البنائيين يعتبرون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف مجموعة من الأفكار ، بناء فكري ، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في السياق زماني متصل، وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة، فإن النظام نفسه سيتغير معها كذلك لان النظام يتضمن تلك الأفكار.

3-ترتكز البنائية كإطار مفهوماتي على مفاهيم البنية ،الفاعل، الهوية ، المصالح ، المعايير ، وهو إطار مفهوماتي اجتماعي قائم على الأفكار وفي رأي **وندت** أن المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر لنا كيف يحدث الصراعات بين الدول تفسيرا كافيا ، وفي اعتقاده أن المسألة الحقيقية تكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهمها.[1]

فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون في وقواعد ومصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا الشكل في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.[2]

[1] عمار حجار، نفس المرجع،43

[2] وولت ستيفن ، مرجع سابق.

فالبنائية تتخلى عن بعض المفردات و التعابير مثال: الدولة وتوزن القوى ، الفوضى وغيرها، كما تتولى تحليل تأثير تلك الكلمات وتحليل مبادئ والقواعد والتطبيقات العلمية لها والدور الإنساني في صنع التركيبات الاجتماعية.[1]

فيرى البنائيون أن فشل النظريات التقليدية يرجع في جزءه الكبير إلى إهمالها لمتغير الهوية ،وترى أن هذا الإهمال انعكس على قدرة الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات ، خاصة الداخلية منها باعتبار أن أغلبها نزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية، إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة والاتجاه الذي يتخذون ضمن سلوكياتهم الدولية إما تنافسيا أو تعاونيا من جهة أخرى ، ويقول **وندت:** (إن الهويات والمصالح هي التي تنتج السياسة الدولية ، ليست من معطيات في الواقع لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها بشكل مختلف، أو سيكون ذلك من الصعب لأننا عملنا جميعا إلى إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك). كذلك نجد أن **ألكسندر وندت** ركز على عملية التفاعل التي تشكل بنية النظام فهو يقول : (إننا نبالغ في الافتراض إذا كنا نفكر بأن الدول لديها هويات ومصالح قائمة قبل التفاعل ، فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول)،إن مثل هذا الإدعاء أو ذلك الذي يقول: (إن الدول مثل الأفراد في وضع يفترض مسبقا أنها قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عملية تفاعلها.... وبدلا من ذلك فإن المساعدة الذاتية لا تظهر إلا من جراء التفاعل بين الدول).[2]

إضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي فواعل غير الدول بمثابة الفواعل غير الدول بمثابة الفواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف فيمتد تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها كما أن الدولة عند البنائيين يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها

[1]Wendt Alexander, op ,cit, p 394.

[2]Abdelkrim kibosh, op, cit, p 12.

تعمل من أجل بقائها ،إنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.[1]

ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة ، فالمصلحة لم تعد حسب البنائيين أنها تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل، باعتبارها معطى مسبق تمتلكه بنية النظام الدولي الفوضوي ، وإنما تتبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.[2]

ومنه نستخلص إن النزاع وفق التحليل البنائي ليس معطى مسبق أو نتيجة لفوضى النظام الدولي، إنما هو نتاج للتوجه ألتنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة وهي العوامل التي تري البنائية بأنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة.

بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والتي ينعكس في الخطابات السائدة في المجتمع و الميولات النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعية من خلال تعبئة الجماهير وإحياء الضغائن التاريخية من أجل تقرير أهدافها المصلحية.

المطلب الثاني: نظريات النزاع الدولي:

ظهرت نظريات تفسر النزاع الذي يولد بين أفراد وقد أختلف العديد من الباحثين في تحديد كيفية تولد هذا النزاع وأسبابه ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

الفرع الأول :نظرية الاحتياجات الأساسية:

تقر هذه النظرية أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها،ويحدث النزاع عندما لا يتمكنوا من إشباعها ،وأن هناك آخرين يعوقون إشباعها مثال :الحاجة إلى الطعام أو السكن أو الصحة أو أن تكون الحاجات مادية مثال: الحاجة إلى الحرية

[1] عمار حجار، المرجع السابق، ص46.

[2] عز الدين حمايدي،" دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، (مذكرة ماجستير: في العلاقات الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق العلوم السياسية ،2005)، ص 34

والانتماء،ووفقا لهذه النظرية فان النزاع يحدث عندما يشعر الفرد بأن أحد احتياجاته غير مشبعة ،ولكن الصعوبة عندما يتنازع الأفراد على نفس مصدر الإشباع مثال : النزاع العربي الإسرائيلي، حيث وجهة نظر كل طرف أن ذات الرقعة الأرضية هي التي تشبع حاجات الانتماء والهوية وإيجاد الحل ،هنا أمر بالغ الصعوبة ويتطلب قدرات إبداعية عالمية.[1]

ومن أهم رواد هذه النظرية هو **جون هالتونغ وجون بورترن**، حيث يقروا أنهم يفرقون بين الاحتياجات والمتطلبات ، حيث أقروا أن عدم إشباع الأولى يكون مصدر للنزاعات وليست الثانية.[2]

الفرع الثاني: نظرية النوع : "الجندر"

الافتراض الأساسي لهذه النظرية هو أن الحركة الإنسانية شهدت ظلما شديدا اتجاه النساء، حيث أن المرأة والرجل يختلفان من الناحية البيولوجية، وهو اختلاف طبيعي، ولكن اختلافهما من حيث النوع افترضته التركيبة الاجتماعية، والأخير هو الذي سيطرت عليه أفكار تفوق الرجل على المرأة تم تولجت قيم اجتماعية كرست هذه النفوذ، مما أدى إلى إقصاء المرأة من المجال العام وحصرها بالمجال الخاص، أدت هذه التفرقة إلى إضرار نفسية واجتماعية للرجال ونساء ، وأن عدم تفهم هذه الأمور سيؤدي إلى استمرار النزاع بسبب عدم إشباع حقوق المرأة الأساسية ، يتضح من ذلك أن دور و وضع المرأة ورجل يلعب دورا في مصادر النزاع وفعاليته.[3]

فحسب الباحثة **اليز فولدنيغ** فإن عملية السلام أحد النشاطات التقليدية للمرأة، كونها تكتسب هذه المهارات داخل الآسرة مثال :رؤساء الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، رواند، الصومال، السودان.

ومن أبرز من نادى بهذه النظرية هي: المنظمات غير الحكومية(NGO).

---

[1] زياد الصمادي،حل النزاعات وبرنامج دراسات العالم الدولي، (الأمم المتحدة : جامعة السلام ،2009) ، ص07

[2] سميرة ناصري، بناء الأمن والسلم الدولي، محاضرة القيت على طلبة ماستر2 دراسات أمنية وإستراتيجية، خنشلة: جامعة عباس لغرور،2019.

[3] زياد الصمادي، المرجع السابق، ص 08

الفرع الثالث: نظرية الحرمان النسبي:

تهدف النظرية إلى فهم أسباب ودوافع التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلى درجة الثورة، حيث يوضح مؤسس هذه النظرية **تيد جبر بان**"كل مجتمع لديه نوعين من الآليات التي تؤثر في الرضا والإحساس بالحرمان لدى الشعوب وهي التوقعات والتطلعات مثال:تعد الحرب أو التغيير الاجتماعي و السياسي ترتفع لدى المجتمعات التطلعات وتنخفض عندما يمر المجتمع بهزيمة أو كارثة طبيعية، وفي نفس الوقت فإن المجتمع لديه إمكانيات فعلية لتحقيق تلك التطلعات، ووفقا لهذه النظرية فإنه لا طالما أن مستوى الإمكانيات المتاحة لدى الأفراد يسمح لها بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة ، فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضا بدرجة لا يمكن معها حدوث تمرد جماعي أو ثورة.[1]

الفرع رابع: نظرية التعلم الاجتماعي:

تساعد هذه النظرية على أنهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع وكيفية التعامل معه من أجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية وحل النزاع، وهذه النظرية مبنية على انتقاد النظريات التي كانت سائدة والتي أسست لسلوك الإنساني على فكرة الرد العدواني عند حدوث النزاع،فعندما يطرأ أمرا يؤدي إلى إثارة الخوف لدى الإنسان، فإنه يشعر الانزعاج والتوتر، ويستبدل الإحساس بالخوف إلى إحساس بالأمان ، ويكون اختيار هذه السلوك مبني على التربية والتعليم الاجتماعي اللذين يوفران للإنسان مجموعة من السلوكيات التي يستخدم أحدهما لدرء الخوف و الانزعاج.[2]

[1] زينب وحيد دحام،الوسائل البديلة من القضاء لحل النزاعات، (أربيل: جامعة السودان،2102)، ص22

[2] زياد الصمادي ، مرجع السابق. ص ص11_12.

الفرع الخامس: نظرية الإحباط العدواني:

إن الافتراض الأساسي لنظرية الإحباط العدوان،هو أن كل عيون سواء بين الأفراد أو الدولّ، تعود أسبابه إلى الإحباط الناتج عن تحقيق هدف معين.[1]

ويعرف **جون دولار** الإحباط على أنه :

"اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هذا هدف يسعى إليه الفرد".[2]

كما يعرف على أنه :

"حالة انفعالية تظهر حينما تعيق إشباع رغبة حاجة أو توقع".[3]

ويشرح **جوندولار** العلاقة بين العدوان والإحباط فيقول أنه:" عندما يكون هناك عائق بين الفرد ورغباته قبل ذلك فان الفرد يحاول أن يهتم بأكبر قدر من طاقته،فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح ،فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري".

يعتبر **دولار** أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان ،لأن الحرمان لا يؤدي إلى العدوان.[4]وهو يتفق في ذلك مع **بركوريتز** الذي يرى أن الإدراك الفرد أو جماعة يخلق عصب شديدا ، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية ،فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية ،أن هناك تفاوت غير مقبول بين ما هو أن يكون لها وبين ما هو قائم.[5]

وللإحباط المصادر يمكن تحديدها ضمن 3 فئات وهي : العوائق والنقائص والصراعات، فالأولى تشمل الظروف والأفراد الآخرين المعايير الاجتماعية ، أما النقائص

عن الموقع :نقلاhttp://cain.uslt.uk.conflict/cummingham.html

[2]داورتي جيمس بالستغراف روبرت،مرجع سابق ،ص 107 .

[3]النظريات التي تفسر العدوان نقلا من: http://www.Mogatel.com/Openshare/beloth/Mnsfia/doc.cv.html

[4] دوراتي جيمس بالستغراف روبرت ، مرجع سابق ص 207-208 .

[5] ناصيف يوسف، مرجع سابق، ص 310

فتتمثل في عناصر كالجفاف ونقص المصادر الطبيعية ونقائص الشخص نفسه، في حين تنشأ الصراعات عندما تنشط عدة دوافع لدى الإنسان في وقت واحد.[1]

حيث شرح الأستاذ **أسعد النمر** محاولة منه لشرح مصادر الإحباط،أن الدول التي ترتفع فيها نسبة البطالة وهي* عامل الاقتصادي* وتنعدم فيها الديمقراطية *عامل سياسي *ينزع أفرادها إلى ممارسة العنف وعلى عكس ذلك تسمح الديمقراطية التي تفرض أشكال الحوار والانفتاح الإعلامي للأفراد بتصريف العدوانية بوسائل مقبولة اجتماعيا مقللة بذلك من شدة الاستجابة العنيفة.[2]

ومنها السلوك العدواني ،كرد فعل إلا أن السلوكيات أو الدراسات الحديثة تؤكد على أن التربية الاجتماعية في مقدورها أن توفر للإفراد سلوكيات سلمية غير عدوانية، تؤدي إلى إحلال الطمأنينة بدل الخوف.[3]

وتبعا لأصحاب هذا الاتجاه على رأسهم **باندورا** فإن الإنسان ينخرط في السلوك العدواني تجاه الآخرين لعدة أسباب هي :

1.أنه اكتسب العدوانية من خلال خبراته السابقة.

2.أنه أستقبل أو توقع أشكلا عديدة من الإثبات للقيام بهذا السلوك.

3.أنه يتم حريضه بشكل مباشر، للقيام بسلوك العدواني نتيجة للعديد من الأسباب الاجتماعية أو البيئة الخاصة.[4]

حيث أنه في **إشبليا** عام1986 اجتمع عدد من علماء النفس اختصاصيون في علم الأعصاب وعلم الجنيات و الانثربولوجيات وعلماء السياسة في محاولة منهم لاكتشاف مصادر العدوان الإنساني، وكان الجدال في بيان **اشبيليا** يدور حول إذا كانت الجذور

---

[1] أسماء رشيد جميل،مرجع السابق، ص 105

[2] منتدى الثلاثاء يناقش اتجاهات العنف في المجتمع : http://www.orge.com/news.phs?id=2891

[3] خليل جواد، السلوك العدوان والتعلم الاجتماعية، تصفح اليوم:2010/5/21 على الموقع التالي:
http://www.trrboa.net/participation. P56

[4] خليل جواد نفس المرجع.

الصراع الإنساني توجد داخل الطبيعة أو في التنشئة البيئة، فكانت نتيجة التي خرج بها البيان أنه لا يوجد أساس علمي الاعتبار أن الناس فطرياتهم حيوانية عدوانية، ترتبط حتميا بالحرب على القاعدة الطبيعية البيولوجية ،فالنزاع أو الحرب هي نتيجة للتكييف والتنشئة الاجتماعية ، فهذه الأخيرة في بيئة تتسم بالعنف تؤثر على الأفراد وهي سلوك معادي للمجتمع.[1]

الفرع السادس :نظرية نضج النزاعات الدولية:

يفترض **زارتمان** أنه من خلال مرحلة معينة للنزاع تظهر الأطراف المحاربة استعدادها لتجاور بشأن مقترحات التسوية.

كون إدراكها بأن أي بديل عن التفاوض يؤدي إلى الكارثة لا يوجد في الأفق علامة الحسم الفكري، وهذا ما يفهم ويسمى **بالنضج**،وهو إدراك الأطراف أنهم يعيشون مأزقا صعبا إذ يسمى هذا عند **هنري كيسنجر بالمأزق**، هو أحد الشروط الأساسية لنجاح التسوية والوصول إلى حلول سلمية عن طريق مرحلة النضج مثال: ما حدث في كوسوفو ورواندا،وحرب الخليج وصواريخ.[2]

[1]Cunningham Wilhama G, theoretical framework for conflict resolution

[2] عبد الله بن عربية ،النزاع المثلث،(جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011)، ص 85.

خلاصة الفصل:

إن ظاهرة المنظمات غير الحكومية، أصبحت حقيقة في المجتمع الدولي المعاصر، و أن لهذه الظاهرة جذور قديمة، رغم أن الاعتراف الدولي بها كان في ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 في المادة 71 منه.

فالمنظمات الدولية غير الحكومية ،انتشرت منذ القدم حيث كانت تسمى فيما سبق بالجمعيات والمؤسسات وغيرها من المصطلحات التي تفيد التعبير عنها، والتي يكون هدفها تطوعي، وقد تطورت هذه المنظمات بعد الحرب العالمية الثانية، أيبعد ميلاد الأمم المتحدة التي كرست الوجود الفعلي لهذه المنظمات ،و من أهم العوامل التي ساعدت هذه المنظمات على التطور هو تعدد الميادين التي تنشط فيها، الأمر الذي أدى إلى تزايد هذه المنظمات، وأصبحت نشاطاتها ذات فعالية، حتى أن الأفراد أصبحوا يلجئون لهذا النوع من المنظمات من أجل استرجاع حقوقهم، وبالتالي حلت هذه المنظمات محل الدولة التي تكون في بعض الأحيان عاجزة عن تحقيق مصالح الأفراد.

ونظرا لتعدد هذه المنظمات كما سبق الذكر، فإنه لا يوجد إجماع حول تعريف لها،حيث تتعدد التعاريف المقدمة لهذه المنظمات، من فقيه لآخر، كما أن للمنظمات غير الحكومية مجموعة من الخصائص التي جعلتها تتميز عن المنظمات الدولية الأخرى، و تمثلت هذه الأخيرة في أنها طوعية، لديها هيكل تنظيمي يبين لنا كيفية سيرها، غياب الصفة الحكومية، اكتساب الصفة الدولية و أنها غير ربحية و عامة، و تأخذ هذه المنظمات أشكال عديدة تجعلها تختلف عن المنظمات الأخرى، كشكل الشبكية و شكل الاتحاد والأخير شكل الجمعية.

فحين نجد موضوع النزاعات الدولية من أهم المواضيع الهامة في الدراسات السياسية، حيث ما يلاحظ على هذا الموضوع، هو موضوع واسع جدا، لا درجة الخلط بينه و بين مفاهيم ذات صلة، هذا ما دفعنا إلى الفصل بينه و بين هذه المفاهيم، حيث يعرف النزاع بأنه سمة او غريزة طبيعية في حياة البشر، أما فيما يخص المفاهيم المتشابهة معه، نجد:

التوتر، الحرب، الأزمة، كما انه من اجل قيام نزاع لابد من توافر مجموعة من الشروط المتمثلة في: أن يكون النزاع بين شخصين من أشخاص القانون الدولي، وأن يكون النزاع قابلا للتسوية وفقا لقواعد التسوية إلى غير ذلك من الشروط ، كما أن النزاع أركان يقوم عليها وهي: الأفراد، و الدولية و المنازعات، فالنزاع الدولي له أصناف عديدة تختلف باختلاف طبيعته و خطورته و عدد الأطراف المشاركة فيه، فحين هناك العكس من يصنف النزاعات إلى نزاع عنيف و سلمي و مسلح لعدم الاتفاق و الإجماع هو تصنيفه.

لنصل في الأخير إلى أهم النظريات المفسرة للنزاعات الدولية، حيث تم تقسمها إلى نظريات العلاقات الدولية و نظريات النزاع الدولي، حيث تمثلت الأولى في النظرية الواقعية بشقيها ثم النظرية الليبرالية المرتكزة على الجانب المؤسساتي للمنظمات غير الحكومية و أخيرا النظرية البنائية التي ركزت هي الأخرى على المصلحة و الهوية، فحين تمثلت نظريات النزاع الدولي في نظرية الاحتياجات الأساسية التي تقر بان جميع البشر لديهم احتياجات لابد من تلبيتها، في حالة عجز الدولة عن ذلك، ثم نظرية الحرمان النسبي التي تقر أنه من أجل فهم سلوكيات الأفراد التي تزرع بينهم إلى دخول في نزاع إلى جانب هذين النظريتين نجد نظرية النوع، نظرية التعلم الاجتماعي، نظرية نضج النزاعات الدولية.

الفصل الثاني:

تدخل المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الدولية

منذ عام 1976 اندلعت في القارة الأفريقية أكثر من 310 حربا و كانت الأغلبية العظمى من تلك الحروب داخل الدول ذاتها.

و في عام 1996 وحدها اشتركت 14 دولة افريقية من أصل 53 يشكلون القارة بنزاعات مسلحة، حصدت الآلاف من الضحايا و عشرات الألوف من الجرحى و أكثر من 8 ملايين شخص لاجئ و مهجر و أناس بلا مأوى.

و تعتبر إفريقيا هي قارة كبيرة و متنوعة من حيث المصادر و الموارد والتاريخ و الجغرافيا، و تختلف الدول الأفريقية بين بعضها من حيث مراحل تطورها الاقتصادي و سياستها العامة و تفاعلاتها الداخلية و الدولية، و تعكس أسباب و مصادر النزاعات في إفريقياهذا التنوع و التعقيد، حيث ترتبطت هذه الأسباب و المصادر بعدد كبير من المسائل المشتركة من بينها الميراث التاريخي التي تشهد إفريقيا،و تمثل ذلك في تقسيم الدول الاستعمارية الإفريقيةإلى ممالك و دول ،و كذلك قسمت الأراضي و المجتمعات بطريقة استبدادية.

حيث أنه بعد استقلال معظم دول إفريقيا من الاستعمار رثت حدود مصطنعة التي وضعها الاستعمار، و كذلك ورثت الأنظمة القانونية و المؤسساتية الاستعمارية.

حيث كان من مهمات تلك الدول الإفريقية هو بناء دولة الأمن، و غالبا ما ترافق مع حجة بناء الوحدة الوطنية، و تركيز على بناء القوى السياسية و الاقتصادية بيد واحدة،و هذا ما ينتجه من القمع و التعطيل في السياسة العامة و الاحتكار السياسي غالبا ما أدى إلى الفساد و المحسوبية.

حيث نلاحظ أن مختلف النزاعات الإفريقية كانت نتيجة الموارد الطبيعية التي تزدهر بها، و كذلك موقعها الجيوستراتيجي، و أنها غنية بثروات الطبيعة كاليورانيوم و الذهب و الفضة، هذا ما أدى بالعديد من الدول إلى محاولة استغلال هذه الدول بما يخدم مصالحها

ومحاولة السيطرة عليها ،كل هذا أدى بتدخل العديد من المنظمات كالمنظمات غير الحكومية من أجل حل النزاعات بين الدول الإفريقية ،وهذا ما سيتم التعرض إليه في هذا الفصل وتفصيل فيه بدقة .

حيث أنه سيتم التساؤل في هذا الفصل التطبيقي لموضوع دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الإفريقية،و من بين أهم النقاط التي سوف يتم التطرق إليها هي في المبحث الأول :نذكر مستويات عمل المنظمات غير الحكومية و دورها في حل النزاعات مثلا نذكر مستوى الأمن السياسي مقابل نزاع تدخل فيه منظمة غير حكومية أمينة سياسية بغية الحل ، بعده في المبحث الثاني التعرف على الأدوات التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية من أجل الوصول حل النزاعات و المتمثلة في : تمويل عمليات التدخل و الوساطة و الرقابة و أخيرا التحسيس، و أخيرا المبحث الثالث و الأخير هو الوصول إلى دراسة تقييمية للدور و عمل هذه المنظمات غير الحكومية و تتمثل هذه الدراسة في معيقات التي تؤدي إلى إعاقة عمل و دور هذه المنظمات و تتمثل هذه المعيقات في الشرعية المنظماتية و الموارد المادية و البشرية و خصوصية بيئة العمل.

المبحث الأول: مستويات عمل المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الدولية:

شهدت الساحة الدولية، طوال عقود تزايدا مضطردا في عدد المنظمات غير الحكومية و أنشطتها، وتصتبغت تلك الأنشطة غالبا بطابع اجتماعي، اقتصادي، و توعوي، لكن الأحداث الأخيرة و التي شاهدتها هذه الساحة الدولية سلطت الأضواء أكثر على الجوانب السياسية و الأمنية لدور المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان، و في الواقع يصعب وضع حدود فاصلة بين ماهو إنساني و ماهو إغاثي، و بين ما يمكن أن يعد دورا سياسيا أو أمنيا .

لكن البحث في هذه المسألة يبقى في حدود منطقة رمادية لا تخلو من الغموض واللبس، خاصة أن المعلومات في هذا المجال شحيحة جدا ومعدومة في أحيان كثيرة، نظرا لحساسية المسالة وطبيعتها.

إن الإشارة إلى الدور السياسي الأمني للمنظمات غير الحكومية، تأتي من أوساط متباينة منها ماهو ذو مصداقية و حيادية علمية، و ليس فقط من أطراف ذات دوافع سياسية، و من ذلك نجد أن المنظمات غير الحكومية لها العديد من الأبعاد و لا يمكن فصل بعد عن بعد آخر،لأن كل بعد يكمل الآخر من التوصل إلى تسوية و الحل بشأن النزاع الموجود و تتمثل هذه المستويات في المستوى الأمني السياسي و الحقوقي الاجتماعي و الاقتصادي، حيث سيتم التطرق إلى كل بعد على حد في مطالب.

المطلب الأول: المستوى الأمني و السياسي

الفرع الأول : المستوى الأمني للمنظمات غير الحكومة:

مع نهاية الحرب الباردة (1989-1991)، اعتبر البعض أن نهاية الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية و الاشتراكية، قد تشكل نقطة انعطاف فارقة في السياسات الدولية، و تفاءل الكثيرون بأن الوضع الجديد قد يؤدي إلى نشوء قيم مجتمعية جديدة تسهم في تحقيق التعاون الدولي بين الأفراد و المجتمعات و الدول ،و قد ساء هذا الاعتقاد بشكل أكبر مع بروز تيارات متفائلة بشأن إقامة مجتمع عالمي يسوده السلام و الأمن الدوليين، لكن و في المقابل هذا اعتقد آخرون أن الواقعية ستظل أسلم أطر التحليل المتعلقة بمفهوم الأمن الدولي و تحدياته، خاصة مع الاستجابات و التعديلات التي قدمتها الواقعية الجديدة.[1]

حيث أعطت النظرية الجديدة للواقع الأمني حافز لمفهوم الأمن الإنساني بكونه عمق أهمية التوسع في مدركات الأمن، بحيث تم الانتقال من أمن الدول إلى أمن الفرد، أي من مفاهيم الأمن تقليدية الذي ينحصر فقط في الميدان العسكري إلى الأمن الإنساني، الذي يشمل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، حتى الثقافية و يتأثر بها، و الذي يجسد أمن الإنسان من حيث كونه كائنا حيا يسعى إلى ضمان سلامته، و تحقيق رفاهية و حاجاته المتزايدة، و الحفاظ على كرامته حيث.

أصبح هذا المفهوم بعدا قياسيا للأمن الدولي فتنامت النقاشات حول ضمانات حقوق الإنسان، و ضرورة حماية الفرد حتى ضد دولته، كمسؤولية الجميع القوى الفاعلة على الساحة الدولية ، حتى يكتسب إشراك المنظمات غير الحكومية إلىجانب الدولة أهميته البالغة

[1] عبد الناصر جندلي "التنظيم في الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009/2008)، ص ص 6-7

في إنجاح مساعي تفعيل الأمن الإنساني و استدامة مضامينه، بالنظر إلى تقاطع دورها ضمن التفاعلات السياسية الأمنية و الوطنية و الإقليمية و الدولية.[1]

هذاالمفهوم الجديد أسس العلاقة بين الأمن الإنساني و التدخل الإنساني، حيث يشكل الفرد العنصر الأساسي في استيعاب مفهوم الأمن الإنساني و تحليله، فأمن الدول، على أهميته و تبعا لهذا الفهم، ليس وحده الكفيل بتحقيق أمن الأفراد، ففي بعض الحالات تفقد الدولة مبررات وجودها، و تتحول ضد أمن مواطنيها ،و بالتالي ركز مفهوم الأمن الإنساني ضمن ما يندرج في إطار ما يعرف بالخير العالمي على محورين لدور المجتمع المدني الدولي في الحالة التي تكون فيها الدولة غير قادرة على الاضطلاع بمهامها الأساسية و المناسبة.

الأولى: هي مسؤولية حماية المدنيين في بلد معيين كمسؤولية أخلاقية تجاه رفاهية الأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك .

الثانيا: مسؤولية الدولة في حماية الناس من التخلف و توفير متطلبات التمكين أي أن الاستغلال السياسي و الأمني تباعا، لم يعد بهذا المعنى من اختصاصات الدول في ذاتها، بل تداخل فيه و معه عناصر أخرى، و هذا ما يشير بالمعنى الواسع للمسائل السياسية و الأمنية فيما تتعلق بالمنظمات غير الحكومية و دورها السياسي و الأمني.[2]

تتجلى أهمية الأمن على المستوى التطبيقي من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا و خارجيا، و انعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية، استنادا إلىمقوماتها و إمكاناتها الداخلية و ارتباطا بموقعها في النظام الدولي، لكن و رغم هذه الأهمية على المستويين الأكاديمي و التطبيقي ظل مفهوم الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي.[3]

---

[1] ادري صفية، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني" ،(رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2001)، ص 35.

[2] أحمد علم وائل، مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولي، (القاهرة: دار النهضة للنشر، 2001)، ص 35

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 18

في هذه الحالة و بشكل خاص عندما ترتبط مشروعات الإغاثة و إعادة الأعمار و التنمية بالأجندات السياسية و الأمنية و العسكرية، بالإضافة إلى ذلك فقد فرض ظهور العديد من الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة التي تعمل في أماكن الأعمال الإنسانية و النزاعاتفرض التحديات إضافية على الوكالات الإنسانية، حيث ترى عدة شركات تجارية أن توفير الحماية و الخدمات الأمنية للحكومات و المنظمات غير الحكومية مجالا لنمو الأعمال، و لكن استخدام شركات الأمن الخاصة يطرح أسئلة أخلاقية و عملية صعبة بالنسبة للمنظمات الإنسانية، نتيجة لكيفية تأثير ذلك على صورة المنظمة و الوكالات بشكل عام.[1]

الأول : عملية بناء المؤسسات:

حيث نجد أن المستوى الأمني السياسي للمنظمات غير الحكومية ، يقوم على بناء صرح مؤسساتي فيعتبر بناء المؤسسات السياسية من العمليات المهمة و التي تولى لها الأولوية في مرحلة بناء السلام، حيث أن نهاية النزاع تسفر عن انهيار مجمل مؤسسات الدولة و لإعادة بنائها و تفعيلها.

حيث نجد أن المستوى الأمني أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار و الأمان داخل المجتمع فدونه آو نسبية تحقيقه تحول دول انخراط المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام في باقي المجالات نتيجة لصعوبة تحقيق ذلك ،وفي ظل تردي الأوضاع الأمنية، و تباين المساهمات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من عمليات المصالحة الوطنية بين مختلف أفراد المجتمع إلى تعزيز المرحلة الانتقالية بالاتجاه نحو الدولة الديمقراطية قوامها الديمقراطية و حقوق الإنسان.

[1] بيكلي شون، دليل التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية، المفوضية الأوروبية: الإدارة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، 2008، ص 1.

ثانيا : عملية المصلحة الوطنية:

و تعتبر عمليات المصالحة الوطنية من أولى العمليات التي تطبق في بيئة ما بعد النزاع ،لا سيما إذا تعلق الآمر بالنزاعات ذات الطابع الإثني، و بذلك تعتبر عملية التوفيق بين الأطراف التي كانت متنازعة و تعزيز قيم التسامح و المحبة على ضرورة ملحة من أجل إرساء الأمن و القضاء على الأحقاد و الضغينة التي قد يكسبها بعض الأفراد بالرغم من انتهاء النزاع، و هو من صميم مهام منظمة **الإغاثة للكنيسة النرويجية** "**NCA**" و التي ساهمت مساعي إنهاء العنف و تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الأفراد في دولة مالي، التي تواجدت بها منذ سنة 1984.[1]

كما تجدر الإشارة إلى مساهمة منظمات أخرى في تحقيق المصالحة و بعث قيم التسامح بين الأطراف المختلفة في الدين و العرق و اللغة و هذا ما جسدته منظمة "**WorldVision**"التي نفذت مشاريع عديدة تعاملت مع تعزيز السلام من خلال إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية و قادتها، مثال: تواجدت هذه المنظمة في كوسوفو منذ 2000 و أسست "**مجلس السلام و التسامح CPT**" و الذي تألف من 19 متطوع يمثلون الأرثوذوكسي، الكاثوليك، و المسلمين و قد يهدف هذا المجلس إلى بناء قيم الثقة و الأمن، و إقامة روابط التواصل بين المجموعات المختلفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي.[2]

تعتبر غانا من بين الدول التي لعبت فيهاالمنظمات غير الحكومية دورا بارزا في عمليات المصالحة الوطنية، حيث أنه بمجرد عزم الحكومة المنتخبة ديمقراطيا سنة 2001 تعزيز المصالحة الوطنية، و عقب هذا الإعلان بدأت منظمات المجتمع المدني في التشاور داخليا لتحديد ملامح الدور الذي يمكن أن يقوم به المنظمات غير الحكومية في غانا.

---

[1]Philippe Ryhman, La qestion Humanitaire Histoire, Problemtaique, Acteurs et En jeux de l'Aide Humanitaire Internationale, p 95

[2]Sinora Flora, "The role NGO impost conflict Reconstruction : A Arrlmership with the united nations",(Master, Sthesis, Walester, University, Geneva, July, 2005), p 62.

قد أدرك مركز غانا للتنمية الديمقراطيةبضرورة تحويل الأجندة السياسية التي أعلنت عنها الحكومة إلى أجندة وطنية يشترك فيها الشعب ويكون له صوت فيها، كما لم يقتنع المركز بأن الحكومة لديها الدراية الكافية بالمزايا والعيوب المتعلقة بالعديد من آليات العدالة الانتقالية، ورأى أنها يمكن أن تستفيد من المعلومات والتوعية التي تستطيع "المنظمات غير الحكومية" تقديمها.

وقد أجرى المركز مشاورات أولية على المستوى الشعبي ومعالم مجتمع المدني التي تمخضت عن تشكيل ائتلاف المجتمع المدني للمصالحة الوطنية الذي ضم مايقرب 25 منظمة غير حكومية وهيئة دستورية، وتولى مهام تنسيق شؤون الائتلاف[1].

وبذلك لعب هذاالائتلاف دورا حيويا في وضع الإطار النظري للعدالة الانتقالية من خلال فسح المجال للمشاورات الشعبية، والمجال الإعلامي، كما أجرى الائتلاف بحوثا تجريبية ومقارنة، وعقد مؤتمرات دولية على مدى يومين حول العدالة الانتقالية، الذي تمخض عنه صياغة إعلان من 12 نقطة يبين الكيفية التي ينبغي أن تتعامل بها الحكومة مع قضية المصالحة الوطنية.

ثالثا : عملية تعزيز الديمقراطية:

ومن جهة أخرى، تعتبر عملية تعزيز الديمقراطية من أهم العمليات التيُ تعني "المنظمات غير الحكوميةبتحقيقها في هذه المرحلة، وتعتبر مساهمة مركز الموارد في **برايزرن في كوسوفو** خير مثال على ذلك، حيث نّفذ هذا المركز الذي هو عبارة عن منظمة غير حكومية محلية في كوسوفو سنة 2002 وبالتعاون مع ثمانية منظمات أخرى مشروع أطلق عليه "**رصد عمل المنتخبين الرسميين لضمان الشفافية والمساءلة على الناخبين**"، وقد تجلى الهدف الرئيسي في تعزيزالديمقراطية والذي تم تنفيذه من خلال عدد من الأنشطة من بينها : مراقبة اجتماعات الجمعية البلدية، بالإضافة إلى كذلك عمل الإدارات والمديريات

[1]SinoraFlorea, IbID, p 62

البلدية، وكذلك توفير المعلومات للمسؤولين المنتخبين حوللقضايا ذات الاهتمام بنيةالمجتمع المحلي، وتنظيم مناقشات عامة مع المسؤولين المنتخبين والتحقق من أن الاجتماعات التي تم الإعلان عنها قد حضرها عدد كاف من المواطنين.[1]

ومن الإسهامات في هذا المجال نجد مبادرة "**المؤسسة الأهلية الأيرلندا الشمالية**" التي ساهمت في مرحلة بناء السلام في ايرلندا الشمالية

الفرع الثاني :المستوى السياسي للمنظمات غير الحكومية:

يشكل كل من التمكين وبناء القدرات أحد الأهداف التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقها، جراء انخراطها في عمليات بناء السلام ، ويأتي ذلك في إطار استراتيجياتها التي تركز على الفرد بوصفه المستهدف والفاعل في هذه العمليات من اجل إرساء دولة مؤسسات تحكمها إطارات كفؤة وفاعلة، و تنشط الكثير من المنظمات غير الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والعمل من اجل تمكينها في المجال السياسي ومختلف المجالات الأخرى لإقرار المساواة الجندرية داخل المجتمع.

أولا : التمكين:

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا أسفر العمل الدؤوب للعديد من المنظمات غير الحكومية المنادية بالتمكين السياسي للمرأة عن إقرار دستور 20 جانفي 2002، و الذي منع أي تمييز على أساس الجنس وأقر المساواة بين المرأة والرجل عبر تطوير التمثيل السياسي للمرأة وتواجدها في المصالح الإدارية[2]، كما قامت إحدى اللاجئات في

[1] لجان تقصي الحقائق و المنظمات غبر الحكومية: العلاقات الإنسانية مبادئ/ قرائي/ التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2004، ص 15.

[2] Jeanne Dembenzet et autres, la place et le role des femmes dans la socité congolaise1960-2010 Bilan et Prospecties ,(Paris: L'harmattan, 2011),P54.

كمبوديا بتأسيس**منظمة نساء من اجل الازدهار (WFP)**، والتي تهدف من خلالها إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.[1]

أما على مستوى الدعم المعنوي والنفسي للمرأة، فقد مثل هذا المجال موضوع تدخل منظمات أخرى ففي تيمور الشرقية قدمت منظمة**FOKUPERS**خدمات المساعدة القانونية للضحايا من النساء ونشر الوعي بينهن بخصوص العنف الأسري والحقوق القانونية للمرأة، كما تم تعميم منشورات تضم معلومات المنظمة حول مقدمي الخدمات والمؤسسات الدينية والجهات الحكومية بغية الاسترشاد بها عند الحاجة.[2]

ولا يختلف الأمر في **طاكيجستان**أين قامت اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصيلة وهي منظمة محلية غير حكومية بإدارة مراكز الدفاع القانونية عن المرأة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية من خلال شبكة مراكز متوفرة لإدارة الأزمات، توفير الملاجئ الآمنة، وخدمات الرعاية الصحية.

وفي رواندا تمكنت مجموعة مظلة المنظمات غير الحكومية "**profemmes/tweseHamwe**" من خلال استخدام القوة والنفوذ الكبير الذي تتمتع به أكثر من 40 هيئة مع وزارة تنمية الجندر المساواة بين الجنسين والمرأة ومنبر ملتقى البرلمانيات من تشكيل حلف قوي مكنهم من الاستفادة من المزايا المتوفرة في كل قطاع.

وتضمن شراكتهم وصول أصوات المرأة إلى المستوى الوطني وإعداد تطوير سياسات جديدة للتعامل مع اهتمامات المرأة، ومن ثم استخدام هذه السياسات من قبل منظمات غير الحكومية النسائية في أعمالها.

---

[1] Richard Bowd and Annie Barbara Kwanha," Understanding Africa's contemorary conflicts: Origins, Challenges and Peacebuiliding" Institute for security studies, 2010, p243. www.issafrica.org/uploads/Mono173

[2] شيلبيكواست، النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوة المسلحة، 2008، ص 70.

وقد تعاملت مع قضايا تتراوح ما بين الصفات الاجتماعية والعدل إلى الصفحة وضع واتخاذ القرارات وتعليم المرأة.[1]

ثانيا :بناء القدرات:

إن إدراك الحاجة إلى بناء القدرات بشكل مكثف وواسع، أدى إلى ظهور عدد من المنظمات غير الحكومية ذات برامج مكرسة و مخصصة لبناء المهارات والتدريب و التشبيك وكانت منظمة(**WICCE**) المنظمة النسائية الدولية للتبادل الثقافي في أوغندا القوة الرئيسية للمرأة في هذا المجال، حيث تأسست هذه المنظمة في السبعينات كمركز رئيس للموارد من اجل جمع وتوزيع المعلومات المتعلقة بحقوق وتنمية المرأة.

ولعبت دورا مهما وحيويتها في إنشاء شبكة إقليمية في إفريقيا وجلب صوت المرأة الإفريقيةإلى الساحة العالمية.

ففي أفغانستان، قادت شبكة المرأة الأفغانية المكونة من 72 منظمة غير حكومية و 3000 عضوا الجهود الخاصة بإعطاء صوت للمرأة في عملية صنع واتخاذ للقرارات، ومساعدة جهود الأعضاء في دعم المرأة الأفغانية وتعزيز حقوق المرأة و الطفل و بناء القدرات بين المنظمات المحلية من خلال التدريب وحشد و تحريك النساء من اجل التصويت.

كما كرست من منظمة التعاون مع المرأة الإفريقية التي تتخذ من جنيف مقرا لها(**FAS**)عملها من اجل تشبيك المنظمات غير الحكومية النسائية وتوفير التدريب حول السلام وحل النزاعات والصراعات وتعزيز صوت النساء على المستوى الدولي ،وقد كانت منظمة(**FAS**) فعالة جدافي تأسيس شبكة السلام النسائية لاتحاد الدول فهو ما توفي غرب

[1]Max stephenson and Laura Zanotti, Peacebuilding through community Based NGOsparadox and possibilities,(UAS : Virginia Kumarian Press, 2012),P22

افر يقيا وهو تحالف المنظمات غير و المؤسسات النسائية في ليبيريا وغينيا، وشكل قوة مهمة السلام في هذه المنطقة الإقليمية.[1]

بالإضافة إلى ذلك نقد الاتحاد الإنجيلي بسيراليون عام 1999 برنامج لإدارة الصراع و بناء السلام بهدف تشجيع السلام بين المقاتلين والمدنيين في المجتمعات المحلية، وقد اختار الاتحاد ناشري للسلام من بين قادة المجتمع المحلي كالزعماء الدينيين، قيادات نسائية وقيادات شبابية الذين تلقوا تدريبا على بناء السلام وحل النزاع، وفي نهاية ورشة العمل قاموا بوضع خطة عمل لنشر السلام في مجتمعاتهم المحلية من خلال شن حملات تنادي بالحاجة إلى السلام وإقامة ورشة عمل تقدم التدريب لأصحاب المصالح في المجتمع.

كما تقدم الأغاني بمجموعة من الأعمال وخدمات المشورة للمواطنين و القادة والمحاربين السابقين في المجتمع.[2]

المطلب الثاني: المستوى الحقوقي الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية:

لقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا فعالا في مختلف الدول الإفريقية بجميع مستوياتها سواء الأمني السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الحقوقي، حيث تهدف هذه المنظمات إلى تقديم المساعدات المادية والمعنوية للدول المتضررة من النزاع، وخاصة في المستوى الاجتماعي الحقوقي، ومن بين المنظمات غير الحكومية التي كان لها دورا هاما في حل النزاع في إفريقيا نجد منظمة أطباء بلا حدود في النزاع في ورندا من خلال مبدأ التدخل الإنساني.

---

[1] "المشاركة المتساوية للمرأة في منع الصراعات إدارة وحل الصراعات وبناء السلام ما بعد مرحلة الصراعات"، (نيويورك: مفوضية وضع المرأة، سبتمبر، 2004، نقلا عن:
https://www.un.org/womenvath/daw/csw/csw48/ac-wp-awv.pdf

[2] ريتشيل بلاكمان، "بناء السلام في مجتمعاتنا، مؤسسة تيرقند للتنمية"، 2003، ص 49، نقلا عن :
https://66.230.194.162/arabic/roots4aravbic.pdf

تكتسي الصراعات في إفريقيا طابعا خاصا حيث نجد أن معظم الصراعات في أفريقيا هي صراعات داخلية مرتبطة بطبيعة التركيبة السوسيولوجية و الاثنية في داخلها ،و كذا عدم تجانس الحدود الموروثة من الاستعمار الذي خلف كيانات غير متوازنة، حيث طفت إلى الواجهة بعد نهاية الحرب الباردة، أي بعد زوال الدعم للحكومات القائمة في الدول الإفريقية، كما أن هناك تقاطع المصالح في إفريقيا سواء من طرف القوى الكبرى أو القوى الإقليمية.

تعتبر رواند دولة صغيرة المساحة إلا أنهاتشهد كثافة سكانية عالية، تعتمد في اقتصادها على الزراعة كأكبر قطاع في الاقتصاد، تزخر بقدر من الموارد الأولية لكنها للأسف غير مستغلة.

تتكون رواندا من ثلاث أجناس **(هوتر، توتسي، توا)** كانت العلاقة فيما بينهم قبل مجيء الاستعمار مستقرة، إلا أنه بعد الاستعمار توترت العلاقات فيما بينهم بسبب تمييز هذا الأخير عنصر **التوتسي** على **الهوتر**.

اعتمد الألمان و بعده البلجيك في تنفيذ سياساتهم في رواندا على نظام الحكم الغير المباشر، و كان معنى ذلك استمرار هيكل السلطة السياسية التقليدية الذي يسيطر عليه التوتسي بقيادة الملك "**موامي**" و ذلك استنادا على أساطير تجعلهم ملوكا على **الهوتر** و **التوا**، و قد ساهمت السياسات الاستعمارية و خاصة البلجيكية في توسيع و تعزيز سيطرتهم أكثر حتىالحرب العالمية الثانية من خلال العديد من الإجراءات و الممارسات ،و لم يكن ذلك حبا في **التوتسي** و إنما لكونهم أقلية و من ثم يسهل التحكم فيها، و كذلك لظنهم أنهم أكثر ذكاء.

عانت رواندا بعد الاستقلال من مشكلة عدم بناء الدولة ،التي تعني أن يكون الولاء الأسمى متجها إليها، حيث تتفاعل على مختلف الجماعات على قد المساواة بغض النظر عن أصولهم، و ذلك بهدف مشاركتهم في صياغة و تنفيذ برامج التنمية الشاملة، و هذا ما افتقرت إليه رواندا لخصوصيتها التاريخية و مواريثها الاستعمارية.

كذلك عانت رواندا من مشكلة الحزب الواحد وعدم السماح بالتعددية إلى فترة التسعينات، فهذه الأخيرة تعني الاعتراف بمساواة مع الفصل، فرواندا لم تستطيع تحقيق التكافل الإقليمي.

عانت كذلك رواندا من مبدأ شرعية الحكم في السبعينيات، فالشرعية معناه تعبير عن الديمقراطية و عدمها معناه فرض حكم على الشعب ، مما يؤكد أن الرئيس يهدف إلى كل شيء ماعدا خدمة صالح الشعب.[1]

هذا ما أدى بتدخل العديد من المنظمات سواء المنظمات الدولية المتمثلة في مواقف الدول الغربية أو مواقف إقليمية أو منظمات غير حكومية بتقديم مجموعة من المجهودات الدولية من أجل التوصل إلى حل بشأن النزاع، و من بين هذه المنظمات غير الحكومية نجد أطباء لا حدود،فهي من أهم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي، و خير دليل على ذلك حصولها على جائزة نوبل للسلام سنة 2000، فهذه الجائزة لا تمنح إلا للأفراد و الهيئات التيلها دور مهم وفعالية كبيرة و نشاط متميز في خدمة السلام العالمي.

تأسست هذه المنظمة عام 1971 من قبل مجموعةالأطباء و الصحافيين الفرنسيين من بينهم وزير الخارجية الفرنسي الحالي " **روبير كوشنار**"، حيث جاء تأسيسها عقب الحرب الأهليةفي النيجر أو ما تعرف **بحرب بيافرا**.

تعتبر منظمة طبية إنسانية ذات بعد دولي، تكمن مهمتها الأساسية في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للذين يعانون من أزمات مختلفة في العالم[2]. و لها العديد من النشاطات التي تقوم بها في مختلف النزاعات الإفريقية، و من بين مجالاتها نجد مجال أو

[1] عبد الرزاق إبراهيم عبد لله، "الجذور التارسخسة للصراع بين الهوتر و التوتسي في هضبة البحيرات " ندرة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى،(جامعة القاهرة :معهد البحوث و الدراسات الافريقية، ، أفريل 2002)، ص ص 21-22

[2] "من هي منظمة أطباء بلا حدود"، تصفح يوم 2009/03/26، على الموقع www.msf.ae

والمستوى الحقوقي الاجتماعي في روندا و يشمل هذا المستوى على مجموعة من العمليات من اجل تحقيق دوره وتتمثل في :

أولا :عملية تقديم الخدمات الصحية:

نجد أن الدور لعبته المنظمات غير الحكومية كانت السباقة في الإغاثة و القدوم إلى المنطقة من أجل تقديم المساعدة اللاجئين في الدول المجاورة وكذلك داخل رواندا من خلال نشاطات عديدة.

لذلك نجد أن أحد القرارات التي اتخذتها منظمة أطباء بلا حدود ،هي الانسحاب من المنطقة بعدماتبين أن المساعدات التي تقدم للاجئين يتم الاستيلاء عليها من طرف المسلحين.

وهذا الموقف يعبر عن موقف ايجابي لوقف الدعم لهذه الجماعات المسلحة في حين تلقى الدعم منطرف الدول، كذلك دور منظمة أطباء بلا حدود يكمن في تقديمها للمساعدات الغذائية من خلال توفير الغذاءالصحي اللازم خاصة للأطفال، كما توفر الرعاية الصحية من خلال إقامة المستشفيات ميدانية ومراكز صحية،و كذلك إيصال المجازر التي وقعت من خلال اعتمادها على مبدأ الشهادة ، أي أنها تقدم رأيها فيما حدث بدون إخفاء أي حقيقة ، وكذلك استنكارها للمجازر،وهذا ساهم في كشف عن حقيقة الأوضاع في رواندا، وما يحدث من انتهاكات واضحة.

وهنا يتبين لنا الدور الأساسي الذي تقوم به هذه المنظمة في الوقت الحالي و هو استمرارها في توفير الرعاية الصحية للمكان أي استمرارية العمل الميداني لترسيخ السلم من خلال إعطاء فرصة للعيش بشكل أفضل و هذا كله يعني حق من حقوق سكان هذه الدولة "رواندا".

الشكل4: عدد القتلى في الصراع الرواندي.

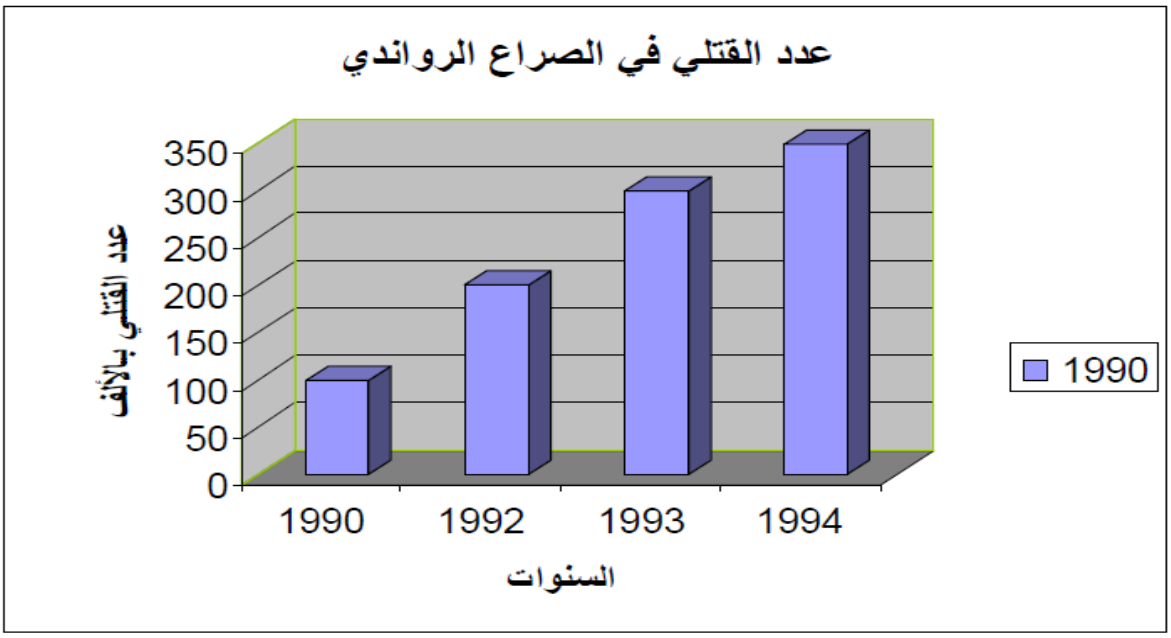

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 1997.

تعليق:من خلال هذا الرسم البياني يتضح لنا أن عدد القتلى يتزايد من سنة إلى أخرى، فما بين 1990 إلى 1994 تضاعف العدد من 100 ألف إلى أكثر من 350 ألف قتيل.

الشكل 5: عدد النازحين الروانديين في دول الجوار.

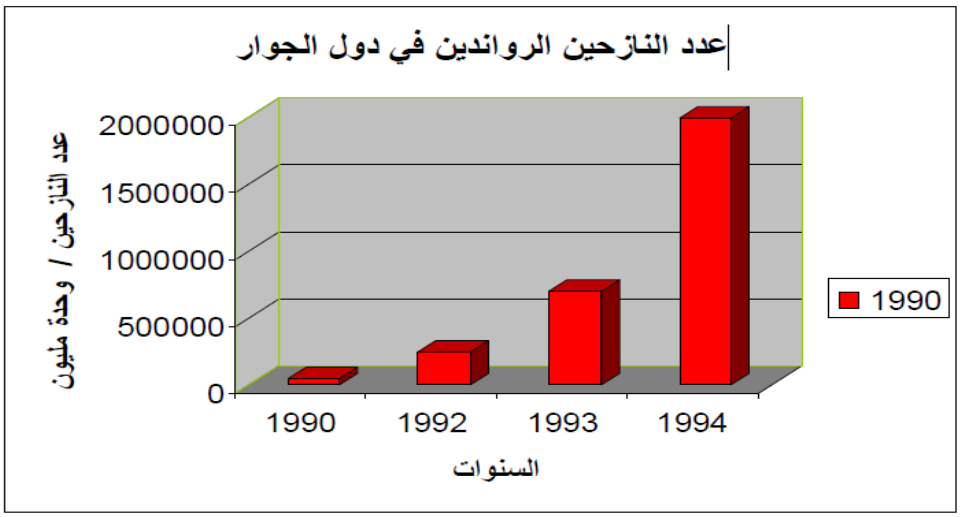

المصدر: الأمم المتحدة 1997

تعليق: نلاحظ أن عدد النازحين الروانديين فيدول الجوار، أنه بدأ يرتفع من 1990 بعدما كان يصل النازحين 500000، أما في سنة 1992 فقد ارتفع نوعا ما إلى أن وصل إلى 500000، أما في سنة 1993 فوصل إلى 1000000، و أخيرا ارتفع إلى 2000000 في سنة 1994، و هذا كله راجع إلى الأوضاع التي تعيشها دولة رواندا.

والرسم الموالي يمثل نوع الضحايا ، فنجد أن الضحايا أغلبهم نساء و أطفال حيث تقدر نسبتهم ب 80 % مقابل رجال و عسكريون ، فنستنتج أن المبدأ الذي تعلنه الدول الكبرى و هواحترام حقوق الإنسان و الطفل ،غير أن هذا المبدأ لا وجود له في هذا الصراع الذي راح ضحيته أطفال ونساء ،من جانب أخر نجد أن عدد الضحايا الذين سقطوا أثناء المعارك كبير يضاف لهم عدد أكبر منالضحايا راحوا ضحية الأمراض و سوء التغذية بعد نهاية المعارك.

و بالتالي نجد ازدواجية في المعايير المعتمدة في عمليات التدخل الإنساني و كذا احترام و تطبيقحقوق الإنسان من طرف الدول الكبرى.

الشكل 6:نوع الضحايا في الصراع الرواندي.

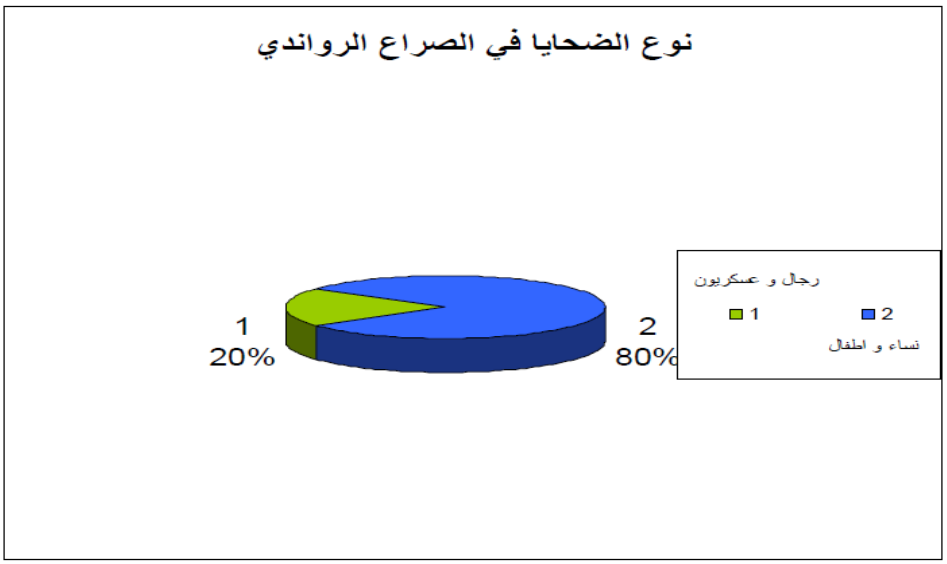

المصدر: الأمم المتحدة 1997.

تعليق: نلاحظ من خلال الدائرة النسبية،أن عدد الضحايا أكبر هو النساء و الأطفال ، هي الفئة الأكثر تضررا مقارنة مع الرجال و العسكريون.

يمكن تلخيص مساعدات التي قامت بها منظمة أطباء بل حدود في راوند من خلال أرقام وتقديمها في شكل منحنى أو أعمدة بيانية .

الشكل : قيمة المساعدات التي قدمتها منظمة أطباء بلا حدود.

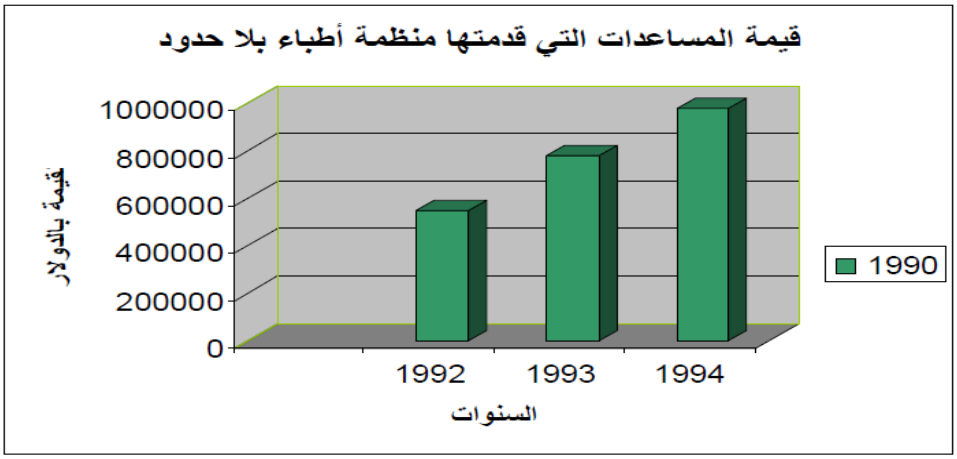

المصدر: الأرقام منظمة أطباء بلا حدود 2000.

تعليق:نجد أن المساعدات التي تقدمها منظمة أطباء بلا حدود في رواندا كبيرة، حيث عرفت تطورا في قيمة المساعدات من 1992 إلى 1994 تضاعفت 400000دولار إلى حوالي مليون دولار أي الضعف بمجموع يقارب ثلاث ملايين دولار في مقابل ما صرفته الأطراف المتنازعة في شراء السلاححوالي مليون دولار.

ومنه يمكن القول أن المنظمة غير الحكومية **(أطباء بلا حدود)** ،أنها لعبت دورا بارزا في تقديم المساعدات بكل أنواعها، رغم انسحاب هذه المنظمة من رواندا إلا أنها لا تزال تقدم مساعدات لها.

ثانيا :عملية الرعاية والحماية في شتى المجالات

كما أكل اللجنة الدولية بموجب القانون الدولي الإنساني العمل لصالح الأسرى، و الجرحى والمرضى حيث زادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال سنه 2003 أكثر من 469467 أسيرا ومعتقلا في أكثر من 73 بلد إفريقيا، حيث تدخلت في النزاع القائم في الصومال والسودان، وكان لها دورا بارزا في حماية الأسرى، وذلك من خلال تامين الأدوية والمعدات الطبية بغية تامين العلاج.

كما قامت بتقديم العديد من الخدمات الإنسانية للمتضررين من النزاعات و ذلك بتوفير كل من المسكن والغذاء والشرب و الرعاية الصحية و الوقاية وغيرها من الخدمات.[1]

كما تدخلت في كولومبيا و انغولا والسنغال، من خلال تقديم مجموعه من الإمدادات الاغاثية التي تشمل المياه والغذاء الصحي و الماء و ذلك بتقديم حوالي 2000 بطانية من مياه الشرب و 1500طردا غذائيا.

كذلك نجد منظمة أطباء بلا حدود و التي لعبت دورا فعالا في المجال الحقوقي الاجتماعي من خلال المساعدة و الرعاية الصحية للنازحين في شرق دارفور، و نجد أيضا منظمة **كير** الدولية في مساعدة النازحين، حيث عملت على توزيع مجموعة من الأطقم الصحية على النازحين في منطقة الكوك.

حيث أنه في سنة 1988 قامت منظمة أطباء بلا حدود بتقديم المساعدات الطبية للمواطنين الباكستانيين و اللاجئين الأفغان الذين يعانون من آثار النزاعات المسلحة و ضعف خدمات الرعاية الصحية و الكوارث الطبيعية، إضافةإلى تدخلها في كل من الصومال و أفغانستان و جمهورية الكونغو الديمقراطية و نيجيريا.[2]

---

[1] محمد مدحت غسان، الحماية الدولية لحقوق الإنسان ،(عمان: دار الراية للنشر و التوزيع ، 2013)، ص 145

[2] مارك سوفاتياك، "فيضانات باكستان : مازالت الاحتياجات ملحة"، نشرة بلا حدود، العدد 11، 2010، ص 7.

نجد أيضا دور المنظمات غير الحكومية في توفير منحةالإحياء الفقيرة في إفريقياو هذا بهدف المطالبة بحقهم في السكن الملائم، بالإضافةإلى نشاطها في تقديم الغذاء و المياه و الخدمات الصحية لعدد من اللاجئين في كل من أوغندا و تنزانيا.

مما سبق نجد بالفعل أن المنظمات غير الحكومية بكل من أنواعها لعبت دورا كبيرا خاصة في المجال الحقوقي الاجتماعي في تقديم ما لم تستطيع القيام به الدول المتضررة.

حيث عملت على تقديم الغذاء و المياه و الخدمات الصحية و المأوى في كل الفئات المحتاجة خاصة الأطفال و النساء و اللاجئين باعتبارهم أكثر الفئات المتضررة من النزاعات، ففي كل الحالات نجد كل من المنظمة المتخصصة في تقديم المساعدات و الإغاثة مثال: على ذلك **منظمة العفو الدولية و الصليب الأحمر** على تقديم الرعاية و الحماية لحقوق الإنسان و **أطباء بلا حدود** في تقديم الخدمات الصحية، و كل هذه المنظمات تعمل في تكامل بهدف تقديم الخدمات و المساعدات الإنسانية للفئات المتضررة من النزاعات.

ثالثا :عملية تعزيز حقوق وحريات الأفراد:

بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية المعينة بحقوق الإنسان هناك نوع آخر من المنظمات و الهيئات الخاصة و المستقلة عن الحكومات تمارس دور هاما في مجال حماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و هي المنظمات الغير الحكومية الناشطة في مجال تعزيز حقوق و حريات الأفراد.

إذا نجد تزايد دور المنظمات غير الحكومية في مجال العمل على صياغة الكثير من الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فقد كان في لهذه المنظمات غير الحكومية في مجال العمل في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عندما عملت كهيئات استشارية للوقود المختلفة وأمدتهم بمجموعة من الآراء والمقترحات.

كما عرف القانون الدولي الإنساني بفضل الجهود الكبيرة في المنظمات غير الحكومية فضلا من دورها الكبير في تطوير وثائق عديدة لحقوق الإنسان، و تم اعتماده من طرف المجتمع الدولي كاتفاقية مناهضة التعذيب و اتفاقية الطفل و معاهدة إنهاء جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، و معاهدة تحريم التعذيب و غيرها من المعاهدات التي عرفت تجسيدا بفضل الضغط الممارس من قبل المنظمات غير الحكومية.[1]

و من بين هذه المنظمات التي لعبت دورا بارزا في مجال الحقوقي أو الاجتماعي و الإنساني نجد **منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، و هي منظمة إنسانية يرجع إنشاؤهاإلى عام 1963، وهي منظمة محايدة و مستقلة على المستوى السياسي و الديني و الأيديولوجي، و تقوم بدور الوسيط المحايد في حالات النزاعات المسلحة، و ذلك وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

تعمل هذه المنظمة بتقديم المساعدة و الحماية إلى الضحايا من أسرى الحرب و المعتقلين، و كذلك تقوم على إغاثة الضحايا بالمساعدات الطبية وإنشاء المستشفيات و مراكز التأهيل، إضافة إلى تدخلها للبحث عن المفقودين و تعمل على توفير الحماية لضحايا الحرب و النزاعات المسلحة و الاطلاع على السجون لمعرفة مدى توفر الشروط الإنسانية.

بإضافة أنها تعمل على تقديم المساعدات في أقات السلم و أثناء حدوث الكوارث من خلال المساعدات،و لهذا تقوم المنظمة بكل النشاطات الإنسانية.[2]

كما عملت اللجنة على إقامة الربط بين حقوق الإنسان و القانون الذي يحكم النزاعات المسلحة، كما يرجع لها الفضل في وضع اتفاقيات جنيف الأربعة الخاصة بحماية ضحايا الحرب عام 1977، و كذا من إسهامات هذه اللجنة في هذا المجال رعايتها لمجموعة من

[1] محمد مدحت غسان، مرجع سابق، ص 145.

[2] إنصاف ين عمران، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"، (مذكرة ماجيستر، جامعة باتنة، قسم الحقوق، 2010)، ص 101.

المؤتمرات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، و من بين هذه المؤتمرات نجد مؤتمر إسطنبول بتركيا عام 1969 والذي تضمن إقرار السلام و الحرية بمعنى حق الإنسان في العيش بسلام دائم و بمعنى بحياة كريمة تحترم فيه حقوق و حرياته الأساسية .[1]

فمن خلال دراستنا للموضوع دور منظمات غير الحكومية المستوى الحقوقي الاجتماعي في تقديم مساعدات للنازحين داخلياوحمايتهم، غير أن هناك الكثير من العقبات المتعددة التي تقف في وجهها تنقص من الدور الإيجابي المنوط بها نذكر منها:

- التحديات الأمنية للأفراد.
- غياب الدعم الدولي و رفض إعادة دمج النازحين و اللاجئين.
- رفض العودة من طرف النازحين و اللاجئين إلى ديارهم
- خرق الاتفاقيات التي تنص عليها المجتمع الدولي.[2]

المطلب الثالث: المستوى الاقتصادي للمنظمات غير الحكومية:

تعد التنمية من القضايا العالمية، و التي أصبحت تواجه عدة تحديات خاصة في كل بيئة تتميز بالنزاعات ،لأن التنمية تحتاج إلى ظروف آمنة للنهوض بالدولة الخارجة من النزاع، و لهذا تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين التنمية و السلام، بحيث يعتبر السلام و الأمن أساس التنمية و الاقتصاد، لان لا يمكن للتنمية أن تتحقق في المجتمعات فيها نزاعات، حيث تخصص جزء كبيرا من جهدها الاقتصادي للإنتاج العسكري، و هذا ما يقلل من فرص التنمية.

ففي هذا العصر لابد من التركيز على أهمية التنمية الاقتصادية لكل الأطراف كأداة أساسية للأمن الدولي، و هذا ما يدعم الطرح القائل:"بان تخفيض النفقات العسكرية، يساعد النمو

[1] هاني سليمان الطعيمات، حقوق الانسان و حرياته الأساسية، (عمان: دار الشروق، 2000) ، ص 408

[2] احمد سي علي، حماية الأشخاص و الأموال في القانون الدولي الإنساني، (الجزائر: دار الأكاديمية للنشر و التوزيع، 2010)، ص 172.

الاقتصادي، و هذا باعتبار النفقات غير منتجة"، بحيث يرى المفكر "**ناف NEF**" أن السلم يحدث على النشاط الاقتصادي للدول "، و يدعمه الرأي**سيمور مامان SeymourMeman** "أن النفقات العسكرية تترك آثارمدمرة على اقتصاد منها فقدان المنافسة، تأكل الاستثمار المنتج و ظهور المجتمعات العسكرية"، و لهذا تم الترويج فكرة نزع السلاح من أجل التنمية.[1]

فالتنمية تختلف من بعد إلى آخر كما عرفت تطور عبر مراحل تميزت كل فترة بنوع و هدف معين من التنمية.

- **ففي المرحلة الأولى:**تشير التنمية إلى مفهوم النمو الاقتصادي بالاعتماد على مؤشرات زيادة الدخل الوطنيو تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.
- **أما المرحلة الثانية:** فتشير التنمية إلى فترة النمو و التوزيع ،حيث بدأ المفهوم يشمل أبعاد اجتماعية من خلال الاهتمام بمعالجة مشكلات الفقر **poverty** و البطالة **UnemployMent** و اللامساواة في التوزيع **Inequality**.[2]
- **أما المرحلة الثالثة:** تشير إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة و التي تتم فيها الاهتمام بجميع جوانب المجتمع.
- **المرحلة الرابعة:** تشير الى مفهوم التنمية المستدامة.**SustainableDevelopment**،التي تعين تلبية احتياجات

[1] جاك فونتال، العولمة الاقتصادية و الامن الدولي مدخل الى الجيواقتصاد، تر: إبراهيم محمود،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص 290

[2] عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زيط، التنمية المستديمة و فلسفتها و اساليبها و أدوات قيامها، (عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2007)، ص 19.

الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.[1]

أولا :عملية التنميةالشاملة:

حيث بدأ الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية كفاعل في تحقيق التنمية، و ذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الوظائف الإنسانية، منها معالجة مشاكل المواطنين و حقوق الإنسان، البيئة و الصحة و التعليم، حيث أشار تقرير التنمية البشرية **UNDP** لسنة 2003 إلى دور المنظمات غير الحكومية في المشاركة في برامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتنمية العالمية، حيث كان للمنظمات غير الحكومية دور في تقديم الخدمات الصحية و العمل على تحسين معالجة فيروس المناعة البشرية الايدز، حيث نجد دور منظمة دولية غير حكومية تعرف باسم **تاسو** في دعم معالجة مرض الايدز في اوغندا.[2]

زادت أهمية دور المنظمات غير الحكومية، حيث أصبحت تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينات، فقد شهدت العديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة مثل تنظيم النمو السكاني، و حماية البيئة و توفير خدمات الصحة الإنجابية و تعزيز الخدمات الإنسانية و توفير التعليم للجميع و القضاء على الفقر و ضمان مصدر عيش مستديم و تمكين المرأة و تحقيق المساواة بينها و بين الرجل، و إيجاد بيئة ملائمة من تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بناء القدرات و الآليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية.[3]

---

[1] عمار عماري، التنمية المستدامة و ابعادها، ورقة بحث في الملتقى الدولي حول: "التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، الجزائر، سطيف، 2008، ص 04.

[2] هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة اتفاق للخدمات للخدمات الاجتماعية،(مصر، الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 08.

[3] تقرير الأمين العام ،اسباب النزاع في إفريقيا وتحقيق السلام الدائم و التنمية المستدامة فيها ، ص 21

كانت المنظمات غير الحكومية تدخلت في الكثير من الدول العالم منها الدولة الإفريقية، التي تشهد الكثير من النزاعات مختلفة تعود إلى أسباب كثيرة، هذا ما أدى بالمنظمات غير الحكومية تتدخل من أجل الحل أو تحسين الوضع، حيث نجد أن هذه المنظمات تدخل في الجانب الاقتصادي، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة من خلال الآثار السلبية التي خلفتها أثناء النزاعات الدولية.

ثانيا : عملية تحقيق النمو الاقتصادي :

كما تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إفريقيا و القدرة على الصعود من أجل التصدي للأسباب الجذرية لنزاعات، فقد واصلت المنظمات غير الحكومية تقديم طائفة واسعة من ضروب الدعم، وشارك كل من مكتب المستشار الخاص لشؤون افريقيا و الاوكتاد في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن السياحة و التنمية الاقتصادية و المستدامة في إفريقيا، و ذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة في يوليو 2016 و أتاح الاجتماع منبرا فريدا للجهات صاحبة المصلحة في قطاع السياحة لمناقشة مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا.

ووفر مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية منتديات عالمية لتبادل المعارف بشأن تنفيذ برنامج العمل الصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 **(برنامج عمل إسطنبول)** في أفريقيا، وذلك بالترتيب لعقد اجتماعات بشأن الطاقة المستدامة في دار السلام، بجمهورية تنزانيا ديسمبر 2016.

كما قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة خدمات استشارية إلى غينيا من أجل تطوير الحوكمة الإلكترونية في استراتيجيات التنمية المستدامة في البلد، وتعزيز الموارد المؤسسية والبشرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في غينيا.

وفي جنوب السودان، نفذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(اليونيدو)**، بالتعاون مع كندا، مشروعا بقيمة 11 مليون دولار لدعم المجتمعات المحلية التي تعيش على صيد الأسماك والصناعات المتصلة به، الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي، وخلق فرص للعمل، والحفاظ على قطاع مصائد الأسماك. بتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار المبادرة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي و التنموي في أفريقيا لدعم تنفيذ التدخلات التغذوية الفعالة المتعددة القطاعات التي تضطلع بها الحكومات.[1]

المبحث الثاني: أدوات المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات:

نجد أن المنظمات غير الحكومية عند القيام بمهام عملها المتمثل في التدخل في حل النزاعات الدولية و محاولة تحقيق الأمن و الاستقرار في الدول المتضررة من النزاع وذلك بأية طريقة، و هذا كله من خلال الأدوات التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية التي تسهل لها عملها و القيام به على أكمل وجه و تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

المطلب الأول: تمويل عمليات التدخل:

قبل التطرق إلى هذه الأدوات، سوف نعرف أولا بمقصود التمويل.

الفرع الأول :المقصود بالتمويل: هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع و التي تتركز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة.

فالتمويل ليس فقط منح مالية بل أيضا معنوية كالسيارات، أجهزة، معدات، تقدمها أفراد أو الحكومات على السواء، في الداخل أو الخارج ويتلقاها أفراد أيضا عل السواء.

[1] تقرير الأمين العام، نفس المرجع ، ص ص 22-24

فالتمويل أنواع عدة نذكر منها:

أولا : التمويل من حيث نوع التدخل: و يتمثل هذا الأخير في تدخل مباشر أو غير مباشر فالأول له 03 أشكال تتمثل في:

أ- يكون ممول رئيسي، أي يكون الشخص القادر على الدفع من أعضاء أو مجلس إدارة المؤسسة ، فيكون حينها تأثيره قويا على بقية الأعضاء ، وإجبارهم على الاقتناع أو تنفيذ ما يراه.

ب- يكون نائبا عن الممول الرئيسي" وسيط مالي" يحمل أفكاره ولكن مع اختلاف أنه لا يدفع.

ج- أو يكون نائب عن الممول الرئيسي" وسيط مالي" لا يحمل أفكاره وهو شخص له نفس القوة السابقة، ولكنه لا يسعى إلى تنفيذ أفكار الممول أو الداعم الرئيسي، إنما يسعى إلى تطبيق أفكاره وقناعاته الشخصية.

أما الشكل الثاني من"التمويل غير المباشر":

أ- أن يكون الممول للمؤسسة مجموعة من الممولين ممن يحملون أفكارا معينة.

ب- أو أن يكون الجمهور القادر على الدفع يطلب أو يناصر أفكارا معينة[1]

يعد التمويل و مراقبته و الشروط المرتبطة به من المواضيع المشتركة في النقاشات حول العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة أو الممولين الدوليين.

بحيث أن طبيعة المساعدات تعتمد على أداة التمويل القصير المدى أو القائم على التعاقد، و التي تحول دون وصول المنظمات الدولية غير الحكومية على التمويل الأساسي، و من هنا يعتبر التمويل ووجود استمرارهبوجود عمل المنظمات غير الحكومية.

[1] تامر عبد الحميد مرتضى، "آثار التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في مصر و تونس"، (المركز الديمقراطي العربي، 2016)، نقلا عن الموقع: https://democratic.de.com

فهذه الأخيرة تعتمد عليه بدرجة كبيرة ،و يمكن استخلاص أهمية التمويل في الأسباب التالية:

1. **المال:**هو العنصر الأساسي لاستمرار عمل المنظمات غير الحكومية، فبدون المال لا تستطيع هذهالأخيرة تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها للمستفيدين أو الفئات المستهدفة.
2. يعتبر استقرار المركز المالي للمنظمة من أهم العوامل المساعدة في ارتفاع مستوى خدماتية ، وتطوير آليات العمل القائمة وفقا لزيادة مركزها المالي الذي يسمح لها بالتوسع وتحسين نوعية الخدمات.
3. تستخدم الأموال في أغراض متعددة منها إقامة المنشآت وتجهيزها، ودفع الأجور للعاملين معها.[1]

حيث أن المنظمات غير الحكومية قد لا تمارس أنشطة استثمارية ربحية، كما أنها لا تملك وسائل سياديةتمكنها من تحصيل الإيرادات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع، فإن مهمة التمويل في المنظمات غيرالحكومية، قد تبدو أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة.

إن الجزء الأكبر من مصادر تمويلها يتمثل في التبرعات والهبات التي تحصل عليها من الجهات المانحة، ويمكن حصر مصادر تمويل المنظمات غيرالحكومية في المصادر الأساسية التالية:

1_ 1التمويل الذاتي:

تعتمد فيه المنظمات غير الحكومية على جهودها المالية لتوفير التمويل، وتتمثل أهم مصادر التمويلالذاتي في:

أ- الرسوم والاشتراكات من الأعضاء.

[1]Sarah Michael, Op.cit, p 20.

ب- إقامة مرافق ومشاريع إنتاجية مدرة للدخل.

ج- إيراد الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، حيث أن الكثير من المنظمات غير الحكومية تديرمرافق خيرية تقدم خدمات للجمهور مقابل رسوم منخفضة كإدارة العيادات الصحية ومراكزتأهيل ذوي الاحتياجات.[1]

1-2 :المنح والتبرعات النقدية:

تعتبر المنح والتبرعات من أهم مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية، نظرا لكبر حجم نفقاتها على الخدمات والبرامج التي تقدمها، بصورة تفوق إمكانية تغطية تلك النفقات من مصادر التمويل الأخرى، وللحصول على التبرعات لابد من إتباع الأساليب والوسائل المناسبة التي تفتح وترغب المانحين في تقديم التبرعات المطلوبةومن أهم ذلك:

أ- إعداد المشاريع والبرامج بشكل علمي و سليم، وبما يتناسب مع أهداف ومبادئ المنظمة.

ب- إقامة مواقع خاصة بالمنظمات غير الحكومية على شبكة الانترنت توضح أهداف ونشاطاتالمنظمات غير الحكومية،و كذلك استغلال وسائل الإعلام الأخرى لنشر أهدافها ومشاريعها.

ج- إشراك الشخصيات العالمية ذات السمعة والمصداقية في حملات جمع التبرعات، و في الاتصال بالمؤسسات أو الجهات المانحة ،كون تلك الشخصيات تزيد من ثقة الممولين بالمنظمات غير الحكومية.

1-3الإعانات الحكومية والإعفاءات الجمركية:

معظم الحكومات في العالم لاسيما في السنوات الأخيرة ، بدأت تراعي في أنظمتها دعم وتشجيع المنظمات غير الحكومية- غير الربحية- فكثير من الحكومات الغربية، تجد الثقة في المنظمات الدولية غير الحكومية لتمويل برامجها، في حين أنها تشكك في مصداقية

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 30,

الحكومات وكفاءة استثمارها للأموال المقدمة لها في تحقيق برامجها ، فغالبا ما أصبحت المنظمات غير الحكومية تعمل بديلا عن الوكالات الدولية للتنمية والإغاثة في حالات الطوارئ.[1]

المطلب الثاني: الوساطة و الرقابة على العمليات السياسية:

الفرع الأول : الوساطة:

تعتبر الوساطة عملية يساعد من خلالها طرف ثالث ، شخصين أو أكثر على التوصل إلى حل شأن قضية، أوأكثر من القضايا المتنازعة عليها، كما يمكن استخدام الوساطة كبديل عن التقاضي بمساعدة الأطراف المعنية في حل أوجه النزاع،لأنهم يساعدون الأطراف المعنية عن طريق بناء عملية الاتصال و التفاوض لحل المشاكل و إيجاد الحلول.[2]

فالوساطة تتمثل في قيام دولة أو منظمة دولية إقليمية،أو عالمية أو حتى شخص طبيعي بالتقريب بينالمتنازعين، والتمهيد لتسوية أوجه الخلاف القائم بينهم بطريقة ودية، وتعبر عن درجة متقدمة من المساعيالحميدة، بحيث يقوم الطرف الثالث بالتوسط بين الأطراف المتنازعة عن طريق الاشتراك معهم في العمليةالتفاوضية، و إقتراح ما يراه مناسبا من حلول لأن الوساطة هي إحدى الوسائل السياسية أو الدبلوماسية لإدارةالأزمات والنزاعات.[3]

تمثل أحد أساليب تسوية المنازعات عن طريق محاولة تقريب وجهات نظر طرفي النزاع مما يؤدي إلى تسوية .

---

[1] جون بيلس و ستيف سميث، مرجع سابق ذكره، ص 112.

[2] كارل اسيليكو، تر: علا عبد المنعم، عندما يحتم الصراع دليل الاستخدام الوساطة لحل النزاعات، (القاهرة: دار الدولية للنشر، 1999)، ص 22.

[3] عبد السلام جمعة زاقود، "إدارة الازمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد"،(عمان: دار زهوان للنشر و التوزيع، 2012)، ص 193.

كما تعرف على أنها: " نظام يستهدف الوصول إلى اتفاق أو مصلحة أو توفيق بين أشخاصإلى تسوية الخلاف، أو أطراف ويستلزم تدخل شخص أو أكثر لحل المنازعات بالطرق الودية"، كما يذهب رأي أخر إلى تعريفبأنها: " كل طريقة غير تقليدية لحل المنازعات بواسطة شخص ثالث[1]."

فالوساطة تلعب دور إيجابيا من خلال نشاطها الذي تقوم به ،فهي تعمل على تقديم بعض الحلول أو الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة، فهي عبارة عن ورقة ضغط على الأطراف المتنازعة بهدف تخفيف حدة النزاع.[2]

و عليه فالوساطة هي: تدخل في المفاوضات من قبل طرف ثالث بهدف المساعدة على تبديد سوء التفاهم بين الأطراف، و محاولة التوصل إلى تسوية طوعيا مقبولة، كما أنها عملية إقناع الأطراف المتنازعة بالعودة إلى طاولة المفاوضات أو متابعتها و مساعدتهم على تحقيق التسوية لحل النزاع في ما بينهم.

كما تعتمد الوساطة على توظيف بعض التكتيكات التي تساعدهم على تحقيق التقارب بين الأطراف المتنازعة، بحيث يسعى الوسيط إلى تعزيز إجراءات لبناء الثقة التي تساهم في إقامة علاقات ترابط وتقارب بينالأطراف المتنازعة .

وبالتالي تشكل الوساطة أو ما يعرفبالتدخل الإيجابي إحدى أقدم الظواهر في العلاقاتالدولية وأكثرها تزايدا، وكمثال على ذلك:الوساطة العربية التركيةفي المفاوضات بين سوريا وإسرائيل.[3]

[1]ياسر عبد محمد سعيد بابصيل، "الوساطة الجنائية في النظم المعاصر"،(مذكرة ماجستير، الرياض، جامعة نايف للعربية و الادب، 2012/2011)، ص 40

[2]عبد الكريم عوض خليفة، القانون الدولي العام دراسة مقارنة،(مصر: دار جامعة الجديدة، 2011)، ص 338.

[3]بوليت حزوري، أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض، (لبنان: بيروت، 2011)، ص 37.

كما نجد أن المنظمات غير الحكومية تعتمد على آلية الوساطة في نشاطها بهدفحل الخلافوالوصول إلى حالة الاستقرار والسلام، ففي الحرب الأهلية التي شهدتها الصومال حيث لجأت اللجنة الدولية خلالسنة 1992 إلى إجراء مفاوضات مع الجماعات المتناحرة لأجل تأمين قوافل الإغاثة من عمليات السلب والنهبوضمان أمن أنشطتها الإنسانية.

بالإضافة إلى تدخلها في البوسنة من خلال قيام اللجنة الدولية بالوساطة، حيث تمكنت من إقناع الأطرافالمتنازعة بالجلوس بطاولة المفاوضة، بالإضافة إلى دورها في شبه جزيرة جافنا بسيرلانكا من خلالها تم التوصل إلىاتفاق يهدف إلى ضمان وصول الأعمال الإغاثية الإنسانية.[1]

الفرع الثاني :الرقابة:

تعتبر الرقابة هي كذلك أداة من أدوات المنظمات غير الحكومية التي تعتمد عليها، من أجل الوصول إلى هدفها المرجو، و كذلك هي الخطوة الثانية المكملة للأدوات الأخرىلقيام المنظمات غير الحكومية بأعمالها،حيث تقوم بتوفير مراقبين لسير العمليات الانتخابية، و الحرص على شفافية و نزاهة النتائج المعلن عنها،و من النماذج الحية في مراقبة العمليات السياسية للانتخابات، تجد التجربة النيجيرية إبان الانتخابات المجلس الوطني و الانتخابات الرئاسية التي عقدت في 12 و 19 أفريل 2003 على الترتيب ،وما لوحظ في هذه الانتخابات هو المشاركة الكبيرة للعديد من المنظمات غير الحكومية التي قامت بتوفير 46 ألف ملاحظ لتغطية 120 ألف مكتب اقتراع في البلاد، هو ما يمثل 31% من مكاتب التصويت[2].

إلا أنه ما يعاب على هذه المبادرة هو أن عدد المكاتب كان أكثر من عدد الملاحظين مما استدعى تنقل بعض الملاحظين بين المكاتب خاصة في المناطق الريفية الصغيرة بين الحين

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر،" حماية ضحايا العنف"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 31، 1993، ص 236.

[2] "Elections Paix, Op,cit, p 86.

والأخر، و هو ما يطرح تساؤل حول مدى إمكانية حدوث تجاوزات عند تنقل المراقبين من مكتب إلىأخر.

إلى جانب التجربة النيجيرية نجد التجربة السنيغالية، فأثناء انتخابات سنة 2000، قامت **منظمةاللقاء الإفريقي للدفاع عن حقوق الإنسانRADDHO** بتأدية دور المراقبة أو الرقابة في العملية الانتخابية من خلال تكوين 1000 ملاحظ، كما وفرت يوم الانتخابات 815 ملاحظ و 80 مشرف في مكاتب الاقتراع في كل أرجاء البلاد.[1]

ومن التجارب الناجحة كذلك تلك التي قامت بها **منظمة البحث عن أرضية مشتركة فيسيراليونSFCG** التي دعمت اثنتين من مبادرات المجتمع المدني من أجل خلق الشفافية خلال الانتخابات وهما: "**شبكة الراديو المستقلة**" **IRN**و"**مرصد الانتخابات الوطنية**" **NEW**. حيث قامت **SFCG** بدعم **IRN**التي أُنشئت خصّيصا لدعم الانتخابات سنة 2002 وأصبحت فيما بعد إذاعة وطنية تضم 21 محطة محلية خاصة.[2]

وفي الانتخابات الرئاسية لسنة 2007 قامت كل من **SFCG** و**IRN**بإرسال 420 صحفي إلى المناطق ذات التوتر الشديد بين الأحزاب السياسية في المناطق النائية، وقد كانت مهمة هؤلاء الصحفيين هي رصد وتغطية ما يرونه طوال اليوم من خلال التقارير التي كانت تُقدّم على مدار الساعة، وبذلك فقد أعطوا فكرة عن كيفية سير الانتخابات في هذه المناطق المتوترة من البلاد عبر تقديم تقارير لشهادات حية مما يزيد الثقة ويُعزز الأمان في العمليات السياسية الانتخابية.[3]

---

[1]Mamadou Ndiaye, "Gouvernance et démocratie en Afrique: le Sénégal dans la mondialisation des pratiques",Thèse pour le Doctorat en sciences de L'information et de la communication, Université Michel de Montaigne Bordeaux 3, 2006," p 103.

[2]Ambose James and Franges Fortune, "Des élections crédibles en Sierra Leone", Les étatsFragiles, N 32, 12, 2007, p 12.

[3]Ambose James and Franges Fortune,Op,cit, p 12-13.

المطلب الثالث: أداة التحسيس .

تعتبر أداة التحسيس من أهم الأدوات التيتستعملها المنظمات غير الحكومية للقيام بعملها ودورها في شتى المجالات من اجل تحقيق الأمن و السلام.

فهي تقوم بتقديم مختلف الإرشادات المدنية للعملية الانتخابية المتعلقة بأحكام و قوانين الانتخابات في شكل برامج تعليمية و توعوية، و لعل عرض بعض النماذج لنشاط المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من شأنه توضيح الصورة لعمل هذه الأخيرة.

فمن النماذج الرائدة نجد " **الشبكة البينينية** من أجل انتخابات سلمية وشفافة **REPAT** وهي عبارة عن مجموعة من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الناشطة في مجال التربية المدنية[1]، وإثرإجراء الانتخابات النيابية في مارس 1999، قامت **REPAT** بمجموعة من العمليات التحسيسية نذكر منها:

1_عملية Zemidjan: تجسدت هذه العملية في صنع 1500 مئزر وزعت على سائقي سيارات الدراجة النارية المسماة **Zemidjan**، وفي ظهر كل مئزر وضعت شعارات تحسيسية مقروءة من قبل الزبائن مثل: "أترك جارك يصوت للمترشح الذي يختاره، "ذاهبون للتصويت بكثافة في 28 مارس".[2]

2_تكوين المتدربين: في 8-9 مارس نفذ المركز الأفريقي **أوبوتا** أحد أعضاء **REPAT** برنامجه التكويني للمدربين، وقد تم تكوين 200 شخص من خلال إقامة[3]برامج تلفزيونية تحسيسية، المؤتمرات الصحفية، وحصص تحسيسية على راديو**باراكو** مع إقامة أسابيع حول المواطنة.

---

[1] "Elections Paix,Sécurité Afrique de L'ouest,(Sénégal: Gorée Institute , 2010), p84.
http://aceproiett.Org/ero-e/Mix/election-paix-et-securité-en-afrique-de-louest

[2]تمويل هذه العملية من قبل مؤسسة FriendrichEbort سنة 1999/03/01.

[3]"Elections Paix,Op,cit, p 85.

ما تجدر الإشارة إليه أن العمليات التحسيسية حول أهمية الانتخابات لا تتوقف فقط عند التشجيععلى الانتخاب أو التعريف بالعملية الانتخابية ، وإنما تتجاوز ذلك بالاتجاه نحو تحقيق العنف قبل وبعدالانتخابات، وهو ما تعمل من أجله "**المؤسسةالدولية للأنظمةالانتخابيةIFES**" ، التي خلقت مجموعة منالبرامج الجديدة والمتخصصة في بعض الدول من أجل وضع استراتيجيات لتخفيف العنف قبل وأثناءوبعد إجراء الانتخابات.

كما تملك منظمات غير حكومية أخرى مثل :**المعهد الانتخابي الجنوب الإفريقي EISA** برامج ذات صلة مباشرة بالوقاية من النزاع وتحقيق المساعدة الانتخابية.[1]

المبحث الثالث: معيقات عمل المنظمات غير الحكومية

نجد أن المنظمات غير الحكومية لم تؤدي عملها على المنوال المرغوب فيه، و هذا بسبب مجموعة من المعيقات التي جعلتها تعيق عملها على الساحة الدولية، فهذه المعيقات أو العيوب تنقص من فعالية عملها في شتى المجالات سواء الاقتصادية أو الأمنية السياسية أو الحقوقي الاجتماعي الذي تقدمه للدول التي تتدخل فيها من أجل الحل .ومن بين هذه المعيقات التي تعيق عمل المنظمات غير الحكومية نذكر منها: الشرعية المنظماتية و الموارد المالية و البشرية و خصوصية بيئة العمل، حيث سوف يتم التفصيل في كل عائق على حدى في المطالب التالية:

المطلب الأول : الشرعية المنظماتية:

إن الدور المتعاظم للمنظمات غير الحكومية في الحركة العالمية، جعلها من الفواعل الأكثر قدرة على التأثير و تشكيل السياسات المتعلقة بالقضايا الأخلاقية و الاجتماعية ، و بالتالي اعتبارها بمثابة ضمير العالم(**The conscience of the world**) عمق اهتمام البحوث

[1]Etherny F. Craey and Oliver P, Richmond,Mitriating Conflicts the role of NGOS,(England:FrankCass Publishers, 2003), p 64

الأكاديمية بمسألة شرعية للمنظمات غير الحكومية و التعاطي معها بنوع من الحيطة، على اعتبار أن أساس نجاح هذه المنظمات غير الحكومية كفواعل اجتماعية عالمية (**Social actors**) في أهدافها النبيلة، التي تدفع بقضايا العدالة و المساواة و الديمقراطية، يعتمد على مصداقية صوتها الأخلاقي و مدى قبول الرأي العام بها، و محافظتها على سمعتها بصورة تجعل من هذه الخصائص "الديمقراطية، الشفافية" متضمنة في هياكلها و أنظمتها الخاصة.[1]

كما تعتبر الشرعية أساسية في عمل المنظمات غير الحكومية، إلا أن محدودية نفوذها جعلتها تعتبر عائق لهذه المنظمات، مقارنة بنفوذ الدول، رغم أنها تقوم بدور هاما في الساحة الدولية العالمية، و يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة بادئ بإشكالية مستوى التفويض أي مدى انتقال السلطة من دولة إلى هذه الفواعل إلى مسالة استقلاليتها، فحتى الأن مازالت الدولة المسؤول المباشر عن تنفيذ القرارات و صناعة السياسات، فقد تقوم المنظمات غير الحكومية بدور مجموعات الضغط القوية لكنها لا تتخذ قرارات ملزمة قانونيا للمجتمعات بأكمله، و هي لا تملك النفوذ القانوني أو السياسي العسكري الذي تملكه الدول.[2]

و تشير الشرعية المنظماتية **Organizational Legitimacy**إلى تقييم جميع جوانب أداء المنظمات غير الحكومية، بما فيها أنماط تقييم البنى الداخلية و سلوك هذه المنظمات.

و في هذا الإطار يميز كل من **كولينوود Collinwood** و **لوجيستر Logister**بين 03 مصادر لشرعية المنظمات غير الحكومية:

---

[1]Jens Steffeh and kristinaHahm, Evaluating NGOS: Legtimaray: Accountality Representation,(Uk:Plagr avec Machmllian, 2010), p 17

[2]مارتينا فيشر، "المجتمع المدني و معالجة النزاعات و التجاذبات و الإمكانيات و التحديات"، تر: يوسف حجازي، (مركز بحوث ، بوغهوفللادارة البناءة للنزاعات، 2009)، يوم 2011/03/23 تصفح الموقع:
http://www.berghof.handbook.net/documents/publication/fisher/cso.pdf

1- مبادئ و أهداف المنظمات غير الحكومية و التي حددها**ريشاردماكلين** في أربعة مبادئ أساسية:

أ. المسؤولية و التحديد الواضح للسلطة، حيث يجب على كل الشخص الذي يتم تعيينه كمسؤول في المنظمة غير الحكومية أن يقوم بالعمل الذي ينبغي القيام به للحصول على أفضل النتائج.

ب . ينبغي تقديم التوجيه السليم و الدعم إلى الشخص المسؤول ، إلى جانب توفير التدريب المناسب و المعلومات ذات الصلة لجعل الآليات أكثر نجاحا.

ج. ينبغي على المنظمة رصد و تقييم العمل بمجرد أن يمهد اليها، و أن تكون هناك آلية لتقييم النتائج.

د. ينبغي على المنظمة اتخاذ التدابير المناسبة في حالة فشل الآليات المعتمدة.

2- مشاركة جمهور و دوائر المناصرين للمنظمات غير الحكومية في عملية صياغة القرارات .

3- سياسات المنظمات غير الحكومية و تأثيرها على الآخرين.

إن الشرعية المنظماتية للمنظمات غير الحكومية جعلتها تتجه نحو تبني قواعد السلوك أو الممارسة الجيدة، و في جوان 2006، اقترحت 11 منظمة غير حكومية ناشطة في المجال الإنساني، بحيث تلتزم المنظمات غير الحكومية الموقعة عليه بالمبادئ المقررة و التي تشمل الاستقلالية عن الحكومات معينة و القطاع الخاص ،والمطالبة بالمسؤولية و الحكم الراشد و الشفافية.[1]

كما نجد أن هذه الشرعية المنظماتية تستخدم نفس المبادئ و أسس المنظمات غير الحكومية.

[1]Jens Steffeh and kristinaHahm,op cit,p18

المطلب الثاني: الموارد المادية و البشرية

يشكل كل من تمويل الموارد البشرية عنصرين حيويين في عمل المنظمات غير الحكومية، إذا أن حدوث خلل في أي منهما من شأنه التأثير على فعالية المنظمة، و قد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى توقف مشاريع بكاملها، ضف إلى ذلك إمكانية توقيف نشاط المنظمة، لا سيما إذا ارتبط الأمر بشح أوإنعدام التمويل لها.

حيث يمثل المال عنصر أساسيا لأنه من دونه لا تستطيع المنظمة تقديم مختلف خدماتها بسبب استخدامه في تمويل مجمل المشاريع، الخدماتية، بالإضافة إلى استخدامه الأغراض عديدة كإقامة المنشآت و تجهيزها و دفع أجور العاملين، و هو ما أكدته الباحثة **صحر ميشال**، من خلال اقتراحها لإجراء يمكنه التخفيف من التأثيرات السلبية للتحديات المالية التي تواجهها المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال الأمن الإنساني من خلال زيادة عدد عقود التمويل و تمديد فترتها بدلا من سنة واحدة، حيث أنوجودعدد محدد من عقود التمويل ،وقصرها يؤدي بالمنظمة إلى تقليص مشاريعها و التخلي عن مشاريع أخرى .[1]

كما ركزت الباحث **أنور إبراهيم**على دور التفاعلات التنظيمية لعلاقات الاعتماد المتبادل بين منظمات غير الحكومية و الممولين ، حيث ناقش أنه والى جانب مركزية التفاعلات المالية التي تشمل الموارد المالية، أو ما يعرف برأس المال الاقتصادي ، توجد التفاعلات الرمزية أو رأس المال الرمزي الطي يتضمن السمعة و المكانة[2].

[1]Sarah Micheal, the role of NOG in human security, working paper N 12 (human center for non profit organizations, havard university, 2002, p 20.

[2]Annouar Ebrahim, NOG and organizational change: Discourse reporting and learning, New York: combridge University press, 2003, p 52.

توجد العديد من المنظمات غير الحكومية في حلقة صراع بين مصادر التمويل الخارجية التي تشكل في الغالب المصدر الرئيسي لتمويلها ،لسياسات والأهداف التي تريد هذه الجهات تمريرها عبر غطاءات ممثلة في العمل الإنساني الذي ترعاه المنظمات غير الحكومية ، ما يجعلها المستهدف من السخط الشعبي الرافض لتلك السياسات المشاريع.

حيث نجد في البوسنة و الهرسك سابقا تشكل صورة واضحة لهذا الطرح ،وهو ما ناقشته الباحثة "**مارتينا فيشر**"، حينما أكدت أن التمويل غير المنسق للمنظمات غير الحكومية قد أدى إلى ظاهرة تعرف في المنطقة "**إرهاب المشاريع**" ، فبالرغممن أن المنظمات غير الحكومية ، أسست سوق عمل جديدة إلا أنها سوق مصطنعة تعتمد اعتمادا كليا على التمويل الدولي الخارجي ، والحضور الدولي المستمر.

بالإضافة إلى أن معظم المنظمات كانت أسيرة أنظمة معقدة فيما يتعلق بكتابة التقارير والتقييمات و الطلبات ، الأمر الذي أعات ممارستها لأنشطتها.

كما صممت بغض المنظمات أهدافها و مهامها وفق لمصالح المانحين وليس وفقا للاحتياجات الإنسانية ، وهو ما أدى إلى فقدان الكثير من المنظمات لصلتها بالمجتمع .[1]

ضف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية ركزت جهودها التمويلية في المقام الأول على المناطق والمدينة والمدن الصغيرة ، وتجاهلت المناطق الريفية ، وكذلك فقد تزامن ذلك مع تجاهل المنظمات غير الحكومية لفواعل المجتمع المدني المحلية الرئيسية التي تأثرت بالسياسات العرقية ، وبقيت المؤسسات الحكومية و الأحزاب السياسية ومختلف الفواعل المجتمع المدني كالنقابات العمالية و المنظمات المتخصصة والدينية واتحادات المحاربين

[1]Matina Fisher, "Civil Society in conflict transformation: Stregths and limitation", the Berghof Handbook, Barbara Buarich publishers, 2011, p 295.
http://www.berghofhandbook.net/documents/publications/fixhercsohandbook.pdf

القدامى منقسمة ومنظمة على امتداد الخطوط السياسية العرقية ، وهو ما وضحته بشكلا كبير الحملات الانتخابية لسنة 2006.

حينما قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الممولة من الحكومة: **كمنظمةالمحاربين القدامى** ، بدعم الحملات الانفصالية أو الحملات السياسية القومية.[1]

و من جهة أخرى ، و بالاضافة إلى التمويل المتمثل في الموارد المادية يطرح موضوع الموارد البشرية تحدي كبيرا للمنظمات غير الحكومية ، إذ تعاني هذه المنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان من نقص الموارد البشرية بسبب تفضيل الكثير من الناس فرص العمل أكثر استقرارا مقارنة مع الوظائف الشاغرة في المنظمات غير الحكومية ، كما تشكل سلامة الموظفين تحديا أخرا للمنظمات غير الحكومية ، حيث توازن**NOG** دائما بين مقتضيات المشاريع وسلامة الموظفين ، وفق لبعض الإحصائيات .

إن عدد حوادث العنف ضد العاملين في المجال الإنساني ما بين 2000 –2009 ارتفع إلى 117% بين عام 1997–2009 ، وفي أفغانستان تم قتل خمسة أعضاء من منظمة أطباء بلا حدود ،حيث أنه على اثر هذه الحادثة قررت المنظمة الانسحاب من أفغانستان سنة 2004 ، كما أودت أعمال العنف في نيجيريا التي أعقبت انتخابات 2011 بحياة أكثر من 100 شخص عاملا بهذه المنظمة.[2]

[1]Martina Fisher, Ibid, P–P 300–301.

[2]Bernard C. Nwaiwu : "Critical Management challenges. Facing NOG Examing the impact of legitimacy and human Resource Iessourceon NOG Effectiveness", working paper 14 CEDE Trust Fund, 2013, p.p 4–5.

http://www.cedetf.org/uploads/publications/legtimacy.pdf

المطلب الثالث: خصوصية بيئة العمل.

إن استهداف آليات عمل المنظمات غير الحكومية الدول و المناطق التي تواجه فيها الأفراد و بأشكال مختلفة من العنف و التهديدات التي تمس أمنهم و سلامتهم الشخصية، خاصة الدول التي تمر بأزمات معقدة أو تعيش مراحل انتقالية سريعة التغيير يزيد من احتمالات تعرض الأفراد الناشطين فيها للخطر و لجميع أنواع العنف.

فقد ظهرت إحصائيات كثيرة تدل على تزايد مؤشراتو انعدام النشطاء و العاملين بالمنظمات غير الحكومية أثناء عملهم في البيئات غير الآمنة خاصة في فترات تقديمهم الخدمات للمتضررين في الكوارث الطبيعية آو النزاعات، فكثيرا ما يتعرضون للمضايقات و الاعتقال و التعذيب و تشويه السمعة، الفصل في العمل و الحرمان من حرية التنقل، و صعوبة الحصول على اعتراف قانون بمؤسساتهم، و في بعض البلدان يتعرضون للقتل آو الاختفاء بصورة تؤثر بشكل مباشرا على المستفيدين من الفئات الضعيفة و على فعالية دور العاملين في المنظمات غير الحكومية و عرقلة تحركاتهم.[1]

فمنذ عام 2007 و حتى عام 2009، من الحوادث ضد العاملين، يتصدر القائمة باكستان و أفغانستان و السودان و الصومال، و لم تتوقف الانتهاكات عند القتل آوالخطف، بل تتعداها للتعرض لأصول و إمدادات المساعدات الإنسانية و سرقة وسائل الإغاثة.

ففي أفغانستان تعرضت في عام 2008 أكثر من قافلة (40) للمعونة الإنسانية و 48 مرافق المعونة للهجوم، أو تم نهبها ,و قد أدى هذا في كثير من الأحيان إلى تعليق الأعمال الإنسانية و تأزم حالات المتشردين و اللاجئين.[2]

---

[1] زيدان قاسم الرحمان مسعد، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة،(الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003)، ص 13.

[2] أحسن كمال، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر،(مذكرة ماجيستر: جامعة تيزي وزو، 2011)، ص 120.

الشكل 8 : ارتفاع عمليات الخطف و استخدام التفجيرات في الهجمات على أفراد المنظمات غير الحكومية (2000-2010).

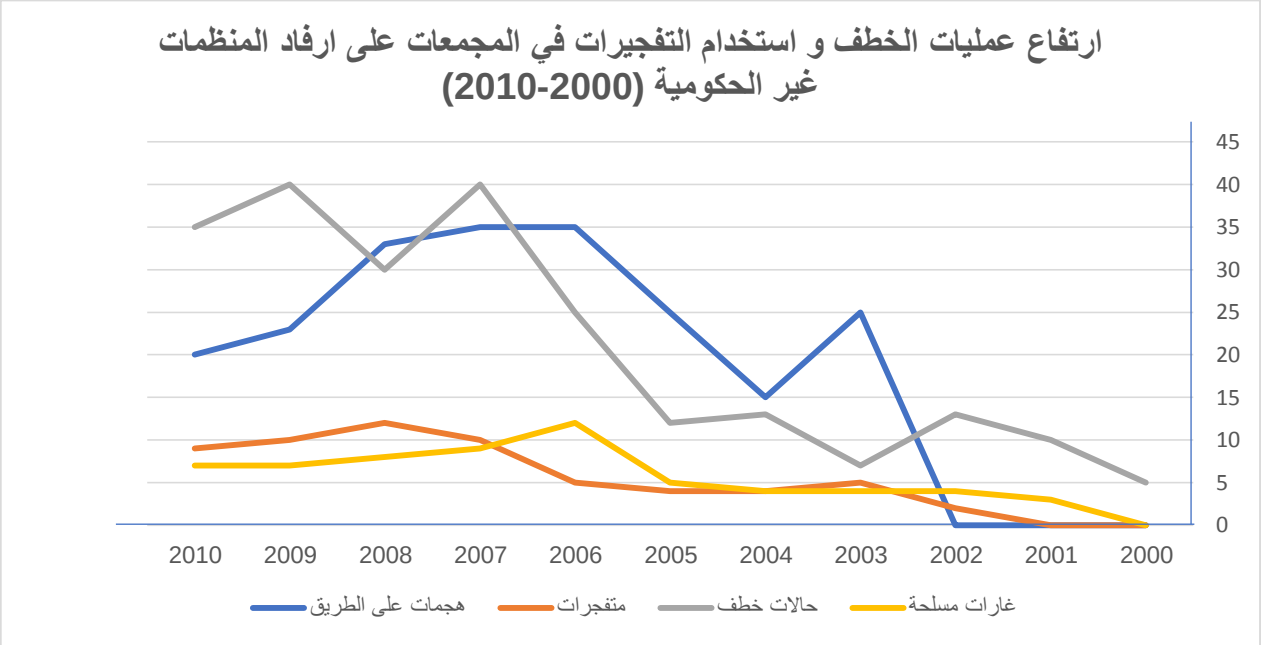

المصدر:أحسن كمال، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر، (مذكرة ماجيستر: جامعة تيزي وزو، 2011)، ص 122.

تعليق: من خلال المنحنى نلاحظ أن سواء كانت الغارات المسلحة آو حالات الخطف آو المتفجرات آو هجمات أنها تتماشى ،و قد ترتفع غالى أخر على أفراد المنظمات غير الحكومية. هذا ما أدى بالمنظمات غير الحكومية تطوير أهم ممارستها من أجل العمل في ظروف أمنية تحديا و هذا من خلال:

الفرع الأول : المناهج الإيجابية القائمة على القبول:

يمكن أن تسعى المنظمات غير الحكومية للأمن القائم لأنشطتها و العاملين بها بطرق مختلفة تتراوح من الوضع الافتراضي الى القبول السلبي، مثال : تجنب أي ارتباط مع جهات الفاعلة سياسية آو عسكرية آو هيئات دولية،إلى وضع إيجابي الذي ينطوي على

إستراتيجيات نوعية استباقية لضمان أمن الأفراد العاملين فيها، و تتضمن هذه المناهج عناصر أساسية و هي:

1-مذكرات تفاهم المجتمع:

تستخدم المنظمات غير الحكوميةفرق توعية في الأماكن الجديدة التي ترغب في البدء في العمل بها و لإرساءالعمل المذكرة التفاهم، التي سيتم توقيعها مع جميع المجتمعات كشرط مسبق لإعداد البرنامج.

2- الإذاعة المحلية و المواد المنشورة:

تعتمد تدابير القبول لبعض المنظمات غير الحكومية على توزيع المنشورات و بث رسائل إذاعية و نشر الأشرطة مع توضيح ما تقوم به المنظمة.[1]

الفرع الثاني : إعداد البرامج بعد إستراتيجية توطين العمليات:

بحيث تعد الترتيبات الإدارية بعدلإعداد البرامج في البيئات غير الآمنة للتقليل أو الحد من حركة الأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية مع نقل المسؤوليات عن تقديم البرنامج إلى العاملين المحليين آو الشركاء المحليين ، هو أحد التعديلات الأكثر شيوعا في إعداد البرنامج لمواجهة و انعدام أمن أفراد المنظمات غير الحكومية، و تم تدعيم هذه الإستراتيجية من خلال تعزيز طرق المسائلة و ذلك عبر:

أ- **مراقبة المشروع عن طريق بعد الانترنت:** كاستجابة للبيئات الأمنية المحظورة

ب- **فرض ضمان جودة المساءلة الإدارة عن بعد:**و يتكون أعضاء الفريق من العاملين الوطنية ذويالمؤشرات لضمان وسائل هادفة للمراقبة و التقييم.

ج- **المراقبةالمثلثية:** المحلية في المناطق التي يكون الوصول اليها مستحيلا بالنسبة للعاملين الوطنيين آو الدوليين على حد سواء,

[1]Pierre Krahenbull, the ICRC's approach to contemporary security challenges a future independent and neutral humanitarian,(September 2004), p 506.

الفرع الثالث : مناهج الظهور المنخفض:

كما هو الأمر مع مناهج القبول، يمكن للمنظمة غير الحكومية الاعتماد على تدابير منخفضة الظهور مثال: التدابير البسيطة لازالت العلامات، يتم إزالة جميع الشعارات، العلامات، الإعلام.[1]

الفرع الرابع : تدابير الحماية، الحماية الذكية:

يستخدم منهج الحماية أجهزة و إجراءات وقائية لتقليل إمكانية تعرض أفراد المنظمات غير الحكومية لتهديدات تمس أمنهم و سلامتهم ، إلى جانب أهمية تحسين وتدفق معلومات الأمن و السلامة عبر مبادرات التعاون الدولي في تقليص معدلات الخطر التي يواجهها أفراد المنظمات غير الحكومية في بيئات العمل غير الآمنة و نذكر منها:

أ. مبادرة شبكة الآمنو الحماية الإنسانية لعمل المنظمات غير الحكومية، التي انطلقت في عام 2000 تهدف إلى توفير وسائل تبادل المعلومات بين الوكالات عن طريق إنشاء برنامج للحاسب الآلي للإبلاغ عن المعلومات الحوادث و ترتيبها.

ب.مبادرة خدمة المعلومات الأمنية، والأنشطة التي تقدمها مؤسسة المحاربين، وهي تهدف إلى تقديم خدمات وإدارة المعلومات والاستشارات أدوات الدعم، متطلبات معلومات أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية.[2]

[1]Pierre Krahenbull, OP, cit, p 507.

[2]محمد أمين و خديجة عرفة، العاملون الانسانيون في خطر،(سوريا: الأهالي للنشر و التوزيع، 2010), ص 16.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للجانب التطبيق لموضوع في حل المنظمات غير الحكوميةلنزاعات في إفريقيانموذجا نلخص إلى ما يلي:

أن المنظمات غير الحكومية تدخل في العديد من الدول الإفريقية من أجل حل النزاع وبناء الأمن و السلام داخل هذه الدول، حيث تلعب الكثير من الأدوار في مجالات متعددة منها الجانب السياسي الأمني و الجانب الاجتماعي الحقوقي و الجانب الاقتصادي، حيث أنه من أجل بلوغ دورها وتحقيقه فهي تقوم بما تعتقده على مجموعة من العمليات فمثلا في المستوى الأمني فهي ترتكز على عملية بناء المؤسسات وعملية المصالحة الوطنية وعملية تعزيز الديمقراطية ، فحين تعتمد في المستوى السياسي على عملية التمكين و عملية بناء القدرات، أما في المستوى الاجتماعي الحقوقي فهي تعتمد على مجموعة من العمليات نذكر منها: عملية تقديم الخدمات الصحية و عملية الرعاية و الحماية في كل شتى المجالات وعملية تعزيز حقوق وحريات الأفراد وأخيرا الجانب آو المستوى الاقتصادي للمنظمات غير الحكومية هو كذلك يركز على عمليات منها: عملية تحقيق التنمية الشاملة، وعملية تحقيق النمو الاقتصادي كل هذه العمليات في كل مستوى تساعد المنظمات غير الحكومية في الوصول إلى هدفها المرجو.

كما نجد أن هذه المنظمات تقوم على أدوات رئيسية تساعدها هي الأخرى في تحقيق دورها وعملها، وتتمثل هذه الأدوات: في أداة تمويل عمليات التدخل و أداة الوساطة و الرقابة على العمليات السياسية و أخيرا أداة التحسيس.

ما يلاحظ على هذه المنظمات غير الحكومية رغم كل الجهود و الأدوار التي قدمتها للدول المتضررة من النزاعات ، إلا أنها لم تكتفي إلى حد بعيد من تحقيق دورها الكامل، وهذا راجع

إلى مجموعة من العوائق التي تعيق أداء عملها و تتمثل هذه العوائق: في الشرعية المنظماتية والموارد المادية والبشرية وأخيرا خصوصية بيئة العمل.

الخـــاتـــمـــة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات في إفريقيا نموذجا نستخلص أن الكيانات الأساسية المكونة للمجتمع المدني، لم تعد مقتصرة على الدول فقط، بل ظهرت عليها كيانات أخرى تتمثل في المنظمات غير الحكومية.

أولا: فلم تكن هذه المنظمات بحديثة العهد ، فقد ظهرت منذ زمن بعيد رغم عدم وجود تعريف جامع مانع حولها، إلا أنها استطاعت أن تمتاز بخصوصيتها المنفردة التي جعلتها تتميز عن الكيانات الأخرى، وتمثلت هذه الخصوصيات في أنها غير ربحية ولها هيكل تنظيمي وأنها طوعية وذات هدف عام لخدمة المجتمع، و نجد أن لهذه المنظمات اشكال عديدة تجعلها تختلف عن المنظمات الأخرى، حيث نميز بين عدة أشكال للمنظمات غير الحكومية كالشبكة و الاتحاد و الجمعية.

ثانيا: هدف هذه المنظمات هو التدخل في نزاع أو صراع او خلاف من اجل الوصول الى الحل او الإدارة الازمات، حيث يعتبر موضوع النزاعات ذو أهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية ، ويعد النزاع الدولي من بين المفاهيم التي لم يحدث هو الأخر الإجماع و الاتفاق حول مدلوله و حدوده ، إذا أنه يعاني الكثير من الاضطرابات و الخلط آو عدم التفرقة بينه و بين المفاهيم الأخرى القريبة المعنى منه ، من بين هذه المفاهيم نجد الازمة و الصراع و الحرب و التوتر.

كما أن ظهور النزاع الدولي على الساحة الدولية يعود الى مجموعة من الأسباب وهذه ما فسرته مختلفة النظريات، كالنظريات العلاقات :كالواقعية بشقيها ، والنظرية الليبرالية، والنظرية البنائية ، و نظريات خاصة بتفسير النزاع الدولي في حد ذاته تمثلت هذه النظريات: في نظرية الاحتياجات الأساسية و نظرية الحرمان النسبي ونظرية احباط العدوان ونظرية نضج النزاعات الدولية.

ثالثا: تؤدي المنظمات غير الحكومية دور أساسيا أثناء النزاعات الدولية في افريقيا، إذ تعتبر هذه الأخيرة أنها مركز النزاعات والصراعات الدولية هذا كونها تزخر بمجموعة من الموارد سواء الطبيعية او الجغرافية ، هذا ما ساعد هذه المنظمات بالتدخل في هذه الدول من اجل الوصول الى حل النزاع وبناء الأمن و السلم داخل هذه الدول ، نجد ظهورها في مجالات عديدة : منها المجال آو المستوى الأمني السياسي، حيث تدخل هذه المنظمة في نزاعات عديدة بغية اخراج هذه الدول من هذا المأزق ومن أمثلة ذلك نجد تدخلها في غانا من اجل تعزيز المصالحة الوطنية و تحقيق الديمقراطية والعدالة، كذلك تدخلها في مالي من اجل تعزيز الديمقراطية ،إلى جانب المستوى الأمني نجد المستوى السياسي الذي لعب دورا فعالا في منظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام من خلال مجموعة من الجهود التي تقوم بها مجموعة من المنظمات غير الحكومية في اطار التعاون و التكامل بين انساق المجتمع الواحد، حيث اعتمد هذا المستوى على عمليات عديدة نذكر منها: عملية التمكين مثلا في كونغو الديمقراطية تمكين المرأة في المشاركة السياسية وكذلك المساواة بين جنسين الذكر و الانثى، كما أقرت العديد من المنظمات غير الحكومية ان المرأة لعبت دورا فعالا في حل النزاعات كونها أنها تتمتع بكفاءة عالية وشخصية قوية.

كذلك تعمل هذه المنظمات على تقديم الخدمات الصحية مثال: ما قامت به منظمة أطباء بلا حدود أثناء النزاع في رواندا، و كذلك الحماية والرعاية المتضررين من النزاع مثال: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاع في كل من الصومال و السودان من خلال تقديم الإغاثة الإنسانية.

وأخيرا عملت هذه المنظمات على حماية حقوق وحريات الافراد أثناء النزاع من خلال صياغة الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الانسان، فكل هذه العمليات تندرج ضمن المستوى الحقوقي الاجتماعي، نصل في الأخير الى المستوى الاقتصادي الذي كان له دور كبيرا في حل وبناء السلام من داخل الدول الافريقية، حيث يسعى هذا المستوى الى تحقيق التنمية

الشاملة بدأبالتنمية الإجتماعية ثم السياسية وصلا الى التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي ورفع المستوى الاجتماعي وتحسين الظروف الاجتماعية للدول.

قامت هذه المنظمات غير الحكومية في هذا المستوى بتقديم مجموعة من البرامج الخاصة بالتنمية من اجل التعاون مع بعضها البعض للوصول الى حلول، ما يلاحظ على هذه المنظمات غير الحكومية أنها لا تقوم هكذا تلقائيا بدل هنا مجموعة من الأدوات التي تسير وفقها من اجل تحقيق الدور الذي سطرته ، وتتمثل هذه الأدوات في أداة التمويل واداة والرقابة و الوساطة وأخير أداة التحسيس.

رابعا: رغم كل الجهود والادوار و الاعمال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية اثناء النزاعات الدولية وخاصة في إفريقيا، إلا أن هذا لا يمنعها بأنها قد اغفلت في بعض الأحيان عن تحقيقها لدورها الكامل لهذه الدول، وهذا لوجود مجموعة من المعيقات التي تحد من نشاطها و تمثلت هذه العوائق: في الشرعية المنظماتية و نقض الموارد المالية و البشرية و أخيرا وخصوصية كل بيئة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية.

قائمة المصادر

والمراجع

1.المصادر:

أ-القرآن الكريم:

- سورة الأنفال.
- سورة الطور.

2. المراجع:

أ-الكتب باللغة العربية:

- أبو حزام إبراهيم، الحروب و التوازن القوى، "دراسة شاملة لتطوية توازن القوى و علاقاتها الجدلية الحرب و السلام"، لبنان: منشورات الاهلية، 1999.
- أبو عامر علاء، العلاقات الدولية الظاهرة و السلم، الدبلوماسية،الإستراتيجية، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،2004.
- أبو عبيد الرحمان احمد بن شعيب، سنن النسائي الكبرى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- احمد الراشدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، المنصورة: دار الوفاء، 1992.
- آمين محمد و عرفت خديجة، العاملون الإنسانيون في خطر، سوريا: الأهالي للنسر و التوزيع، 2010.
- بربري مختار محمد، التحكم الإجباري الدولي، القاهرة: النهضة العربية
- بروان كريس، فهم العلاقات الدولية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، الجزائر: مرفد للنشر، 1992.
- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التعبيرية و التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
- حداد كمال، النزاعات الدولية، لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1997.

- حزوري بوليت، أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض، لبنان: دار الجامعة، بيروت، 2011.
- حسان محمد مدحت، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2013.
- حنيف خالد، المنظمات غير الحكومية، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2006.
- خليفة عوض عبد الكريم، "القانون الدولي العام،"دراسة مقارنة"، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2011.
- دحام زينب وحيد، الوسائل البديلة عن القضاء لحل النزاعات، أربيل: جامعة السودان، 2012.
- الديهي محي الدين إسماعيل، تحولات العلاقات السياسية الدولية و تداعياتها على الصعيد العالمي، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
- زاقود عبد السلام جمعة، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، عمان: دار هوان للنشر، 2012.
- الزغبي موسى، دراسات في الفكر الاستراتيجي و السياسة، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001.
- سعد الله عمر، المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، الجزائر: دار هومه،2009.
- السعيد إبراهيم و نعمت وسام، تطور وظائف المنظمات غير الحكومية و أثره على واقع المجتمع الدولي المعاصر،"دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعية، 2014.
- شبلي أحمد إبراهيم، التنظيم الدولي، بيروت: الدار الجامعية، 1984.
- شون بيكلي، دليل القانون الأمني للمنظمات غير الحكومية، المفوضية الأوروبية: الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، 2008.

- صبري مقلد إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول و النظريات، الكويت: منشورات ذات السلاسيل، 1985.
- الصمادي زياد، حل النزاعات و برامج دراسات السلام الدولي، الأمم المتحدة: جامعة السلام، 2009.
- الصواف ذنون عبد الله، دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، الإسكندرية: دار الفكر الجامعية، 2015.
- الطعيمات هاني سليمان، حقوق الانسان و حرياته الأساسية، عمان: دار الشروق، 2000.
- عبيد عبد العاطي ربيع، دور منظمة الوحدة الافريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، القاهرة: دار القومية العربية للثقافة و النشر.
- عدلي هويد، نهاية المؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة اتفاق الخدمات، الإسكندرية: مركز الدراسات للوحدة العربية، 2005.
- عربية بن عبد اللطيف، النزاع المثلث، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
- العقار عبد احمد محمد، فض النزاعات في فكر السياسة الغربية، الجزائر، دار هومة، 2003.
- علي سيد احمد، حماية الأشخاص و الأموال القانون الدولي الإنساني، الجزائر: دار الأكاديمية للنشر و التوزيع، 2010.
- الغنلاوي حسين سهيل، تسوية النزاعات الدولية، بغداد: الذاكرة للنشر و التوزيع، 2019.
- غنيم عثمان محمد و أبو زيط ماجدة، التنمية المستدامة و لمستها و أساليبها و أدوات قياسها، عمان: دار الصفاء للنشر، 2007.
- فاروق عثمان، التفاوض إدارة الأزمات، مصر: دار الأمين للنشر، 2004.
- قادري حسين، النزاعات الدولية "دراسة تحليلية"، باتنة: منشورة خير جليس، 2007.

- قاسم الرحمان مسعد زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
- قنديل أماني، المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسيات تفاعلات فاعل دولي و أثاره على العالم العربي، القاهرة: مركز البحوث العربي، 2000.
- قنديل أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر: مكتبة الأسرة، 2001.
- مكروم جمال الدين بن محمد، لسان العرب، بيروت: دار بيروت للطباعة.
- ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- نافع حسن، العرب و اليونيسكو، الكويت: مجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مارس، 1989.
- وائل احمد علم، مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية، القاهرة: دار النهضة للنشر، 2001.

ب-الكتب باللغة الأجنبية:

- Alexander Wendt, Anarchy is states of it: the social constructionof power politics international Organization, world and Massachusetts, institute of technology, 1992.
- Ambosejones fortune, franges, des electionscrdiblese en sierra-leone, les etatsfragils, N32, 12, 2007.
- Cary Elenry , Richmond Oliver, Mitigating conflict the role of NGO, England: Frank cass, Publishers, 2003.
- EvrahimAnnouar, NGO and Organizational change: Discour, Reporting and learning, New York: Cambridge university, press, 2003.

- Floreasimona, teh role NGO in post conflict reconstruction a. arhemership with the united nations, Master's thesis, Webster University Geneva, July, 2005.
- Frank Joseph, International polatis conflict and Harmony, London, PergeinPrees, 1964.
- Gazano Antoine, les relations internationales ; (Paris, Gerahaino éditeur, 2001.
- Hines Joseph, Conflict and conflict Management, Athens 1980 wright Q, international low and the united nations, Bombay, 1960.
- John Spanier, games nations play seventh edition, library of congress.
- KibecheAbdekarim, General therories of international conflict, Constantine, unpublished work, 2005.
- Krahanbulk Pierre, The ICRC's approach to cotemporary security for dependent neutral humanitarian, September, 2004.
- Mohammed Nuruzzaman, parading in conflict the context claims of the human security critical the Ouy and feminism, Journal of the Nordic international studenst association, copyright 2006.
- N. Waltz Kenneth, Structural realism of the cold war, summer international security, 2000.
- Philippe Ryhnman, La gestion humanitaire histoire problematique, acteurret en jeux de l'aide humanitaire, international.

- Richard Devetak, Sings of new enlightenment? Concepts of community and humanity at the cold war, in stephainelanderson, 1967.
- Steffen Jenise, HalmTristina, Evaluating NGO, Legitimacy accentuality representation, UK: plagerave Macmillan, 2010.
- Swanston P. Nikolas, Weissman, S. Michael, Conflict conflict prevention conflict management and beyond, a conceptional exploration: central Asia institute, 2001.

ج- كتب مترجمة:

- اسليكيو كارل، عندما يحتم الصراع دليل استخدام الوساطة لحل النزاعات، تر: المنعم عبد علاء، القاهرة: دار الدولية للنشر، 1999.
- بورتشيل سكوت، نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2004.
- تونتا نال جاك، العلاقة الاقتصادية و الامن الدولي مدخل الى الجيواقتصاد، تر: محمود إبراهيم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- جون بيليس و ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- روبرت بالستغراف و جيمس دوارتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: عبد الحق وليد، الكويت: كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة، ديسمبر، 1985.
- غاستون بوتول، الجزائر و المجتمع: تحليل اجتماعي للحروب و نتائجها الاجتماعية و الثقافية و النفسية، تر: عباس الشريني، دار اليقظة العربية، 1983.

- فوللر، ادارة الحرب من عام 1989 حيث أيامنا هذه، تر: أكرم الغديري، بيروت: دار النهضة العربية، 1971.
- نايل جوزيف، المنازعات الدولية مقدمة للتطوير و التاريخ، تر: الجمل أحمد أمين، مصر: الجمعية المصرية، 1997.
- نيل في، قانون العلاقات الدولية، تر: البهاء نور الدين، مكتبة مديولي، 1999.

3 . مجلات و الجرائد :

- بالة صباح، "النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية"، الموسوعة السياسية، دار النشر و التوزيع، 2019.
- البصري البغدادي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد حبيب، جريدة النكت و الصوف، الجزء 2.
- بوعزيز محمد، "المنظمات الدولية آلية دولية لتطبيق القانون الدولي الإنساني"، مجلة الموسوعة السياسية، باتنة.
- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، جريدة الكشاف، الجزء 6.
- سوفاتيك مارك، "فيضانات باكستان: مازالت الاحتياجات ملحة"، نشرة لا حدود، العدد 11، 2010.
- شحاته سعيد عبد المسيح، "دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي"، الحاضر و المستقبل"،مجلة السياسة الدولية، العدد 119، 1990.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "حماية ضحايا العنف"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 31، 1993.
- المصري خالد موسى، "الوضعية و نقادها في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، دمشق، المجلة 3، العدد 1، 2014.

4.الملتقيات و الندوات:

- إبراهيم عبد الرزاق عبد الله، الجذور التاريخية لصراع الهوتو و التوتسي في هضبة البحيرات، "ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى"، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 21، 22 أفريل 2020.
- عماري عمر، التنمية المستدامة و أبعادها، ورقة بحث في ملتقى دولي "حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، الجزائر، 2008.

5- النصوص و الاتفاقيات القانونية:

- المادة 10 و 11 من اتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- المادة 10 و 11 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب عام 1910.
- المادة 10 و 16 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام 1969.
- المادة 30 و 19 من إعلان الحقوق الإنسان لعام 1941.
- ميثاق الأمم المتحدة المادة 71.

6-الرسائل العلمية:

- ادري صفية، "دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني"، (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2001/2000).
- بابصيل ياسر عبد محمد سعيد، "الوساطة جنائية في النظم المعاصرة"، (مذكرة ماجيستر، جامعة نايت للعربية و الأدب، الرياض، 2011).
- البار امين، "المنظمات غير الحكومية و مسألة حقوق الإنسان في تونس2000-2015"، (مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017/2015).

- برابح السعيد، "دور المنظمات غير الحكومية و حماية حقوق الإنسان"، (مذكرة ماجيستر في القانون العام، تخصص علاقات دولية و منظمات غير حكومية، جامعة قسنطينة، 2010/2009).
- برحايل أميرة، بودودة حسنى عبد الحق، "دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات المسلحة، دراسة حالة منظمة العفو الدولية أثناء النزاع المسلح في ليبيا"، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنيو و استراتيجية، جامعة قسنطينة، 2013/2012).
- بن عمران إنصاف، 'دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني'، (مذكرة ماجيستر، جامعة باتنة، 2010/2009).
- جندلي عبد الناصر، "التنظيم في الدراسات الأمنية ما عد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 2001/09/11"،(رسالة ماجيستر في العلوم السياسية. تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2008/2007).
- جودي نايت يمينة، "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير و ضمان تنفيذ القانون الدولي"، (مذكرة ماجيستر في القانون العام، جامعة معمري مولود، تيزي وزو، 2012).
- جينيدي عبد الحق، "المنظمات الأممية و دورها في حل النزاعات الدولية، بعثة المينورسو في الصحراء الغربية نموذجا"، (مذكرة ماستر تخصص السياسة الخارجية، جامعة رياض عاشور، الجلفة، 2017/2016).
- حسن كمال، "آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر"، (مذكرة ماجيستر، جامعة تيزي وزو، 2011/2010).
- حمايدي عز الدين، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، (مذكرة ماجيستر في العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004).

- حجار عمار، "السياسة الأمنية تجاه جنوب المتوسط"، (مذكرة ماجيستر تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2003/2002).
- عثماني نادية و عقال سهيلة، "المنظمات غير الحكومية و دورها في تنفيذ القانون الولي الإنساني، حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، (مذكرة ماجيستر في القانون، جامعة بجاية، 2014/2013).
- طوير كمال،"دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"، (مذكرة ماجيستر تخصص البيئة و العمران، جامعة الجزائر، 2016/2015).
- مساعد علي، "المنظمات غير الحكومية و تأثيرها على سيادة الدول"، (مذكرة ماستر في استراتيجية العلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017/2016).
- مصطفى عبد العزيز، "تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدول"، (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية نخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2007/2006).

7.محاضرات:

- ناصري سميرة، بناء الامن و السلوك الدولي، محاضرة ألقيت على طلبة ماستر2 قصد دراسات أمنية و إستراتيجية، جامعة عباس لغرور، 2019.

عاشور سليم، "محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس"، تخصص علاقات دولية، النزاعات الدولية، جامعة محمد بوضياف، 2014

8. المواقع الالكترونية:

- غرام فاتح سميح، دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان http://www.lebrairay.com.ib.article.asp?im.ardid.192087
- ليث زيدان، ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي:

http://www.ahewar.org/debat.art.asp?aid=98771?

- قويدري رشيد، النيوليبيرالية و السلام الديمقراطي و مسارات الأوهام:

http://www.amin.org/look/admin/artical.T

- ستيف وولت، العلاقات الدولية عالم واحد، نظرية متعددة، ترجمة عادل نقاع

http://www.geocities.com/adelzeggagh/R/html

- النظريات التي تفسر العنوان:

http://wwwmogatelcom/openshare/beroth/mnsfia/doccv/html

- منتدى الثلاثاء يناقش اتجاهات العنف في المجتمع،

http://www.orgenews.com/phs?id=2991.

http://www.tarbva.net/participate=56.

- مرتضى عبد الحميد، آثار التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في مصر و تونس تصفح 2016 نقلا عن: http://democratic.de.com

- Paix electronics, "Securitéafrique de l'ouest",sénégal: goréeinstitute, 2010, http://aceprojet.org/ero-em/mix/election/paix-etsecuriteenafriquedel'ouest

- فيشر مارتينا، المجتمع المدني و معالجة النزاعات و التجاذبات و الإمكانيات و التحديات، تر: حجاري يوف، تصفح يوم: 2011/03/23 على موقع:

http://www.berghofhandbook.net/documents/publications/CSO.pdf

- Fisher martina, civil socitie conflict transformation: strength and timiatio, 2011

http://www.berghofhandbook.net/documents/publications/CSO.pdf

- Wainla Bernard, critical management challenges facing NGO, 2013: http://www.cedef.org/uploads/publications/legitimacy.pdf
- من هي المنظمة أطباء بلا حدود، تصفح يوم 2009/03/26 نقلا عن: http://msf.ae
- جواد خليل، السلوك العدواني و التعليم الاجتماعي: يوم 2010/05/01.
- حماد كمال، إدارة الأزمات، يوم 2011/03/25.
- عودة جميل، المنظمات غير الحكومية يوم، 2013/03/25، http://shrx.com

http://www.aihr.org.arabic.rebenuearabe20/05/15 يوم

فهرس المحتويات

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل الأول	النزاع هو نفسه الصراع عند "كوسر"	31
الشكل الثاني	مراحل تطور النزاع الدولي عند نيكولاس "ستوانستروم"	38
الشكل الثالث	رسم زاويا المثلث الواقعي عند "بيليس جون و سميث ستيف"	48
الشكل الرابع	عدد القتلى في الصراع الرواندي من سنة 1990الى سنة 1994	89
الشكل الخامس	عدد النازحين الروانديين في دول الجوار	89
الشكل السادس	نوع الضحايا في الصراع الرواندي	90
الشكل السابع	قيمة المساعدات التي قدمتها منظمة أطباء بلا حدود لرواند من سنة 1990 الى سنة 1994	91
الشكل الثامن	ارتفاع عمليات الخطف واستخدام التفجيرات في الهجمات على أفراد المنظمات غير الحكومية من سنة 2000 الى سنة 2010.	115

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	2
الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية، نظرية المنظمات غير الحكومية والنزاعات الدولية	
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمنظمات غير الحكومية	11
المطلب الأول: نشأة المنظمات غير الحكومية	12
الفرع الأول :أسباب الظهور المنظمات غير الحكومية	12
أولا :اعتراف الدولي بموجب المواثيق الدولية والإعلانات العالمية	12
ثانيا :تنوع نشاطاتها وتطورها اهتماماتها بالقضايا الدولية	14
ثالثا : تأثيرها على الرأي العام	14
الفرع الثاني : نشأة المنظمات غير الحكومية	15
الفرع الثالث :هدف المنظمات غير الحكومية	18
المطلب الثاني: مفهوم المنظمات غير الحكومية	18
الفرع الأول : تعريف المنظمات غير الحكومية:	19
أولا : تعاريف مفكرين مختصين في السياسية عند العرب والغرب	21
ثانيا :التعاريف الصادرة عن المنظمة الدولية	23
3- خصائص المنظمات غير الحكومية	23
أ. التطوعية	23
ب .اكتسابها صفة الدولية	24
ج. الهيكل التنظيمي	24
د. غياب الصفة الحكومية	24
هـ. غير ربحية	24
و. ذاتية الحكم	25

ن. غاية وهدف عام	25
المطلب الثالث: أشكال المنظمات غير الحكومية	25
أ. الشركة	25
ب.الإتحاد	26
ج.الجمعية	26
المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للنزاعات الدولية	26
المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم المتداخلة معه	27
الفرع الأول :التعريف اللغوي للنزاع الدولي	27
الفرع الثاني :التعريف الاصطلاحي للنزاع الدولي	29
الفرع الثالث :التعريف القانوني للنزاع الدولي	32
الفرع الرابع :التعريف الإجرائي للنزاع الدولي	33
الفرع الخامس :شروط الواجب توفرها في النزاع الدولي	34
الفرع السادس : أسباب النزاعات الدولية	35
الفرع السابع :مراحل النزاع الدولي	36
الفرع الثامن :المفاهيم ذات الصلة بالنزاع الدولي	39
أولا: الصراع	39
ثانيا: التوتر	40
ثالثا: الحرب	41
رابعا: الأزمة	42
المطلب الثاني: تصنيف النزاعات الدولية	43
أولا : من حيث كون النزاعات داخلية وخارجية	43
ثانيا :من حيث طبيعتها	43
ثالثا :النزاعات من خطورتها وأهميتها	43
رابعا :النزاعات من حيث عدد الاطراف المشاركة فيها	44
المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للنزاع الدولي	45

المطلب الأول: نظريات العلاقات الدولية المفسرة للنزاعات الدولية	46
الفرع الأول: النظرية الواقعية المفسرة للنزاعات الدولية	46
الفرع الثاني: النظرية الليبرالية وتفسيرها لظاهرة النزاعات الدولية	59
الفرع الثالث: النظرية البنائية المفسرة الظاهرة النزاعات الدولية	62
المطلب الثاني: نظريات النزاع الدولي	65
الفرع الأول: نظرية الاحتياجات الأساسية	66
الفرع الثاني: نظرية النوع: "الجندر"	66
الفرع الثالث: الحرمان النسبي	67
الفرع الرابع: نظرية التعلم الاجتماعي	67
الفرع الخامس: نظرية الإحباط العدواني	68
الفرع السادس: نظرية نضج النزاعات الدولية	70
خلاصة الفصل	71
الفصل الثاني: تدخل المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الدولية	
المبحث الأول: مستويات عمل المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الدولية	76
المطلب الأول: المستوى الأمني والسياسي	77
الفرع الأول : المستوى الأمني للمنظمات غير الحكومة	77
أولا :عملية بناء المؤسسات	79
ثانيا :عملية المصلحة الوطنية	80
ثالثا: عملية تعزيز الديمقراطية	81
الفرع الثاني : المستوى السياسي للمنظمات غير الحكومية:	82
أولا : التمكين:	82

ثانيا : بناء القدرات:	84
المطلب الثاني: المستوى الحقوقي الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية	85
أولا :عملية تقديم الخدمات الصحية	88
ثانيا :عملية الرعاية والحماية في شتى المجالات	92
ثالثا :عملية تعزيز حقوق وحريات الأفراد:	93
المطلب الثالث: المستوى الاقتصادي للمنظمات غير الحكومية:	95
المبحث الثاني: أدوات المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات:	99
المطلب الأول: تمويل عمليات التدخل:	99
المطلب الثاني: الوساطة والرقابة على العمليات السياسية:	103
الفرع الأول : الوساطة:	103
الفرع الثاني : الرقابة:	105
المطلب الثالث: أداة التحسيس	107
المبحث الثالث: معيقات عمل المنظمات غير الحكومية	108
المطلب الأول: الشرعية المنظماتية:	108
المطلب الثاني: الموارد المادية والبشرية	111
المطلب الثالث: خصوصية بيئة العمل.	114
1-1المناهج الإيجابية القائمة على القبول	115
1 2إعداد البرامج بعد إستراتيجية توطين العمليات	116
1-3 مناهج الظهور المنخفض	117
1-4تدابير الحماية، الحماية الذكية	117
خلاصة الفصل	118

الخاتمة	121
قائمة المصادر والمراجع	125
فهرس الاشكال	137
الفهرس	139
ملخص	

الملخص:

لقد أدت المنظمات غير الحكومية دورا فعالا في العديد من المجالات التي تم تناولها سالف، سواء في المجال الأمني السياسي والمجال الحقوقي الاجتماعي او المجال الاقتصادي، وخاصة في مجال النزاعات الدولية، التي تعرف بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بعدما كانت الدولة فقط هي صاحبة السيادة التي تقوم بهذا الدور.

فرغم بعض المعيقات التي تواجه االمنظمات غير الحكومية أثناء أداء نشاطها او عملها، إلا أنها لم تفشل في أداء دورها تجاه هذه النزاعات، ولم تفشل في القيام بالهدف الذي وضعت من أجله، وهو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع لا المصلحة الخاصةّ، كما أنها تهدف الى تخفيف من حدة النزاعات بين الدول التي تعاني من الكثير من المشاكل على أصعدة مختلفة، ومن بينها إفريقيا التي شهدت ذلك، و هذا راجع الى مجموعة من الأسباب: منها السبب الاقتصادي و الاجتماعي والسبب الجغرافي، ما أدت بالكثير من الدول الكبرى ومنظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية التدخل فيها بغية إيجاد حلول لها، إلا أنه ما نلاحظ على هذه المنظمات غير الحكومية فهي تتدخل بما يخدم مصالحها في تلك الدول وليس من أجل حل النزاع وبناء الأمن والسلم .

Abstract

Nongovernmental organization have played a considerable role" which was previously played by in depend ant states" in a number of fields such as security , human rights ,social and economical fields, and especially in the domain of international conflicts ,where many clear human rights transgression have been witnessed.

In s pit of the obstacles that nongovernmentalorganizations are facing in performing theirtasks, they did not fail o met their obligations and duties towards these conflicts , and therefore , they always reach their objectives in establishing the concept of the commune interst of all parties in the international community .

Moreover, nongovernmental organizations are aiming at reducing conflicts between countries struggling with various problems at many levels .Africa being the most affected region has witnessed atrocious conflicts due to economical, social and geographical raisons .

Seemingly, power full countries civil and nongovernmental organization have joined efforts to intervene and find solution to these conflicts .

But , it turned out that all these parties are just pursuing their own interests instead of concentrating on solving conflicts and establishing security and peace.